برنامج الأمم المتحدة للبيئة

SDG-CLIMATE FACILITY
Human Security in the Arab States

تعزيز التمويل المستدام وتمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ في المنطقة العربية

يناير/كانون الثاني2021

حقوق الطبع والنشر © جنيف، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2021

يجوز استنساخ هذا المنشور كلياً أو جزئياً وبأي شكل من الأشكال لأغراض تعليمية أو غير هادفة للربح من دون الحصول على إذن خاص من صاحب حقوق الطبع والنشر، شريطة ذكر المصدر. وسيقدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة الحصول على نسخة من أي منشور يستخدم هذا المنشور كمصدر له. ولا يجوز استخدام هذا المنشور لإعادة البيع أو لأي غرض تجاري آخر على الإطلاق من دون الحصول على إذن كتابي مسبق من برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

للأغراض الببليوغرافية والمرجعية، تجدر الإشارة إلى هذا المنشور على النحو التالي: مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠٢١)، تعزيز التمويل المستدام وتمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ في المنطقة العربية

إبراء ذمة

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا طريقة عرض المادة على التعبير عن أي رأي كان لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بخصوص المركز القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة أو السلطات القائمة بها، أو بشأن تحديد حدودها وتخومها الجغرافية. علاوة على ذلك، فإن الآراء المعبر عنها في المنشور لا تمثل بالضرورة القرار أو السياسة المعلنة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولا يمثل الاستشهاد بالأسماء أو العمليات التجارية تأييداً لها.

رقم الكتاب المعياري الدولي (ISBN): 978-92-807-3836-0

Job number: DTI/2334/PA

تم تطوير هذا التقرير من قبل الدكتورة داليا الهواري، مستشارة اقتصادية، ومستشارة سابقة لوزير الاستثمار المصري.

شكر وتقدير

- مؤسسة فورد
- اتحاد المصارف العربية
- إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي في جامعة الدول (SDIC)
- المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية (SIDA)
- الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي
- مؤسسة التمويل والاستثمار المسؤول
- البنك الإسلامي للتنمية (IsBD)
- صندوق المناخ الأخضر (GCF)
- صندوق التكيف
- جي أي جي مصر (GIG Egypt)
- مبادرة البورصات المستدامة (SSEI)
- عضو مبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على وجه الخصوص:
- البنك التجاري الدولي (CIB)
- البنك العربي الأفريقي الدولي (AAIB)
- بنك الإسكندرية
- بنك مصر
- بنك أفريقيا
- مجموعة البركة المصرفية
- البنك الأهلي المتحد
- أبيكس لإعادة التأمين

حول مبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

تعد مبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP FI) شراكة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والقطاع المالي العالمي لحشد تمويل القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة. وتعمل مبادرة تمويل مبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مع أكثر من ٣٥٠ عضوا – يتألفون من البنوك وشركات التأمين، والمستثمرين – وأكثر من ١٠٠ مؤسسة داعمة – للمساعدة في إنشاء قطاع مالي يخدم الناس والعالم، في حين إحداث تأثيرات إيجابية. ونهدف أن نلهم المؤسسات المالية وإبقائها على اطلاع وتمكينها لتحسين نوعية حياة الأفراد بدون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة. فمن خلال الاستفادة من دور الأمم المتحدة ، تعمل مبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على تسريع الحصول على التمويل المستدام.

الشعبة المنشئة: شعبة الاقتصاد.

حول جامعة الدول العربية

تعرف جامعة الدول العربية على أنها منظمة إقليمية حكومية دولية. تأسست في ٢٢ من مارس/ آذار سنة ١٩٤٥. ويعد هدف المنظمة الأساسي هو "توثيق العلاقات بين الدول الأعضاء وتنسيق التعاون فيما بينها، للحفاظ على استقلالها وسيادتها، والنظر في مصالح الدول العربية"، مع التركيز على التنمية الاقتصادية وحل الخلافات وتنسيق القضايا السياسية.

وتهدف جامعة الدول العربية إلى تحسين المستوى المعيشي للمواطنين العرب من خلال تطوير وتعزيز السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التكامل العربي في إطار الاتفاقيات والمواثيق والاستراتيجيات العربية المعتمدة في جميع المجالات. وفي سياق الاستجابة لأجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، أصدر الأمين العام لجامعة الدول العربية القرار ١/٩١ في أبريل/ نيسان سنة ٢٠١٦ بإنشاء إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي (SDIC) ضمن هيكل الأمانة العامة للجامعة لدعم الجهود العربية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (SDGs) لعام ٢٠٣٠. وتتمثل التحديات الرئيسية في إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي للجامعة العربية في تحقيق التنمية المستدامة على ما يلي: ندرة المياه، والتغير المناخي، وارتفاع معدلات الأمية، وزيادة معدلات النمو السكانية، وانخفاض مستوى البنى التحتية، والنزاعات الدائرة.

عن مشروع مرفق المناخ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: العمل المناخي من أجل الأمن البشري في الدول العربية

يركز مشروع مرفق المناخ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: العمل المناخي من أجل الأمن البشري، على العلاقة بين العمل المناخي والأمن البشري، على تعزيز قدرة المؤسسات الإقليمية والوطنية في الدول العربية على اتخاذ إجراءات مناخية فعالة بطريقة تعود بالفائدة على أهداف التنمية المستدامة وجهود الحد من الأزمات / والتعافي منها، بما في ذلك دعم توسيع نطاق التمويل المناخي لإيجاد حلول محلية مبتكرة.

أما عن أهداف المشروع، فهي كما يلي: أولًا: إجراء تقييمات إقليمية لإنتاج بيانات مبنية على الأدلة عن أثر التغير المناخي على نقاط الضعف، وآثارها على الاستراتيجيات والسياسات الإقليمية التي تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي زيادة وعي أصحاب العلاقة الرئيسيين بفوائد نهج الترابط. ثانياً: تصميم أدوات وأساليب مبتكرة لدمج العمل المناخي في التعافي من الأزمات والاستجابات التنموية على المستوى القُطري. ثالثاً: حشد وتوسيع نطاق تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ - العام والخاص - لتمكين البلدان من تطبيق النهج التكاملي.

وتكمن النية من وراء هذه الأهداف إنشاء مرفق المناخ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والذي ستمضي قدماً في ربط النهج بالأجندة إلى ما بعد دورة حياة المشروع. فالمشروع الذي يستمر حتى ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٢١، بجمع ما بين المؤسسات متعددة الأطراف في المنطقة كجامعة الدول العربية، والمجلس العربي للمياه (AWC)، وشركاء منظومة الأمم المتحدة الرائدين النشطين في مجال العمل المناخي في المنطقة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ،ومبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP FI)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR)، وبرنامج الأغذية العالمي (WFP).

مقدمة

على المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم لعب دور مهم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs). فالحاجة للتمويل المستدام تفتح فرصاً جديدة للمؤسسات المالية من أجل دعم المجتمعات والأعمال التجارية للتحول إلى النظم الاقتصادية الأقل تأثراً بتغير المناخ. إذ تلقي هذه الدراسة الضوء على قابلية المنطقة العربية الخاصة للتأثر بمخاطر تغير المناخ مثل ارتفاع منسوب مياه البحر، وندرة المياه، وانحلال التربة، والتصحر، من بين أمور أخرى. كما تؤكد الدراسة أيضاً على أهمية موارد التمويل المستدامة للانتقال من الأنظمة الاقتصادية السائدة إلى الأنظمة الاقتصادية المسؤولة والتي تتمتع بالمرونة.

سيتطلب دمج الاستدامة في التحول الاقتصادي تقديم الدعم على المستويين التنظيمي والمؤسسي. إذ من الممكن أن يقدم اعتماد ممارسات التمويل المستدام العديد من الفوائد للمؤسسات المالية وإمكانية أوسع للحصول على التمويل للمجتمعات المعرضة للتغير المناخي لتزويدها بالموارد اللازمة. ويجب على صانعي السياسات والمنظمين مراعاة إدماج النوع الاجتماعي (الجندر) في توصيات سياساتهم لتلبية احتياجات جميع أفراد المجتمع على نحو متساوٍ.

غير أن هناك نقص في البيانات والأبحاث المتعلقة بالتمويل المستدام وتمويل الأنشطة المرتبطة في المناخ في منطقة الدول العربي، كما أن البيانات المتاحة غير منظمة بشكل جيد. إذ يتيح هذا البحث مرجعاً مهماً عن حالة التمويل المستدام وتمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ في الإقليم، مع التركيز على بعض البلدان تحديداً. فالبحث يصب اهتمامه على المشهد الحالي لاستراتيجيات وسياسات التكيف المناخي، والتخفيف من وطأة الأثر، والتحديثات التي تواجهها تلك البلدان. أما بالنسبة للتوصيات بشأن السياسات، فهي بمثابة قاعدة أساس لمواجهة التحديات التي تم تحديدها بناءً على الممارسات التي اتبعت من مثال الحالة الجيدة، وبرؤى من صناع السياسات علاوة على التغذية الراجعة من الممارسين أنفسهم من البلدان المعنية التي تضمنها البحث.

لقد نفذ هذا البحث بدعم سخي من جامعة الدول العربية، ومؤسسة فورد. إذ قدمت جامعة الدول العربية الفرصة للمبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ولفريق الدراسة الفرصة للتواصل مع ضباط الارتباط وصناع السياسات المعنيين في المنطقة. علاوة على ما ذكر، تم تقديم الدعم من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالشراكة مع جامعة الدول العربية تحت المشروع الإقليمي مرفق المناخ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: العمل المناخي من أجل الأمن البشري، وهناك أيضاً مساهمات مالية قيمة لا تقدر بثمن من جانب الوكالة السويدية للتعاون التنموي الدولي (SIDA). نتطلع للاستمرار في عملنا لدعم المؤسسات المالية في منطقة الدول العربية في مسيرتهم لتحقيق نماذج أعمال ونهوج تتسم بالاستدامة ومراعاة التغير المناخي بشكل أكبر.

إيريك أشر
رئيس
مبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

المحتويات

شكر وتقدير ٣
مقدمة ٥
قائمة بالاختصارات ٧

١. مقدمة ١٣
معلومات أساسية ١٤
الممارسات الجيدة لتمويل الانتقال إلى الاقتصادات الخضراء ١٦
غاية التقرير ومجاله ١٨
المنهجية ١٩

٢.ممارسات تمويل مستدامة في منطقة الدول العربية ٢٠
مقدمة ٢١
مصر ٢٤
الأردن ٢٩
المغرب ٣٣
البحرين ٣٨
دولة الإمارات العربية المتحدة (أ.ع.م) ٤١
المملكة العربية السعودية ٤٨

٣.التمويل المرتبط بالمناخ في المنطقة العربية ٥٣
مقدمة ٥٤
مصر ٥٦
الأردن ٦١
العراق ٦٨
تونس ٧٤

٤. توسيع نطاق التمويل المستدام في المنطقة العربية ٨٠
مقدمة ٨١
تحليل لنقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات الخاصة بالقطاع المالي ٨١
المعوقات التي تحد من تعزيز التمويل المستدام في المنطقة ٨٤
التوصيات الخاصة بالسياسات ٨٧
المضي نحو الأمام ٩٢

الملاحق ٩٣
المراجع ١١٤

قائمة بالاختصارات

AAIB	البنك العربي الأفريقي الدولي
ABJ	جمعية البنوك في الأردن
ADGM	سوق أبوظبي العالمي
ADSFF	منتدى أبوظبي للتمويل المستدام
ADX	سوق أبوظبي للأوراق المالية
AF	صندوق التكيف
AFD	الوكالة الفرنسية للتنمية
AFED	المنتدى العربي للبيئة والتنمية
AMMC	الهيئة المغربية لسوق الرساميل
ASE	بورصة عمان
BAB	جمعية مصارف البحرين
BAM	بنك المغرب
BHB	بورصة البحرين
CBE	البنك المركزي المصري
CBJ	البنك المركزي الأردني
CDD	مديرية تغير المناخ
CIB	البنك التجاري الدولي
CMA	هيئة السوق المالية
CSE	بورصة الدار البيضاء
CTF	صندوق التكنولوجيا النظيفة
DCED	لجنة الجهات المانحة لتنمية المشاريع
DFM	سوق دبي المالي
DFSA	سلطة دبي للخدمات المالية
DNSs	مبادلة الدين بتدابير لحفظ الطبيعة
EBI	المعهد المصرفي المصري
EBRD	البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية
EEEA	جهاز شؤون البيئة المصري
EETC	الشركة المصرية لنقل الكهرباء
EGX	البورصة المصرية
EIB	البنك الاستثماري الأوروبي ص
EPF	صندوق حماية الطبيعة
ERBD	البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية
ESCWA	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أفريقيا (الإسكوا)
ESG	العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة
EU	الاتحاد الأوروبي
FEB	اتحاد بنوك مصر
FIs	المؤسسات المالية
FRA	الهيئة العامة للرقابة المالية
FSDP	برنامج تطوير القطاع المالي
GCC	مجلس التعاون الخليجي
GCF	صندوق المناخ الأخضر
GDP	إجمالي الناتج المحلي
GEF	صندوق البيئة العالمية
GGGI	المعهد العالمي للنمو الأخضر
GHG	الغازات الدفيئة
GIZ	الوكالة الألمانية للتعاون الدولي
GRI	المبادرة العالمية للتقارير
ICMA	الجمعية الدولية لأسواق رأس المال
IFAD	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
IFC	مؤسسة التمويل الدولية
INDCs	المساهمات المقررة المحددة وطنياً
IRENA	الوكالة الدولية للطاقة المتجددة
IsDB	البنك الإسلامي للتنمية
ISES	الاستراتيجية المتكاملة للتنمية المستدامة
JEF	صندوق حماية البيئة الأردني

JREEEF	صندوق تشجيع الطاقة المتشددة وترشيد الطاقة
KPIs	مؤشرات قياس الأداء الرئيسية
KSA	المملكة العربية السعودية
LAS	جامعة الدول العربية
MDGs	الأهداف الإنمائية للألفية
MEAs	الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف
MENA	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MOE	وزارة البيئة
MRV	الرصد، والإبلاغ والتحقق
MSMEs	المؤسسات المتناهية في الصغر، والصغيرة، والمتوسطة
NAP	خطة التكيف الوطنية
NBFIs	المؤسسات المالية غير المصرفية
NCCC	اللجنة الوطنية للتغير المناخي
NCCP	السياسة الوطنية للتغير المناخي
NDCs	المساهمات المحددة والمقررة وطنياً
NDP	خطة التنمية الوطنية
NESAP	الاستراتيجية البيئية الوطنية وخطة العمل البيئي
NFIS	الاستراتيجية الوطنية للشمول المالية
NGFS	شبكة تخضير النظام المالي
NGGP	الخطة الوطنية للنمو الأخضر
NTP	برنامج التحول الوطني
OBG	مجموعة أوكسفورد للأعمال
PIF	صندوق الاستثمارات العامة
PMR	الشراكة من أجل جاهزية السوق
PPP	الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص
PRB	مبادئ الصيرفة المسؤولة
PSI	مبادئ التأمين المستدام
PV	الكهروضوئية
RBF	التمويل المبني على النتائج
SAMA	البنك المركزي السعودي
SBN	شبكة الصيرفة المستدامة
SCA	هيئة الأوراق المالية والسلع
SDGs	أهداف التنمية المستدامة
SMEs	الشركات الصغيرة والمتوسطة
SRIs	الاستثمار المسؤول اجتماعياً
SSE	أسواق الأوراق المالية المستدامة
SSEI	مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة
SUNREF	الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وتمويل الطاقة
SWLRI	موارد المياه والأراضي الاستراتيجية في العراق
TSP	الخطة التونسية للطاقة الشمسية
UAB	اتحاد المصارف العربي
UAE	دولة الإمارات العربية المتحدة
UN	الأمم المتحدة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNEP	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
UNFCCC	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
UNIDO	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)
USAID	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
WB	البنك الدولي
WFE	الاتحاد العالمي للبورصات

الملخص التنفيذي

في عام 2015، تبنى قادة العالم أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، والتي تعتمد نهجاً متكاملًا للتنمية من خلال ثلاثة أبعاد للاستدامة، وهي: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية—تتحقق من خلال 17 هدفاً سميت بأهداف التنمية المستدامة (SDGs). وتشمل هذه الأهداف على إنهاء الفقر، ومحاربة أوجه عدم المساواة، وتحسين الوصول إلى الخدمات التعليمية والصحية، والتصدي للتغير المناخي، مع حماية البيئة وتأمين التنمية الاقتصادية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

إذ تعد المنطقة العربية شديدة التأثر بالتغير المناخي. وهناك احتياجات ملحة للتخفيف من وطأته والتكيف معه تتعلق بقضايا مثل ندرة المياه، وارتفاع مستوى سطح البحر، والجفاف، وانحلال التربة والتصحر. كما من المتوقع أن يكون للتغير المناخي تداعيات خطيرة على الأمن الغذائي والطاقي والمائي في المنطقة من خلال تأثيره السلبي على القطاعات الحيوية بما في ذلك—على سبيل المثال لا الحصر—المياه، والصحة، والمناطق الساحلية، والسياحة، والزراعة في إقليم يستورد أكثر من 50٪ من الغذاء، ولا يزال معظم سكانه المستضعفين يقطنون في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة في كسب عيشهم.

من المتوقع أن يلعب القطاع المالي دوراً أساسياً في تمويل أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال الانتقال إلى اقتصاد أخضر أكثر مرونة وشمولية. وستدعم المؤسسات والأسواق المالية التحول الهيكلي العالمي الحالي نحو التنمية المستدامة من خلال إعادة توجيه الموارد العامة والخاصة بكفاءة نحو أنشطة مستدامة اجتماعياً وبيئياً واقتصادياً (الأمم المتحدة للبيئة 2017).

تقدر فجوة التمويل العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحوالي 5-7 تريليون دولار أمريكي سنوياً، بينما تقدر الفجوة التمويلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية بما لا يقل عن 230 مليار دولار أمريكي سنوياً (المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2018). ولهذا السبب من المهم جداً تعزيز دور النظام المالي في الإقليم لدعم انتقاله نحو التنمية المستدامة من خلال سد فجوة التمويل الأخضر، وحشد الموارد، وإعادة توجيه التدفقات المالية نحو استثمارات أكثر استدامة ومسؤولية.

التمويل المستدام

التمويل المستدام هو مفهوم جديد لا يزال معناه قيد التطور. ويستخدم هذا التقرير التعريف العملي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والذي ينص على:

> **"النظام المالي المستدام نظام مستقر يخلق الأصول المالية ويثمنها ويتعامل معها بطرق تتشكل فيها الثروة الحقيقية لخدمة الاحتياجات طويلة الأجل، من أجل اقتصاد مستدام وشامل على جميع الأبعاد ذات الصلة بتحقيق تلك الاحتياجات بما في ذلك: القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2017أ)".**

يبحث هذا التقرير في ممارسات التمويل المستدام الأكثر انتشارا في ستة بلدان في المنطقة العربية، هي: مصر، والأردن، والمغرب، والبحرين، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية. فعلى مدى العقدين الماضيين اعتمدت جميع البلدان الستة استراتيجيات النمو الأخضر. غير أن تقدمها المحرز في مواءمة أنظمتها المالية الوطنية مع احتياجات وأهداف التنمية المستدامة يتفاوت فيما بينها.

الجدير بالذكر أن دولة الإمارات تقود ممارسات التمويل المستدام في المنطقة، بينما يقف المغرب في مرحلة متقدمة، وتستعد مصر لتطوير إطارها الوطني للتمويل المستدام. كما التزمت كل من الأردن والبحرين بمواءمة أنظمتهما المالية لتمويل أجندة التنمية المستدامة الخاصة بها[1]. وكان إطار السياسة الوطنية للمملكة العربية السعودية مدفوعا بشكل أساسي بإصلاحات التنويع الاقتصادي للتقليل من اعتمادها على النفط، وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، مع زيادة مشاركة القطاع الخاص أيضاً.

وباستثناء المملكة العربية السعودية، طورت جميع البلدان الستة مبادئ توجيهية بخصوص القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة، كما شاركت في إعداد تقارير الاستدامة، وعززت التمويل المستدام من خلال حملات التوعية والمبادرات التثقيفية.[2]

أما بالنسبة لابتكارات السوق المالية، فقد أصدرت ثلاث دول فقط سندات خضراء، هي: الإمارات والمغرب ومصر، في حين أصدرت الدول الست سندات أو صكوك إسلامية تقليدية. ومن الممكن استخدام الصكوك لتعزيز التمويل المستدام في المنطقة العربية.

تمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ

يتفرع تمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ من التمويل المستدام. ويشير بشكل عام إلى الموارد المالية التي تم حشدها لتمويل الإجراءات الموجهة نحو التخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معها. وتعرّف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) تمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ على أنه:

> **"التمويل المحلي أو الوطني أو عبر الوطني، الذي يمكن استخلاصه من مصادر التمويل العامة والخاصة والبديلة ... للحد بشكل كبير من الانبعاثات، لا سيما في القطاعات التي تنبعث منها كميات كبيرة من الغازات الدفيئة... والتكيف مع الآثار السلبية وتقليل آثار التغير المناخي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2017أ)."**

1 بناءً على قضايا متنوعة من شبكة الصيرفة المستدامة (SBN) من تقارير التقدم المحرز الخاصة بالدولة والتقارير العالمية التي أصدرتها مؤسسة التمويل الدولية (IFC).

2 بناءً على موقع مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة sseinitiative.org/stock-exchange/tadawul

يقيم هذا التقرير حالة تمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ في أربعة بلدان في المنطقة العربية، هي: مصر، والأردن، والعراق، وتونس. إذ توجد في جميع هذه البلدان استراتيجيات وطنية معمول بها في الطاقة، وهناك لجان أو مجالس مشكلة لتنسيق العمل داخل الحكومة. كما وضعت كل من مصر والأردن استراتيجيات وطنية للتكيف مع التغير المناخي بينما يقوم العراق وتونس بتطوير استراتيجياتهما.

تلقت كل الدول الأربعة المشمولة في الدراسة تمويلًا دولياً عاما للمناخ من عدة مصادر من أجل دعم استجاباتها للتغير المناخي. وشمل ذلك على الصناديق المناخية مثل صندوق المناخ الأخضر (GCF)، وصندوق البيئة العالمي (GEF)، وصندوق التكيف (AF)، والمؤسسات المالية الإنمائية والمنظمات الدولية والإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي.

لقد خصصت معظم الأموال المتاحة لمشاريع التخفيف وليس التكيف، وقد مولت في الغالب مشاريع الطاقة والنقل والبنية التحتية. غير أن مشاريع المياه والصرف الصحي شكلت أقل من 15٪ من التدفقات المالية لدول المنطقة العربية. إذ تشكل التدفقات المالية المقدرة للقطاع الخاص تحدياً بسبب وجود فجوات في البيانات، والافتقار إلى صيغة موحدة للإبلاغ.

التقييمات والتوصيات

حققت الدول العربية مستويات متفاوتة من التقدم في مواءمة أنظمتها المالية الوطنية مع اعتبارات الاستدامة لتمويل احتياجاتها وأهدافها الإنمائية.

على الرغم من أنه كانت هناك إصلاحات إيجابية في القطاع المالي على مدى العقد الماضي، والتي تشمل تحسين مستويات كفاية رأس المال للمؤسسات المالية، وتعزيز الهيئات التنظيمية المالية، واستحداث إطار سياسات داعم يزيد من مشاركة القطاع الخاص. إلا أن الدعم التنظيمي ليس كافياً لرؤية المؤسسات المالية قادرة على وضع المخاطر والفرص البيئية مركزية في استراتيجية الأعمال، كما أن المؤسسات المالية تفتقر إلى القدرة على إدارة المخاطر. أما على المستوى المجتمعي، فلا يزال يعتبر التمويل المستدام استثماراً خيرياً وليس تجارياً.

ولتلبية احتياجات القطاع المالي، على التدابير الإصلاحية والتدخلات السياسية التي يتعين على هيئات حوكمة القطاع المالي في المنطقة العربية مراعاة الأمور التالية:

- تعزيز الحوكمة والأطر التشريعية والتنظيمية، بما في ذلك إصدار وإنفاذ مبادئ توجيهية للتمويل الأخضر، وبناء القدرات وإدماج الوعي الجنساني (النوع الاجتماعي) في التمويل المستدام وتمويل الأنشطة المرتبط بالمناخ.
- زيادة الوعي بمزايا التمويل المستدام وتعزيز بناء قدرة أصحاب العلاقة في القطاع المالي، من خلال برامج ومبادرات تعليمية لتنمية قدرات المؤسسات المالية وفهمها لتطوير مجموعة من المشاريع الخضراء القابلة للتمويل لزيادة مشاركة القطاع الخاص عندما يكون ذلك مجدياً من الناحية التجارية.
- رفع الجاهزية الوطنية للتصدي للتغير المناخي وتمويل التدابير الإصلاحية لمعالجة نقاط الضعف المؤسسية، وثغرات التخطيط، فضلًا عن القدرات الفنية والقيود على الخبرة.

المضي نحو الأمام

تشكل إصلاحات القطاع المالي الجارية، والتي تركز على الاستقرار المالي والشمولية، والتحول الرقمي فرصة ذهبية للمنطقة العربية لدمج العوامل البيئية والاجتماعية بشكل كامل في نماذج الأعمال والاستراتيجيات الأساسية لمؤسساتها المالية. إذ يمثل التمويل الإسلامي وسيلة محتملة من شأنها تعزيز التمويل المستدام

وتمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ في المنطقة، حيث تم بالفعل استخدام معاملات التمويل الإسلامي في معظم البلدان العربية. وتعد الاستدامة جزء لا يتجزأ من المبادئ الرئيسية للتمويل الإسلامي، والتي تنظر في الاعتبارات البيئية والاجتماعية وفقاً للشريعة الإسلامية. إذ تهدف هذه المبادئ إلى التخفيف من حدة الفقر، وتوزيع الثروة، والشمولية الاجتماعية والمالية، والحفاظ على البيئة، والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، ومن ثم مشاركة الأهداف الرئيسية للتمويل المستدام. (سيكوريتي2019) (الهوارى، جريس وإقبال 2004).[4,3]

3 شهد قطاع التمويل الإسلامي نمواً سريعاً، إذ بلغت الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية 2 تريليون دولار أمريكي في جميع أنحاء العالم.

4 المبادئ الأربعة الرئيسية التي تحكم التمويل الإسلامي على أساس الشريعة الإسلامية، هي: تقاسم المخاطر. أي أن لا يكون التمويل حراماً شرعاً (ينطوي على أنشطة محرمة)؛ عدم استغلال أي من الأطراف المعنية؛ والأهمية النسبية، أي أن أي يدعم نشاط اقتصادي حقيقي أي معاملة مالية.

1. مقدمة

معلومات أساسية

في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٥، تبنى قادة دول العالم أجندة الأمم المتحدة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. ووصف الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون الحدث على أنه أشمل أجندة تنمية يشهدها العالم على الإطلاق. إذ تبنى أجندة ٢٠٣٠ نهجاً متكاملًا للتنمية من خلال ثلاثة أبعاد للاستدامة: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - يتم تحقيقها من خلال ١٧ هدفاً، تعرف بأهداف للتنمية المستدامة (SDGs). وتشمل هذه الأهداف على إنهاء الفقر، ومحاربة أوجه عدم المساواة، وتحسين الوصول إلى الخدمات التعليمية والصحية، والتصدي للتغير المناخي، مع حماية البيئة وتأمين التنمية الاقتصادية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

تقدر فجوة التمويل العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحوالي ٥-٧ تريليون دولار أمريكي سنوياً، بينما يواجه العالم النامي عجزًا في التمويل يقدر بنحو ٢,٥ تريليون دولار أمريكي لكل عام حتى عام ٢٠٣٠ (المنتدى العربي للبيئة والتنمية ٢٠١٨). ولهذا السبب من المهم جداً تعزيز دور النظام المالي في الإقليم لدعم انتقاله نحو التنمية المستدامة من خلال سد فجوة التمويل الأخضر، وحشد الموارد، وإعادة توجيه التدفقات المالية نحو استثمارات أكثر استدامة ومسؤولية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠١٧أ).

يتوجب إدماج العوامل الاجتماعية والبيئية في نماذج الأعمال، والنهوج والعمليات الخاصة بالنظام المالي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠١٧أ).

وتقدر الفجوة المالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي بنحو ٢٣٠ مليار دولار أمريكي سنوياً. أما فجوة العجز المالي في الدول العربية فتقدر بنحو ١٠٠ مليار دولار أمريكي سنوياً، بإجمالي تراكمي يزيد على ١,٥ ترليون دولار لغاية ٢٠٣٠ (المنتدى العربي للبيئة والتنمية ٢٠١٨). ولهذا من المهم جداً تحسين دور النظام المالي في منطقة الدول العربي ليتمكن من دعم معاملاتها نحو التنمية المستدامة من خلال رأب الصدع المالي، وحشد الموارد العامة والخاصة، وإعادة توجيه التدفقات المالية نحو استثمارات أكثر استدامة ومسؤولية.

فمفهوم الاستدامة المالية مفهوم واسع ولا يزال معناه يتطور يوماً بعد يوم، أي أنه لا يوجد له تعريف عالمي موحد. لكن لغايات هذا التقرير، استخدم تعريف برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والذي ينص على التالي:

> **"النظام المالي المستدام نظام مستقر يخلق الأصول المالية ويثمنها ويتعامل معها بطرق تتشكل فيها الثروة الحقيقية لخدمة الاحتياجات طويلة الأجل، من أجل اقتصاد مستدام وشامل على جميع الأبعاد ذات الصلة بتحقيق تلك الاحتياجات بما في ذلك: القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية".**

كما أنه تم اعتماد تعريف مشابه من قبل فريق الخبراء رفيع المستوى في الاتحاد الأوروبي حول التمويل المستدام والذين عرّفوه على أنه "تمويل يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة" (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠١٧أ).

يتفرع تمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ من التمويل المستدام. ويشير بشكل عام إلى الموارد المالية التي تم حشدها لتمويل الإجراءات الموجهة نحو التخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معها. وتعرّف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) تمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ على أنه:

"التمويل المحلي أو الوطني أو عبر الوطني، الذي يمكن استخلاصه من مصادر التمويل العامة والخاصة والبديلة ... للحد بشكل كبير من الانبعاثات، لا سيما في القطاعات التي تنبعث منها كميات كبيرة من الغازات الدفيئة... والتكيف مع الآثار السلبية وتقليل آثار التغير المناخي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2017 أ) "

وتؤكد أجندة التنمية المستدامة للأمم المتحدة ٢٠٣٠ على الحاجة إلى اعتماد أطر تمويل وطنية متكاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتنفيذ اتفاق باريس لعام ٢٠١٥ بشأن تغير المناخ الذي ينص على انتقال عالمي إلى مستقبل منخفض في انبعاث الكربون وقادر على التكيف مع التغير المناخي. وتشير التقديرات إلى أن تنفيذ المساهمات المقررة والمحددة وطنياً لعام ٢٠١٥ (INDCs) سيتطلب تخصيص أكثر من ٢٠ تريليون دولار أمريكي بين ٢٠١٦ و ٢٠٣٠ في تلك البلدان النامية التي تمثل ما يقرب من ٥٠٪ من انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠١٧ أ).

وبالرغم من زيادة الوعي بأهمية الاستدامة والتغير المناخي وتأثيرهما على الاقتصاد، إلا أنه لا يزال يُنظر إلى هذه القضايا في معظم البلدان على أنها هامشية وليست قضايا مركزية بالنسبة لصانعي السياسات. ففي القطاع المالي، تركز هيئات الحوكمة بشكل أساسي على مؤشرات السلامة والتنمية التقليدية، مثل كفاية رأس المال والسيولة ونسب الرافعة المالية، دون إيلاء اهتمام كافٍ للمخاطر المرتبطة بتمويل الاحتياجات الاجتماعية والبيئية المتزايدة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠١٩أ).

إذ تعد المنطقة العربية شديدة التأثر بالتغير المناخي. وهناك احتياجات ملحة للتخفيف من وطأته والتكيف معه تتعلق بقضايا مثل ندرة المياه، وارتفاع مستوى سطح البحر، والجفاف، وانحلال التربة والتصحر. كما من المتوقع أن يكون للتغير المناخي تداعيات خطيرة على الأمن الغذائي والطاقي والمائي في المنطقة من خلال تأثيره السلبي على القطاعات الحيوية بما في ذلك - على سبيل المثال لا الحصر – المياه، والصحة، والمناطق الساحلية، والسياحة، والزراعة في إقليم يستورد أكثر من ٥٠٪ من الغذاء، ولا يزال معظم سكانه المستضعفين يقطنون في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة في كسب عيشهم (واتسون وآل. ٢٠١٩).

من المتوقع أن يؤدي التغير المناخي إلى تغيير الطريقة التي تعمل بها الاقتصادات في جميع أنحاء العالم من خلال تأثيره على الاستقرار المالي، وبالتالي سيؤثر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. قد يكون لمخاطر المناخ آثار مزعزعة لاستقرار القطاع المالي، الأمر الذي يؤدي إلى مخاطر مادية وانتقالية تهدد استقرار القطاع المالي ومرونته. مما سيفرض إجراء تغيير منهجي في القطاع المالي لدمج المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ في عمليات اتخاذ القرارات التجارية في المؤسسات المالية لتحديد آثارها على مستوى المعاملات، والمحفظة المالية، والمستوى المؤسساتي والاقتصادي. بعبارة أخرى، يجب أن يتطور نموذج التمويل من كونه تقليديا إلى نموذج مستدام من أجل تسهيل عملية التحول إلى النمو الأخضر (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠١٩أ).[5]

5 قد تؤدي المخاطر المادية إلى ضرر مباشر لأصول الشركة، وتعطيل سلاسل التوريد، والعمليات، وأنظمة النقل والتوصيل، وإمدادات المياه والطاقة، من بين أمور أخرى. إذ تؤثر هذه الاضطرابات سلباً على الأداء التشغيلي والمالي لأي شركة، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف التأمين وتغيير الطلب على سلعها وخدماتها. ترتبط المخاطر الانتقالية بالتحول الاقتصادي منخفض الكربون الذي يستلزم تغييرات على مستويات مختلفة بما في ذلك السياسات والمستويات المؤسسية والقانونية والسوقية والتقنية. وتُعرض هذه التغييرات المؤسسات لدرجات متفاوتة من المخاطر المالية والتشغيلية ومخاطر تتعلق بالسمعة.

الممارسات الجيدة لتمويل الانتقال إلى الاقتصادات الخضراء

يمكن استخدام أدوات التمويل المبتكرة لتوسيع نطاق التمويل المستدام، وتمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ في البلدان العربية لتمكينها من تلبية احتياجات التنمية المستدامة الملحة مع تلبية مطالبها الاجتماعية المتزايدة، بالإضافة إلى تحديات التغير المناخي. وقد استخدمت عدة آليات للتمويل على المستوى العالمي وفي المنطقة العربية لحشد التمويل اللازم. وتشمل التمويل المختلط، والسندات الخضراء، والسندات الإسلامية الخضراء "الصكوك الخضراء"، مبادلة الدين بتدابير خاصة بالمناخ والتمويل المبني على النتائج.

التمويل المختلط

يعرّف التمويل المختلط على أنه استخدام الأموال العامة لتحفيز أو حشد الاستثمار الخاص في الأنشطة المرتبطة بالمناخ. لكن هناك نقص ملحوظ في الفرص المربحة من جانب المستثمرين من القطاع الخاص في المشاريع المتعلقة بالمناخ، لأنه منذ فترة طويلة كان يُنظر للاستجابة لاحتياجات التغير المناخي على أنها منفعة عامة تفتقر إلى عائدات السوق. هناك نقص في الوعي بإمكانية تحقيق أرباح الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص عندما يتعلق الأمر بالمشاريع المرتبطة بالتغير المناخي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٨ب).

وقد عقدت الدول العربية العزم على زيادة نصيب ومشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي خلال العقود الماضية. وهذا يمثل فرصة لمؤسسات تمويل التنمية والقطاع العام في المنطقة للعمل كمحفز لحشد الاستثمار الخاص في الفرص المرتبطة بالتغير المناخي. إذ يمكن القيام بذلك بطرق عديدة، بما في ذلك نهج هيكلة التمويل المختلط.

يعتبر التمويل المختلط أداة هندسية مالية تسمح بدمج الأموال العامة الميسرة مع التمويل والخبرة الخاصة غير الميسرة، وتقاسم المخاطر والعوائد بموجب قواعد واضحة وراسخة. وعلى وجه الخصوص، تُستخدم الموارد العامة بشكل أساسي لجذب الاستثمار الخاص من خلال إنشاء فرص استثمارية مجدية تجارياً عن طريق تقليل تكاليف معاملات المشاريع، وتغيير ملفات تعريف المخاطر / العوائد مع مواءمة الحوافز الخاصة بأهداف السياسة العامة من خلال صفقات منظمة بين القطاعين العام والخاص. من شأن ذلك المساعدة في التخفيف من مخاطر المشاريع، وتقليل تكاليفها، وزيادة عوامل نجاحها (الإسكوا ٢٠١٩).[6]

السندات الخضراء

في غضون السنوات الماضية، نما سوق السندات الخضراء بسرعة من نحو ٣٧ مليار دولار أمريكي في الإصدارات عام ٢٠١٤، لنحو ١٧٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨، ليتعدى حاجز ٢٣٠ مليار دولار أمريكي في نهاية ٢٠١٩. ومن المتوقع أن يتوسع السوق بشكل كبير كما هو موضح من قبل مبادرة السندات المناخية التي تستهدف إصدار حوالي ١ تريليون دولار أمريكي بحلول نهاية عام ٢٠٢٠، مما يوفر أداة رئيسية لتمويل الإجراءات المناخية للبلدان وفقا للمساهمات المقررة والمحددة وطنياً (الاسكوا ٢٠١٩).

وتعرّف السندات الخضراء على أنها أدوات تمويل الديون التي يمكن إصدارها من قبل الكيانات العامة الوطنية والإقليمية ومتعددة الجنسيات وكذلك الشركات الخاصة. وترتبط عائداتها بشكل خاص بتمويل الاستثمار الأخضر والأنشطة التي تركز على المجتمع، وفقاً لمجموعة واضحة من القواعد التي تعد جزءاً لا يتجزأ من إصدار السندات. عادة ما يتم إصدار السندات الخضراء للمشاريع الصديقة للبيئة بما في ذلك تلك التي تتناول التخفيف من التغير المناخي و / أو التكيف معه، لاسيما الطاقة، والمباني والنقل منخفض الكربون. لقد صدرت أولى السندات الخضراء في عام ٢٠٠٧ من قبل البنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي، وتلاها أول سند أخضر للشركات في عام ٢٠١٣، وأول سند أخضر سيادي في بولندا في عام ٢٠١٦ (الإسكوا ٢٠١٩).

6 مثال على التمويل المختلط مشروع محطة "ورزازات" للطاقة الشمسية في المغرب والذي تم تنفيذه عام 2011

صدر أول سند للشركات الخضراء في المنطقة العربية في دولة الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠١٧ من قبل بنك أبوظبي الوطني (الإسكوا ٢٠١٩). وفي الآونة الأخيرة، أصبحت مصر أول دولة عربية تصدر سندات خضراء سيادية لتمويل احتياجات التنمية المستدامة، مع التركيز بشكل خاص على المشاريع الصديقة للبيئة، أي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، والحد من التلوث والسيطرة عليه، وإدارة المياه والنفايات بشكل مستدام. وفقاً لبيان وزارة المالية المصرية في سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٠ (عرب نيوز ٢٠٢٠).

تستخدم بنوك التنمية متعددة الأطراف السندات الخضراء لتمويل المشاريع الصديقة للبيئة والمسؤولة اجتماعياً. إذ يعد بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الدولي من بين أكبر المصدرين لها حتى الآن. وقد أنشأ بنك التنمية الأفريقي "برنامج السندات الخضراء" في عام ٢٠١٣ للمشاركة في تمويل المشاريع المتعلقة بإدارة النفايات وخفض الانبعاثات والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. كما أطلق بنك التنمية الآسيوي برنامجاً مشابهاً لتمويل انتقال البلدان الآسيوية إلى اقتصادات خفيضة الكربون، تكون قادرة على التكيف مع التغير المناخي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٨ب).

الصكوك الخضراء

يمكن أن يساهم التمويل الإسلامي بشكل كبير في تمويل أهداف التنمية المستدامة في كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية، إذ تتوافق مبادئه الأساسية بشكل جيد مع اعتبارات الاستدامة لأنها تهدف إلى تعزيز الشمولية والنمو العادل والعدالة الاجتماعية، من بين جملة أمور. فقد نما هذا القطاع بسرعة من ٢٠٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٣ إلى ٢ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٥، ومن المتوقع أن يصل إلى ٣ تريليونات دولار أمريكي بحلول نهاية عام ٢٠٢٠ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٨ب)[7].

تعد الصكوك الخضراء وذات التأثير الاجتماعي أدوات تمويل إسلامية يمكن استخدامها لتوسيع نطاق تمويل الاستثمار المسؤول اجتماعياً الذي يركز على البيئة. وهي سندات خضراء متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية حيث يتم تقاسم المخاطر والعوائد على أساس قواعد معينة وفقاً لمساهمات المستثمرين المالية. وقد تم إصدار أول إصدار من الصكوك الخضراء في ماليزيا في عام ٢٠١٧ لتمويل مشروع للطاقة المتجددة بلغت استثماراته نحو ٥٨,٥ مليون دولار أمريكي. تلا ذلك أول صك سيادي أخضر في إندونيسيا في عام ٢٠١٨ بقيمة ١,٢٥ مليار دولار أمريكي لتمويل الطاقة المتجددة والاستخدام المستدام للأراضي وإدارة النفايات والسياحة الخضراء. كما أبدت كل من دولة قطر والإمارات العربية المتحدة مؤخراً عزمهما على إصدار صكوك خضراء (الإسكوا ٢٠١٩).

في عام ٢٠١٩، أصدر البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) إطاره المالي المستدام لدعم البلدان الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الخاصة بهم من خلال توفير التمويل لمشاريعهم الخضراء والاجتماعية. وضمن هذا الإطار، يهدف البنك الإسلامي للتنمية إلى تشجيع إصدار الصكوك لتمويل الاستثمار المستدام بطريقة مسؤولة اجتماعياً وشفافة مع تنويع مصادر تمويله. يهدف البنك الإسلامي للتنمية إلى زيادة الاستثمار في عدد من المجالات التي تشمل: التغير المناخي، والأمن الغذائي، والتخفيف من حدة الفقر، والتعليم الجيد للجميع، والصحة، والمدن المستدامة، والمياه والصرف الصحي، بالإضافة إلى تمكين النساء والشباب، من بين جملة أمور (بنك التنمية الإسلامية ٢٠١٩).

مبادلة الدين بتدابير خاصة بالمناخ

تستند مبادلة الدَين بتدابير لحفظ الطبيعة (DNS) إلى نموذج مبادلة الديون بالأسهم حيث يتم استخدام الأموال ذات الرافعة المالية لجهود الحفظ المحلية. ثم يتم استثمار العائدات في الأنشطة المتعلقة بالمناخ في البلدان المثقلة بالديون. تم تطوير مبادلة الدَين بتدابير لحفظ الطبيعة لأول مرة في الثمانينيات للحفاظ على الغابات في أمريكا اللاتينية، وكانت وسيلة لمعالجة أزمة الديون السيادية في المنطقة. تم استخدام مبادلة الدَين بتدابير لحفظ الطبيعة لاحقاً في إفريقيا وآسيا وأوروبا. علماً أنها تعد مكسباً ثلاثياً أي لجميع الأطراف: إذ تدفع الحكومة المدينة جزءاً من ديونها، وتحقق منظمة الحفاظ على البيئة تأثيراً بيئياً أكبر من خلال الأموال المتاحة، كما يسترد الدائن جزءاً من ديونه (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٨ب).

7 تحظر الشريعة الإسلامية استخدام الأدوات التي تنطوي على فائدة، وتفرض أن تكون المعاملات المالية مدعومة بالأصول، أي مرتبطة بالنشاط الاقتصادي الحقيقي.

وقد تم اقتراح مبادلة الدين بتدابير خاصة بالمناخ كنوع من مبادلة الدّين لحفظ الطبيعة أو مبادلة الدبين بالتنمية، بموجبها يتم إعادة توجيه النفقات العامة المخصصة لمدفوعات الديون الخارجية نحو تمويل مشاريع التخفيف من التغير المناخي والتكيف معه. الأمر الذي يوفر أداة مناسبة لتمويل احتياجات التغير المناخي في البلدان التي تعاني من عبء ديون كبير وقيود على الإنفاق العام. وهكذا، استخدمت أربع دول عربية بالفعل مبادلة الديون مقابل التنمية، هي: مصر، والمغرب، والأردن، واليمن، على الرغم من عدم استخدام أي دولة عربية للديون في مبادلة التدابير الخاصة بالمناخ حتى الآن (الإسكوا ٢٠١٩).

التمويل المبني على النتائج (RBF)

يعتبر التمويل المستند أو المبني على النتائج (RBF) أداة تمويل أقل شيوعاً، يتم سداد المدفوعات عند تسليم مخرجات محددة مسبقاً قد تم التحقق منها. إذ يعتبر التمويل المبني على النتائج مناسباً للوكالات المانحة التي تتطلع إلى تقديم الدعم المالي لمشاريع القطاع العام، والتخطيط لصرف التمويل الميسر على أساس تحقيق النتائج المستهدفة. وبتمويل القطاع الخاص، يمكن استخدام التمويل المبني على النتائج من خلال ربط عوائد المستثمرين بأداء المشروع، وبالتالي مواءمة حوافز الربح مع النتائج غير المالية، مثل التخفيف من حدة التغير المناخي أو أهداف التكيف معه. لقد تم استخدام التمويل المبني على النتائج بنجاح في المنطقة العربية، وتحديداً في مصر حيث استخدم البنك الدولي هذا النوع من التمويل لتعزيز الامتثال الصناعي للتشريعات البيئية (الإسكوا ٢٠١٩).

غاية التقرير ومجاله

يقيّم هذا التقرير مدى جاهزية إطار القطاع المالي في المنطقة العربية لدمج وتعزيز التمويل المستدام بشكل كامل وعلى وجه العموم- والتمويل المرتبط بأنشطة المناخ على وجه الخصوص - لتعزيز دوره في تمويل الانتقال إلى اقتصادات أكثر اخضرارا وشمولية، مع الحفاظ أيضاً على استقرار وسلامة النظام المالي. وهذا الأمر مهم جداً للحد من تعرض الاقتصادات العربية للمخاطر المرتبطة بكل من التغير المناخي، والحاجة المتزايدة لتمويل مطالبها الاجتماعية مع تشجيع الاستثمار المسؤول.

يتم تنفيذ العمل ضمن سياق اعتماد الدول العربية لأجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ والتزامها باتفاق باريس للمناخ.

يوضح **الفصل الأول** (هذا الفصل) غاية ومجال التقرير، إضافة إلى المنهجية المستخدمة في العمل.

ويناقش **الفصل الثاني** ممارسات التمويل المستدام الأكثر انتشاراً في ست دول عربية، هي: مصر، والأردن، والمغرب، والبحرين، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية. ويقدم لمحة عامة عن الإصلاحات التي تدعم تقدم هذه البلدان في تعزيز التمويل المستدام، ثم يلقي نظرةً على الإصلاحات والمبادرات الوطنية في كل بلد بشكل مفصل.

بينما يقيّم **الفصل الثالث** حالة تمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ في أربع دول عربية، هي: مصر والأردن، والعراق، وتونس. ويقدم لمحة عامة عن الممارسات الحالية لتمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ في كل بلد منها، ويبحث في الإطار المؤسسي وينظر في ما إذا كان إطار السياسة الوطنية قد تم تعديله لتعميم الاستدامة بشكل عام، والتغير المناخي بشكل خاص. إذ يختبر الاستراتيجيات والخطط الوطنية، مثل خطة التنمية الوطنية، والاستراتيجية البيئية الوطنية، والسياسة الوطنية لتغير المناخ، وسياسة التكيف الوطنية، واستراتيجية الطاقة الوطنية.

ثم يستعرض الفصل الثالث المساهمات المقررة والمحددة وطنياً (INDCs) لكل بلد والمقدمة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عام ٢٠١٥، مع التأكيد على التزامها بالتصدي لتأثير التغير المناخي من خلال أهداف التكيف والتخفيف من وطأته مع تسليط الضوء على تقديرات التكلفة اللازمة لتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً. ويلي ذلك مناقشة حول تدفقات تمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ في البلدان الأربعة قيد الدراسة، وكذلك القطاعات ذات الأولوية، والأموال اللازمة لاتخاذ إجراءات التخفيف من وطأة التغير المناخي والتكيف معه. ويختتم الفصل بإلقاء نظرة عامة على بعض مشاريع التخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معها الممولة من الصناديق المخصصة للمناخ في كل بلد.

يقدم **الفصل الرابع** تحليل SWOT أي تحليل لنقاط القوة ومواطن الضعف، والفرص والتهديدات المرتبطة بجاهزية النظام المالي العربي لدعم الانتقال إلى اقتصادات أكثر اخضراراً. كما يناقش العوائق التي تحول دون زيادة التمويل المستدام بشكل عام - وتمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ بشكل خاص - في المنطقة العربية. ويقدم الفصل أيضاً قائمة باحتياجات النظام المالي لتعزيز جاهزيته للعب الدور الذي يمكن أن يؤديه في تمويل عملية النمو الأخضر في المنطقة، ويختتم بالتوصيات المتعلقة بالسياسة والملاحظات الختامية حول توسيع نطاق التمويل المستدام وتمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ في المنطقة العربية.

المنهجية

تضمن هذا التقرير بحثاً مكثفاً وتحليلًا واستعراضاً للإصلاحات المختلفة، والمبادرات ووثائق السياسة وعدد من التقارير بالإضافة إلى قواعد البيانات التي طورتها الهيئات الوطنية في كل بلد من البلدان قيد الدراسة. وتشمل هذه الهيئات: وزارات المالية، ووزارات التخطيط، ووزارات البيئة، والبنوك المركزية، والهيئات التنظيمية للمؤسسات المالية غير المصرفية (NBFIs) وكذلك الجمعيات المصرفية الوطنية. كما يتم فحص الأوراق الفنية وتقارير الخبراء التي أعدتها الهيئات الإقليمية حول التنمية المستدامة والبيئة والتمويل في العالم العربي. وتشمل هذه الأعمال التي تقوم بها هيئات مثل صندوق النقد العربي، والمنتدى العربي للبيئة والتنمية (AEFD) وجامعة الدول العربية، يتم تتبع وتوثيق تقدم الدول العربية في تنفيذ أجندة الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠، مع تسليط الضوء على أهم معوقات تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة على نحو كامل.

يبحث التقرير في مختلف البرامج والمنشورات وقواعد البيانات التي طورتها المنظمات الدولية مثل: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب إفريقيا (ESCWA)، ومبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP FI)، والأمم المتحدة للبيئة (UNE)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والبنك الدولي، والمعهد العالمي للنمو الأخضر (GGGI)، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA)، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ).

كما يفحص التقرير قواعد بيانات صناديق المناخ، مثل صندوق البيئة العالمية (GEF) وصندوق التكيف (AF) وصندوق المناخ الأخضر (GCF)، من بين جملة أمور للمشاريع والبرامج المنفذة في البلدان قيد الدراسة.

يذكر أنه تمت مشاركة النتائج الرئيسية لهذا التقرير مع أصحاب العلاقة في عملية استشارية لغايات الاستعراض والمراجعة والتغذية الراجعة. يشمل أصحاب العلاقة ممثلين عن المؤسسات المالية، وصانعي السياسات والمنظمات الدولية، والاستشارات المستقلة.

2.
ممارسات تمويل مستدامة في منطقة الدول العربية

مقدمة

يقدم هذا الفصل لمحة عامة عن ممارسات التمويل المستدام الأكثر انتشاراً في ستة بلدان في منطقة الدول العربية، وهي: مصر، والأردن، والمغرب، والبحرين، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية. تؤكد هذه الممارسات الجهود الجارية للبلدان الستة لدمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في إطار قطاعها المالي لزيادة التمويل المستدام لكي تمكن أنظمتها المالية من تعزيز الاستثمار المسؤول، وتمويل الانتقال إلى اقتصادات أكثر شمولًا ومرونة وأكثر اخضراراً بما يتماشى مع أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

على مدى العقدين الماضيين، اعتمدت جميع البلدان الستة استراتيجيات النمو الأخضر. وبالرغم من ذلك، فإن التقدم المحرز في مواءمة أنظمتها المالية الوطنية مع احتياجات وأهداف التنمية المستدامة متفاوت.

الجدير بالذكر أن دولة الإمارات تقود ممارسات التمويل المستدام في المنطقة، بينما يقف المغرب في مرحلة متقدمة، وتستعد مصر لتطوير إطارها الوطني للتمويل المستدام. كما التزمت كل من الأردن والبحرين بمواءمة أنظمتهما المالية لتمويل أجندة التنمية المستدامة الخاصة بها.[8] وكان إطار السياسة الوطنية للمملكة العربية السعودية مدفوعا بشكل أساسي بإصلاحات التنويع الاقتصادي للتقليل من اعتمادها على النفط، وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، مع زيادة مشاركة القطاع الخاص أيضاً.

وباستثناء المملكة العربية السعودية، طورت جميع البلدان الستة مبادئ توجيهية بخصوص القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة، كما شاركت في إعداد تقارير الاستدامة، وعززت التمويل المستدام من خلال حملات التوعية والمبادرات التثقيفية.[9]

أما بالنسبة لابتكارات السوق المالية، فقد أصدرت ثلاث دول فقط سندات خضراء، هي: الإمارات والمغرب ومصر، في حين أصدرت الدول الست سندات أو صكوك إسلامية تقليدية. يمكن استخدام الصكوك لتعزيز التمويل المستدام في المنطقة العربية. وتعد الاستدامة جزءاً لا يتجزأ من المبادئ الرئيسية للتمويل الإسلامي، والتي تنظر في الاعتبارات البيئية والاجتماعية وفقاً للشريعة الإسلامية. إذ تهدف هذه المبادئ إلى التخفيف من حدة الفقر، وتوزيع الثروة، والشمولية الاجتماعية والمالية، والحفاظ على البيئة، والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، ومن ثم مشاركة الأهداف الرئيسية للتمويل المستدام. (الهوارى، جريس وإقبال ٢٠٠٤)[10] .[11]

أما على الصعيد التنظيمي، سنت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، ومصر، والأردن، والمملكة العربية السعودية، والمغرب تشريعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. إذ تُمكّن هذه الشراكات بين القطاعين أن يلعب القطاع الخاص دوراً أكبر في دعم الانتقال إلى اقتصاد أكثر مرونة من خلال زيادة استثماراته في المشاريع الخضراء منخفضة الكربون (وايت وكايس ٢٠١٥).[12] [13] وتعد البحرين الدولة الوحيدة التي لم تسن تشريعات محددة مخصصة لتنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتي يتم تنفيذها ضمن الإطار القانوني للقوانين التجارية والمدنية والإدارية القائمة (ديل نوفو ٢٠١٦)[14]

أعطت جميع البلدان الستة الأولوية للشمول المالي، سعياً منها لتحسين الوصول إلى التمويل بين الفئات الأكثر

8 بناءً على قضايا متنوعة من شبكة الصيرفة المستدامة (SBN) من تقارير التقدم المحرز الخاصة بالدولة والتقارير العالمية التي أصدرتها مؤسسة التمويل الدولية (IFC).

9 بناءً على موقع مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة: sseinitiative.org/stock-exchange/tadawul

10 شهد قطاع التمويل الإسلامي نمواً سريعاً، إذ بلغت الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية 2 تريليون دولار أمريكي في جميع أنحاء العالم.

11 المبادئ الأربعة الرئيسية التي تحكم التمويل الإسلامي على أساس الشريعة الإسلامية، هي: تقاسم المخاطر. أي أن لا يكون التمويل حراماً شرعاً (ينطوي على أنشطة محرمة)؛ عدم استغلال أي من الأطراف المعنية؛ والأهمية النسبية، أي أن أي يدعم نشاط اقتصادي حقيقي أي معاملة مالية.

12 سنت قوانين الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص في البلدان التالية، كما يلي: القانون الأردني رقم 31/ 2014، والقانون المصري رقم 67/ 2010، والقانون الإماراتي رقم 22/ 2015

13 وايت وكايس 2015، أصدرت المغرب قانون الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص رقم 12-86/ 2014

14 المركز الوطني للخصخصة 2018 والوطني 2019. وضعت المملكة العربية السعودية مسودة قانون في 2019 thenational.ae/business/property/draft-private-sector-law-will-drive-investment-in-saudi-projects-1.911486

ضعفاً، بما في ذلك الفقراء في الأرياف والنساء والشباب والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وبالفعل فقد أحرزوا تقدماً جيداً في تطوير البنية التحتية التكنولوجية لأنظمتهم المالية لضمان التحول الرقمي السريع والفعال والآمن، وتقديم أدوات مالية جديدة تلبي احتياجات المهمشين والأقل حظاً.

يسلط الجدول رقم ا الضوء على التقدم المحرز في كل بلد من البلدان قيد الدراسة في تعزيز ممارسات التمويل المستدام خاصتها، بتوضيح التالي:

- إذا وضعت استراتيجية للنمو الأخضر وجدول أعمال للتنمية المستدامة،
- إذا وضعت إطاراً/ استراتيجية وطنية للتمويل المستدام،
- إذا أصدرت المبادئ التوجيهية البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) ،
- إذا نشرت تقارير الاستدامة،
- إذا أجرت برامج / مبادرات توعية وتثقيف ذات صلة،
- إذا شجعت تطوير ابتكارات السوق المالية مثل السندات الخضراء والصكوك الخضراء[15]، و
- إذا سنت إصلاحات تنظيمية لدعم عملية التحول إلى النمو الأخضر.

الجدول رقم 1: ممارسات تمويل مستدام في عدد من الدول المختارة في المنطقة العربية

	الإمارات العربية المتحدة	مصر	الأردن	المغرب	البحرين	المملكة العربية السعودية
التنمية المستدامة/ أجندة النمو الأخضر						
إطار عمل التمويل المستدام						
ESG Guidelines المبادئ التوجيهية البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة						
الاستدامة/ الإبلاغ عن المبادئ البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة						
ابتكارات السوق المالي: السندات الخضراء						
ابتكارات السوق المالي: السندات الإسلامية (الصكوك التقليدية)						
رفع الوعي بالتمويل المستدام ومبادرات التعليم						
الإطار التنظيمي المساند: قوانين الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص						

15 الصكوك سندات تصدر بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

مصر

إطار السياسة الوطنية والتنمية المستدامة في مصر

تواجه مصر ضغوطاً متزايدة مرتبطة بالتغير المناخي، وتتفاقم هذه الضغوط بسبب ارتفاع درجات الحرارة ومنسوب مياه سطح البحر. إذ تؤثر تغيرات هطول الأمطار على دلتا النيل والساحل الشمالي، مما يؤثر على القطاعات الإنتاجية الحيوية مثل الزراعة، التي تستهلك حوالي ثلثي إمدادات المياه العذبة في مصر. لهذا، أصبح النمو المستدام والأخضر أمراً محورياً في استراتيجية التنمية الوطنية لمصر لتلبية الطلبات المتزايدة لسكانها الآخذون في الازدياد، فضلًا عن الاحتباس الحراري والتغير المناخي وآثارهما التي تشكل تحدياً على المياه والغذاء وأمن الطاقة (مصر ٢٠١٨).

أطلقت مصر في فبراير / شباط ٢٠١٦، استراتيجية التنمية المستدامة رؤية ٢٠٣٠ لضمان توافق إطار سياسة التنمية الوطنية مع أجندة التنمية المستدامة للأمم المتحدة ٢٠٣٠، والأجندة الأفريقية ٢٠٦٣، بالإضافة إلى أقلمة أهداف التنمية المستدامة على المستويين القطاعي والجغرافي.

وتسعى رؤية مصر ٢٠٣٠ لإنشاء اقتصاد متنوع وتنافسي مبني على المعرفة يتميز بالعدالة الاجتماعية، والازدهار، والنمو المتوازن. كما يهدف إلى تحقيق نمو شامل ومستدام يتضمن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة:

- **البعد الاقتصادي:** التنمية الاقتصادية، والطاقة، والمعرفة، والبحث العلمي، والشفافية، وكفاءة المؤسسات الحكومية
- **البعد الاجتماعي:** العدالة الاجتماعية، والصحة، والتعليم، والتدريب، والثقافة
- **البعد البيئي:** التنمية الحضرية والبيئة

تهدف مصر إلى تحقيق رؤيتها للاستدامة من خلال تطوير استراتيجيات متوسطة وطويلة المدى في مجالات السياسة الرئيسية، مثل:

- استراتيجية العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة (2030)
- استراتيجية تنمية الصناعة والتجارة (2020)
- برنامج التحول التعليمي في مصر (2030)
- استراتيجية الطاقة المتكاملة والمستدامة حتى عام (2035) (مصر 2018).

تهدف استراتيجية الطاقة المتكاملة والمستدامة في مصر (ISES) حتى عام (٢٠٣٥) إلى تنويع مصادر الطاقة الوطنية؛ لضمان إمدادات طاقة مستقرة وآمنة، من خلال زيادة كفاءة الطاقة وزيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الإجمالي. وتسعى إلى توليد ٢٠٪ من احتياجات الكهرباء في البلاد من مصادر متجددة بحلول عام ٢٠٢٢، ورفع حصة مصادر الطاقة المتجددة في توليد الطاقة لتصل إلى ٤٢٪ بحلول عام ٢٠٣٥ (الوكالة الدولية للطاقة المتجددة ٢٠١٨).

ممارسات التمويل المستدام في مصر

يضع البنك المركزي المصري (CBE) مبادئ توجيهية ومبادئ جديدة لتعزيز ممارسات التمويل المستدام عبر القطاع المصرفي، بناءً على أفضل الممارسات الدولية. سيتم إضافة قسم جديد عن التمويل المستدام لرؤية مصر ٢٠٣٠، أعد بواسطة ممثلين عن القطاع المصرفي المصري. وفقاً لشبكة الصيرفة المستدامة (SBN)، وتعمل مصر حالياً على تطوير إطار عمل القطاع المالي اللازم لتوسيع نطاق التمويل المستدام (مؤسسة التمويل الدولية [IFC]٢٠١٩ أ).

ممارسات التمويل المستدام في البنوك

تعمل مصر على هيكلة إطار استدامة قطاعها المالي المستقبلي حول مبادئ مبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP FI's) للصيرفة المسؤولة (PRB). وتشمل: المواءمة، والتأثير، والعملاء والزبائن، وأصحاب العلاقة، والحوكمة وتحديد الأهداف، والشفافية والمساءلة.

يشارك بنكان مصريان مهمان، هما: - البنك العربي الأفريقي الدولي (AAIB) والبنك التجاري الدولي (CIB)—في تعزيز ثقافة التمويل المستدام في مصر. وقد اعتمد هذان البنكان مبادئ الصيرفة المسؤولة (PRB)، إذ يعملان على تعزيز الممارسات الدولية الفضلى في التمويل المستدام (إف سي ٢٠١٩أ).

لقد تصدرت مبادرات التمويل الأخضر أولويات كلا البنكين حيث يعملان على دمج الاستدامة في نماذج أعمالهما. فعلى سبيل المثال، طور البنك التجاري الدولي منتجات التمويل الأخضر التي تعزز كفاءة الطاقة وتقنيات الطاقة المتجددة من خلال تقديم حزم تمويل للعملاء مسنودة بالدعم الفني ومراجعة حسابات الطاقة وقائمة الموردين الموثوق بهم. كما أنشأ البنك التجاري الدولي هيكلًا لحوكمة الاستدامة في عام ٢٠١٣؛ يتألف من مجلس استشاري للاستدامة، ولجنة توجيهية للتنمية المستدامة، وفرق خضراء، وجميعهم مسؤولون عن تطوير وتنفيذ إطار عمل واستراتيجيات ومبادرات الاستدامة الخاصة بالبنك التجاري الدولي (البنك التجاري الدولي ٢٠٢٠). أما بالنسبة للبنك العربي الأفريقي الدولي (AAIB) فهو أول بنك في المنطقة العربية يمول الطاقة الشمسية، حيث يدعم مشروع "بنبان" في أسوان، الذي يعتبر أكبر حقل للطاقة الشمسية في المنطقة (ديلي نيوز ٢٠١٨أ).

في عام ٢٠١٤، أنشأ البنك العربي الأفريقي الدولي برنامجا لزيادة الوعي بأهمية التمويل المستدام. أطلق عليه اسم برنامج "مستدام"، هو أول منصة في مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) لتطوير منتجات وخدمات التمويل المستدام. إذ يروج البرنامج لمناصرة وبناء القدرات من خلال برامج التمويل المستدام التعليمية والتدريبية المصممة لمقدمي التمويل (البنك العربي الأفريقي الدولي ٢٠١٩)[16]. كما يقدم المعهد المصرفي المصري (EBI)، وهو الذراع التدريبي للبنك المركزي المصري، برامج تدريبية حول تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية.

كلا البنكان، البنك العربي الأفريقي الدولي (AAIB) والبنك التجاري الدولي (CIB) رائدان في حساب البصمة الكربونية لمنظمتيهما، من أجل تقليل تأثيرهما السلبي على البيئة وتنظيم انبعاثات الغازات الدفيئة الحراري وإدارة النفايات[17]. يصدر كلا البنكين بانتظام تقارير عن البصمة الكربونية والاستدامة.

ممارسات البنك المركزي للتمويل المستدام

في عام ٢٠١٨، عقد البنك المركزي المصري (CBE)—بالتنسيق الوثيق مع اتحاد المصارف العربية (UAB) واتحاد بنوك مصر (FEB) - منتدى مصرفياً أخضر لتسليط الضوء على أهمية مواءمة القطاع المالي مع الاعتبارات البيئية والاجتماعية واعتبارات الحوكمة لتمكين الدول العربية من مواجهة التحديات المجتمعية والبيئية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (ديلي نيوز ٢٠١٨ب).

في مقابلة معه، وضّح محمد الأتربي، رئيس مجلس إدارة بنك مصر ونائب مدير بنك مصر العربي، أن بنك مصر العربي أنشأ لجنة التنمية المستدامة في عام ٢٠١٤ لتطوير وتنفيذ رؤيته المصرفية الخضراء لمصر من خلال تعزيز تمويل المشاريع الصديقة للبيئة والمسؤولة اجتماعياً. (ديلي نيوز ٢٠١٨أ)[18]. في نوفمبر/ تشرين الثاني لعام ٢٠١٨، طلبت لجنة التنمية المستدامة التابعة البنوك المصرية اعتماد مبادئ مصرفية مسؤولة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، لتعزيز دورها في تعزيز الشمول المالي والتمويل الأخضر وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة. إذ يعمل القطاع المصرفي حالياً على وضع المعايير واللوائح لتنفيذ المبادئ الستة للمبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP FI)، ودمجها في استراتيجية كل بنك، مع تثقيف وتدريب موظفي البنك على هذه المبادئ (ديلي نيوز ٢٠١٩أ).

وتماشياً مع رؤية مصر لـ ٢٠٣٠، فإن أجندة إصلاح سياسات البنك المركزي المصري تجعل من الشمول المالي أولوية[19]، حيث أنشأ البنك قسماً داخلياً للشمول المالي في عام ٢٠١٦. يعمل البنك المركزي المصري على تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي للقطاع المصرفي لضمان حماية حقوق العملاء، و تعزيز التحول الرقمي من خلال إنشاء البنية التحتية التكنولوجية اللازمة للانتقال إلى اقتصاد غير نقدي، وتطوير مركز التكنولوجيا المالية (تحالف الشمول المالي والبنك المركزي المصري ٢٠١٨).

يشجع البنك المركزي المصري ريادة الأعمال من خلال عدد من المبادرات. ويشمل ذلك تقديم قروض لقطاع الشركات المتناهية في الصغر والصغيرة والمتوسطة بأسعار تفضيلية، كما يوجه البنوك نحو تخصيص ٢٠٪ من إجمالي محافظ الإقراض لهذا القطاع، وإنشاء وحدات متخصصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتقديم الخدمات لهذه الشركات. إذ تعمل بعض البرامج في إطار هذه المبادرة على تمكين النساء والشباب لتطوير أعمالهم[20]. مبادرة "رواد النيل" - مبادرة سريعة النمو يمولها البنك المركزي المصري وتنفذها جامعة النيل – وتهدف لدعم الشركات المصرية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال تعزيز النظام البيئي لريادة الأعمال. يتم إيصالها بالتنسيق مع عدد من البنوك والجهات الحكومية والمنظمات الدولية (البنك المركزي المصري ٢٠١٨).

16 نفذ ذلك بتنسيق وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مركز المسؤولية الاجتماعية للشركات المصرية.

17 موقع البنك التجاري الدولي. تم تطوير منتج التمويل الأخضر هذا بالشراكة مع وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي cibeg.com/English/News/Pages/CIB-continues-to-be-a-model-of-sustainability.aspx

18 في إطار هذه المبادرة وبالتنسيق مع وزارة البيئة، خصصت البنوك المصرية في عام 2014 أكثر من 300 مليون جنيه لإعادة تأهيل العشوائيات في كل من "حلوان" "والجيزة" بقيمة 100 مليون جنيه مخصصة للخدمات الصحية والتعليمية. هذا، بالإضافة إلى تمويل الطاقة النظيفة ودعم ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة في هذه المجالات.

19 وفقاً لقاعدة بيانات جلوبال فايندكس (Global FINDEX) التابعة للبنك الدولي، يمتلك فقط 33% من البالغين في مصر حسابات بنكية.

20 تحالف الشمول المالي والبنك المركزي المصري (2018)

في بداية عام ٢٠٢٠، أصدر البنك المركزي المصري تعليمات للبنوك بإنشاء إدارات للشمول المالي وتقديم استراتيجيات الشمول المالي التي تتراوح من ثلاث إلى خمس سنوات مستهدفاً الأمور التالية:

- زيادة الانتشار في المحافظات لاسيما المناطق النائية،
- تعزيز الخدمات والمنتجات المالية الجديدة التي تلبي احتياجات من لا يتعاملون مع البنوك، ولا سيما النساء والشباب،
- تعزيز محو الأمية المالية (نشر الثقافة المالية)،
- تطوير خطط التوسع الرقمي للأدوات مثل البطاقات مسبقة الدفع والمحافظ الإلكترونية،
- تنسيق مبادرات الإدماج بين أصحاب العلاقة (البنك المركزي المصري 2018).

ممارسات التمويل الحكومية المستدامة

لتسريع التحول إلى الاقتصاد الأخضر، أصدرت وزارة المالية مؤخراًأول سندات سيادية خضراء في مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. إذ تتيح هذه السندات لمصر وسيلة تمويل مبتكرة لمشاريعها الصديقة للبيئة والمشاريع الخضراء كالنقل النظيف، والطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة والحد من التلوث والسيطرة عليه، والإدارة المستدامة للمياه ومياه الصرف الصحي، والتكيف مع التغير المناخي. وهكذا، بلغ حجم أول إصدار للسندات الخضراء في مصر ٧٥٠ مليون دولار أمريكي لمدة خمس سنوات (مصر ٢٠٢٠ب). كما أشارت الوزارة إلى وجود خطط لإصدار صكوك إسلامية لتغطية احتياجاتها التمويلية (وحيش ٢٠٢٠).

يشار أن العام ٢٠٢٠ شهد إصدار أول صكوك للشركات في مصر. إذ وافقت الهيئة العامة للرقابة المالية، والجهة الوطنية المنظمة للمؤسسات المالية غير المصرفية (NBFIs)، على إصدار مجموعة طلعت مصطفى للتطوير العقاري. وقد وصل الإصدار منذ إطلاقه إلى ١٢٧ مليون دولار أمريكي (بوابة الأهرام ٢٠٢٠).

في عام ٢٠١٨، وافقت الهيئة العامة للرقابة المالية (FRA) على الإطار القانوني لإصدار السندات الخضراء بغرض تعزيز أدوات التمويل المستدام للمشاريع الصديقة للبيئة في مجالات تشمل كل من: الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والنقل النظيف، والبناء والتكيف مع المناخ (الهيئة العامة للرقابة المالية ٢٠١٨أ) كما تم تطوير إرشادات السندات الخضراء بالتنسيق مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC). وقد استندت الإرشادات إلى مبادئ السندات الخضراء الصادرة عن الجمعية الدولية لأسواق رأس المال (الهيئة العامة للرقابة المالية ٢٠١٤)

لتعزيز دور المؤسسات المالية غير المصرفية في دعم التمويل المستدام وتمويل أهداف التنمية المستدامة في مصر، أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية استراتيجية شاملة للقطاع المالي غير المصرفي في عام ٢٠١٧. وتهدف الاستراتيجية إلى:

- تعزيز الحوكمة والشفافية ومكافحة الفساد،
- تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي،
- تطوير منتجات وخدمات جديدة لتمويل أهداف التنمية المستدامة في مصر،
- تحسين الثقافة المالية، و
- تعزيز الشمول المالي من خلال زيادة فرص الحصول على التمويل خاصة بالنسبة للفئات المهمشة مثل الشباب والنساء والمؤسسات المتناهية في الصغر والصغيرة والمتوسطة (تقييم الموارد الحرجية 2017).

وفي ذات السياق، أنشأت الهيئة العامة للرقابة المالية قسماً جديداً للتنمية المستدامة تتمثل مهمته في تعزيز ممارسات التمويل والتنمية المستدامة بين المشاركين في سوق المؤسسات المالية غير المصرفية (الهيئة العامة للرقابة المالية ٢٠١٨أ). كما تخطط الهيئة لإنشاء مركز إقليمي للتمويل المستدام لتسريع التحول نحو الاقتصاد الأخضر، من خلال إنشاء قاعدة بيانات للبحوث والمعلومات لتمكين أصحاب العلاقة من اتخاذ قرارات أفضل بشأن القضايا المتعلقة بالاستدامة. ومن المتوقع أن يساعد المركز الدول العربية والأفريقية على تطوير حلول جديدة لسد فجوات التمويل الحالية (ديلي نيوز ٢٠١٩ب).

في مايو ٢٠١٩، قررت الهيئة العامة للرقابة المالية والاتحاد المصري للتأمين تطوير خارطة طريق وخطة عمل للاستراتيجية القومية للتأمين المستدام بحلول عام ٢٠٢٠ بالتعاون مع مبادئ الأمم المتحدة للبيئة للتأمين المستدام (PSI). وتهدف خارطة الطريق هذه إلى تطوير مرونة القطاع وتعزيز قدرته على تحقيق أهداف التنمية المستدامة

للأمم المتحدة (مؤسسة التمويل الدولية ٢٠١٩أ). يذكر أن الهيئة العامة للرقابة المالية انضمت إلى مبادئ الأمم المتحدة للبيئة للتأمين المستدام عام ٢٠١٨ (الهيئة العامة للرقابة المالية ٢٠١٨ب).

البورصة

في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٦، أصدرت البورصة المصرية (EGX) أول دليل نموذجي للبورصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذي كشف عن أداء الاستدامة للشركات المدرجة. ويسمح الدليل للشركات المدرجة بدمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في خطط أعمالها واستراتيجياتها وتواصلها في أسواق رأس المال. إذ يهدف على وجه الخصوص إلى تعزيز الشفافية في تقارير الشركات المدرجة والإفصاح عن القضايا المتعلقة بالاستدامة. وعليه، في عام تم تحديث الدليل الطوعي الإرشادي النموذجي للإبلاغ عن أداء العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة، وأهداف التنمية المستدامة ٢٠١٩، إذ يقدم الدليل مؤشرات قياس الأداء الرئيسية الموصى بها (KPIs) لتوجيه الشركات المدرجة في تقارير إفصاحهم واستدامتهم على العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة. علماً أن الدليل مكمِل للمعايير الحالية، وليس بديلًا عن متطلبات الإفصاح الإلزامي بالبورصة المصرية التي تفرضها قواعد الإدراج (البورصة المصرية ٢٠١٩).

في مارس / آذار ٢٠١٠، أصبحت البورصة المصرية أول بورصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - والثانية على مستوى العالم—التي تطلق مؤشر الاستدامة للعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (S&P/EGX ESG) بالتعاون مع معهد المديرين المصري وستاندردز وبورز (ستاندردز وبورز ٢٠١٦)[21]. كما عقدت كل من الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية فعاليات سنوية للإعلان عن الشركات المدرجة الأعلى تصنيفاً بناءً على معايير المؤشرات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة كوسيلة لتعزيز الاستدامة بين المشاركين في السوق المالي (البورصة المصرية ٢٠١٥). تعتبر البورصة المصرية واحدة من أربع بورصات رائدة أسست مبادرة الأمم المتحدة للأوراق المالية "بورصة الاستدامة" في عام ٢٠١٢ لتعزيز شفافية الشركات المدرجة والتزامها بقضايا البيئة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (البورصة المصرية ٢٠١٦).

التزمت البورصة المصرية بتوصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المتعلقة بالمناخ التابع لمجلس الاستقرار المالي والذي يروج للإفصاح المتسق عن المخاطر المالية المتعلقة بالتغير المناخي كجزء من تقارير الشركات عن الأداء البيئي (البورصة المصرية ٢٠١٩)[22]. كما طورت البورصة لجنة[23] للاستدامة واستراتيجية لتحسين قدرتها التنافسية من خلال رفع الوعي بأهمية الاستدامة بين المشاركين في السوق، والمشاركة في مبادرات الاستدامة الإقليمية والدولية، وتطوير المنتجات المتعلقة بالاستدامة (البورصة المصرية ٢٠١٧).

21 مؤشر البورصة المصرية للعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة ستاندرز وبورز مبني على عدد من المؤشرات التي تحدد العوامل البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة كمياً ثم تترجمها إلى درجات، من أجل تصنيف الشركات المشاركة في أدائها البيئي إضافة لحجمها وسيولتها.

22 في عام 2015، انضمت البورصة المصرية إلى مجموعة العمل الاستشارية لبورصات الأوراق المالية المستدامة التابعة للأمم المتحدة لوضع إرشادات نموذجية للإبلاغ عن معلومات تتعلق بالعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة للمستثمرين. كما ساعدت البورصة في إعداد إرشادات ومقاييس توصيات خاصة بالعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة التابعة للاتحاد الدولي للبورصات (WFE) ، الصادرة عن مجموعة عمل الاستدامة لدى الاتحاد الدولي للبورصات في عام 2016.

23 في عام 2016، أنشأت البورصة المصرية لجنة الاستدامة الداخلية لتقديم التوجيه المنتظم بشأن قضايا الاستدامة، وتطوير التدريب على العوامل البيئية و الاجتماعية والحوكمة للشركات المدرجة، ورفع الوعي بأهمية العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في سوق رأس المال، وتقديم توصيات لتحديث الإرشادات بشأن الإفصاح عن الأمور البيئية والاجتماعية والحوكمة فضلًا عن الشفافية بناءً على الممارسات الفضلى الدولية.

الأردن

إطار السياسة الوطنية الأردنية والتنمية المستدامة

يمثل التغير المناخي والنمو السكاني وهجرة اللاجئين تحدياً إنمائياً للاقتصاد الأردني، مما يؤدي إلى زيادة الضغط على الموارد الطبيعية المحدودة أصلًا كالأرض والمياه. إذ يتضح هذا من خلال ارتفاع درجات الحرارة، والجفاف، وفقدان النظام البيئي، وإزالة الغابات، وارتفاع معدل حرائق الغابات، وتذبذب هطول الأمطار، وانخفاض توافر المياه الجوفية والسطحية (الأردن ٢٠١٥ب). وبالنتيجة كأن للعلاقة بين الماء والمناخ والأمن الغذائي تأثير سلبي على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي وبالتالي على الشمولية والحماية الاجتماعية.

لقد أطلق الأردن عام ٢٠١٥، رؤيته لعام ٢٠٢٥ إذ تقدم رؤية واستراتيجية وطنية لإنشاء رؤية واستراتيجية وطنية لاقتصاد مزدهر ومرن وأكثر شمولًا متماشياً مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ٢٠٣٠. وتعد رؤية الأردن ٢٠٢٥ مخطط لمدة عشر سنوات يعالج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة للبلاد (الأردن ٢٠١٥أ). وهذه الرؤية مدعومة بعدد من برامج التطوير التنفيذي (EDPs) على المستوى الوطني، ودون الوطني، والقطاعي بالإضافة إلى الاستراتيجيات التمكينية لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (الأردن ٢٠١٧ج). وتشمل الأمور التالية:

- سياسة التغير المناخي الوطنية (2013-2020)
- السياسة الوطنية وخطة العمل للاستهلاك والإنتاج المستدام (2017- 2025)
- خطة النمو الاقتصادي الأردني (2018-2022)
- استراتيجية الطاقة الوطنية (2015-2025)
- الاستراتيجية الوطنية للمياه (2016-2025) (الأردن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي 2017)، وأخيراً
- الخطة الوطنية التنفيذية للنمو الأخضر (2017-2025) (NGGP)

تشكل الخطة الوطنية التنفيذية للنمو الأخضر خارطة طريق لانتقال الأردن نحو مسار نمو أعلى يتسم بكونه أكثر استدامة واخضرارا. إذ تم تطويرها عام ٢٠١٧ من قبل وزارة البيئة بعد التشاور مع أصحاب العلاقة، وهي دليل مرجعي لتطوير مشاريع النمو الأخضر التي تتوافق مع سياسات الاستثمار الأخضر والتخطيط والتنفيذ (الأردن ٢٠١٧أ).

نظرا لمحدودية مصادر الطاقة الأولية، وارتفاع الطلب على الطاقة والاعتماد على استيراد الطاقة، يعمل الأردن على حماية أمن إمدادات الطاقة طويل المدى من خلال تطوير طاقة متجددة ذات موثوقية. وتهدف استراتيجية الطاقة الوطنية إلى زيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الإجمالي في الأردن إلى ٦٪ في عام ٢٠١٧ و ٨٪ في عام ٢٠٢٠ و ٩٪ في عام ٢٠٢٥ (حلول الطاقة المتجددة لدول منطقة البحر الأبيض المتوسط ٢٠١٩). كما تسعى إلى زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المحلية إلى ٢٥٪ بحلول عام ٢٠١٥ وإلى ٣٩٪ بحلول عام ٢٠٢٠ (الأردن ٢٠١٦ج).

ممارسات التمويل المستدام في الأردن

وفقاً لتقرير التقدم العالمي لشبكة الصيرفة المستدامة (SBN) لعام ٢٠١٩، فإن الأردن في مرحلة الالتزام بتطوير إطار عمل وطني لمواءمة قطاعه المالي مع ممارسات التمويل المستدامة، وإدخال العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) رسمياً في نموذج أعمال القطاع (مؤسسة التمويل الدولية ٢٠١٩ب)

ممارسات التمويل المستدام في البنوك

لدى جمعية البنوك في الأردن (ABJ) استراتيجية استدامة لمساعدة البنوك الانتقال من مجرد المسؤولية الاجتماعية إلى لعب دور أكبر في تمويل أهداف التنمية المستدامة[24] لهذه الاستراتيجية أربع ركائز:

- تعزيز ممارسات الاستدامة في القطاع المصرفي،
- وضع استراتيجية للقطاع المصرفي لتمويل التنمية المستدامة الوطنية،
- تعزيز شفافية الأداء غير المالي وإعداد التقارير
- زيادة الوعي بالاستدامة في القطاع (قنداح 2017)[25]

في عام ٢٠١٦، أطلقت جمعية البنوك في الأردن أول تقرير استدامة على مستوى القطاع المصرفي. إذ يستعرض التقرير ممارسات الاستدامة لدى البنوك الأردنية، مثل الاستثمار المسؤول اجتماعياً والخدمات المصرفية، ويقيّم مدى وعي البنوك بأهمية دمج عوامل البيئية والاجتماعية وعوامل الحوكمة في عملياتها واستراتيجياتها. إذ يوضح التقرير أن ٩٠٪ من البنوك التي شملها الاستطلاع قد وضعت أهدافاً للاستدامة، علماً أن هناك تفاوت في القطاع فيما يتعلق بتبني ممارسات الاستدامة. في حين أن ٧٦,٥٪ من البنوك التي شملتها الدراسة قد دمجت أهداف الاستدامة في استراتيجياتها، فإن نسبة ٢٣,٥٪ المتبقية قد دمجتها جزئياً فقط (جمعية البنوك في الأردن ٢٠١٦).

يلاحظ أنه كان هناك تحسن في التقارير غير المالية وتقارير الإفصاح عن الاستدامة. ففي عام ٢٠١٥، أصدرت ٣٨,٥٪ من البنوك التي شملها الاستطلاع تقارير الاستدامة بشكل طوعي، مقارنة بـ ٢٨,٥٪ عام ٢٠١٢. وبينما يُظهر التقرير تحسناً في توجه البنوك لتطوير أدوات تمويل مستدامة جديدة لجذب شرائح جديدة من المجتمع، فإنه يكشف أيضاً أنه لا يزال القطاع المالي ينظر إلى الاستدامة على أنها ممارسة خيرية وليست اعتباراً استراتيجياً يتم دمجه في نموذج الأعمال (جمعية البنوك في الأردن ٢٠١٦).

ممارسات التمويل المستدام للمؤسسات المالية

تقدم مؤسسات التمويل الدولية مصادر جديدة للتمويل الأخضر لمساعدة الأردن على زيادة التمويل الأخضر. وهذا يدعم جهود الحكومة لتعزيز النمو المستدام من خلال زيادة الاستثمار في كفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة، وغيرها من المشاريع الصديقة للبيئة والمسؤولة اجتماعياً. على سبيل المثال، مددت الوكالة الفرنسية

24 تتماشى إستراتيجية جمعية البنوك في الأردن مع توصيات تقرير الاستدامة الوطني الأول للقطاع المصرفي الأردني.

25 في عام 2016، انضمت جمعية البنوك في الأردن إلى مبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة كمؤسسة داعمة لتعزيز مفهوم وممارسات التمويل المستدام في القطاع المالي في الأردن. وتعد جمعية البنوك ثاني جمعية مصرفية في المنطقة العربية تنضم إلى هذه المبادرة العالمية.

للتنمية (AFD) حد الائتمان الميسّر لنحو ٥٣ مليون دولار أمريكي إلى بنكين محليين، هما: بنك القاهرة عمان، وبنك كابيتال - لإقراض الشركات والأسر بدورهما. وقد تم تنفيذ ذلك من خلال برنامج الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وتمويل الطاقة (SUNREF) التابع للوكالة الفرنسية للتنمية، وهدفه الرئيسي هو تحسين الوصول إلى الطاقة المستدامة بأسعار معقولة (برنامج الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وتمويل الطاقة ٢٠٢٠)[26]. وبالمثل، وقع البنك الاستثماري الأوروبي في عام ٢٠١٩ اتفاقية قرض بقيمة ٤٥ مليون يورو مع بنك تنمية المدن والقرى لتمويل مشاريع كفاءة الطاقة التي تستهدف البنية التحتية للبلديات والمباني والإنارة في الأردن (البنك الاستثماري الأوروبي ٢٠١٩).

ممارسات التمويل المستدام لدى البنك المركزي

تماشياً مع رؤية واستراتيجية الأردن ٢٠٢٥، و خطة النمو الاقتصادي الأردني، أطلق البنك المركزي الأردني عام ٢٠١٧ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي للأعوام (٢٠١٨- ٢٠٢٠). وتهدف هذه الاستراتيجية للحد من أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وزيادة مستوى الشمول المالي مع التركيز بشكل خاص على الفئات السكانية المحرومة كالنساء، واللاجئون، والفئات ذات الدخل المحدود، والشباب، والشركات المتناهية في الصغر، والصغيرة والمتوسطة (MSMEs)[27]. أما أهداف الاستراتيجية للعام ٢٠٢٠ فهي:

- زيادة مستوى الشمول المالي من ٪24.6 إلى ٪36.6 للبالغين.
- تقليص فجوة التمويل ما بين الجنسين من ٪53 إلى ٪35
- زيادة حصة التمويل المقدم من كل من البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر، كنسبة مئوية من إجمالي محفظة الإقراض، من ٪8.5 إلى ٪15 (البنك المركزي الأردني 2017أ).

تعزز الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي الارتباط ما بين الشمول المالي وأهداف التنمية المستدامة. إذ تستند الاستراتيجية إلى مجموعة من مجالات السياسة، ثلاثة منها ركائز أساسية لصناعة التمويل، هي: التمويل الأصغر، والخدمات المالية الرقمية، والتمويل الصغير والمتوسط. تعتبر مجالات السياسة المتبقية عناصر للتمكين، كالتثقيف المالي، والتكنولوجيا المالية، والبيانات والبحوث وحماية المستهلك المالي (البنك المركزي الأردني ٢٠١٧أ).

لتعزيز الشمول المالي الرقمي وتعزيز تطوير الخدمات المالية الرقمية، أنشأ البنك المركزي الأردني في عام ٢٠١٨ لمختبر ابتكارات التكنولوجيا المالية التنظيمي. فهو يوفر حاضنة أعمال ويقدم دعماً لرواد الأعمال (المشاريع) في قطاع التكنولوجيا المالية ليتمكنوا من اختبار نماذج أعمالهم المبتكرة دون تعريض استقرار أو سلامة النظام المالي للخطر (البنك المركزي الأردني ٢٠١٨).

البورصة والسندات الإسلامية (الصكوك)

تعتبر بورصة عمان (ASE) عضواً في مبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة (SSE) منذ عام ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٨، نشرت بورصة عمان الدليل الارشادي حول إعداد تقارير الاستدامة لتعزيز ممارسات الاستدامة في سوق رأس المال الأردني، من خلال تشجيع الشركات المدرجة على الإبلاغ عن أداء استدامتها (بورصة عمان ٢٠١٨أ). إذ يهدف هذا الدليل الارشادي الطوعي إلى زيادة الوعي بين جميع أصحاب العلاقة (المنظمين والمستثمرين والشركات) حول فوائد الاستثمار المسؤول اجتماعياً وبيئياً. وهي تحدد الخطوات اللازمة لإعداد تقارير الاستدامة بالإضافة إلى مقاييس الاستدامة الموصى بها والمؤشرات المستخدمة في الإفصاح بناءً على الممارسات الدولية الفضلى وإرشادات إعداد تقارير الاستدامة الخاصة بمبادرة إعداد التقارير العالمية (بورصة عمان ٢٠١٨ب).

في عام ٢٠١٨ أصدرت بورصة عمان كتيبين تمهيديين يشرحان فوائد إعداد تقارير الاستدامة للشركات، كما يلي:

- زيادة الشفافية،
- تحسين القدرة على إدارة المخاطر، و

26 أدى ذلك إلى تنفيذ ثمانية مشاريع للطاقة المتجددة -وتحديداً أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية - وإدماج كفاءة الطاقة في استراتيجية وعمليات البنكين أعلاه.

27 تصنف أكثر من ٪90 من الأعمال التجارية في الأردن على أنها مشروعات متناهية في الصغر وصغيرة ومتوسطة. وفي عام 2016، أنشأ البنك المركزي الأردني أول مكتب ائتمان خاص لتحسين الوصول إلى المعلومات الائتمانية للمقترضين الفعليين والمحتملين، والحد من قيود التمويل الخاصة بهم.

- ميزة تنافسية معززة مقارنة بالأقران الذين لا يفصحون عن أداء الاستدامة الخاص بهم..

يوضح جدول **الاستدامة ١** مفهوم التنمية المستدامة وتعريفها وتاريخها، وأهداف التنمية المستدامة (بورصة عمان ٢٠١٨ج)، وتوفر معلومات حول تقارير الاستدامة وممارسات الأعمال. تحدد **الاستدامة ٢** أنواع تقارير الاستدامة ومبادئها، وتوفر نظرة عامة على أطر إعداد التقارير العالمية التي تتناول الجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية (بورصة عمان ٢٠١٨د).[28]

في عام ٢٠١٢، تم سن قانون التمويل الإسلامي "الصكوك" لتمكين البنوك الإسلامية من حشد قاعدتها الرأسمالية الكبيرة باستخدام خيارات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (البنك المركزي الأردني ٢٠١٧ب). إذ تقدم السندات الإسلامية (الصكوك) أداة مبتكرة لتمويل المشاريع الوطنية الأردنية التي تدعم توسعها الاقتصادي وتطوير بنيتها التحتية.

يتم تمويل مشاريع الطاقة الخضراء من خلال الصكوك السيادية - على سبيل المثال، في عام ٢٠١٦ إصدار سندات لمدة خمس سنوات بقيمة ٤٨ مليون دولار أمريكي، بدعم من البنك الإسلامي للتنمية والوكالة اليابانية للتعاون الدولي. وعلى نحو مشابه، أصدرت شركة الكهرباء الوطنية ما قيمته ١٠٥,٨ مليون دولار أمريكي من الصكوك بسعر ٣,٥٪ في عام ٢٠١٦، وشريحة ثانية متساوية القيمة في عام ٢٠١٧ بسعر ٤,١٪ بموجب إطار عمل المرابحة (مجموعة أوكسفورد للأعمال ٢٠١٨).[29]

28 في عام 2017 وقعت بورصة عمّان مذكرة تفاهم مع شركة استشارات إدارية لتقديم برامج بحثية وتدريبية حول مبادئ الاستدامة وممارساتها التجارية.

29 تم تطوير ذلك باستخدام هيكل الإجارة وقد حصل إفراط في الاكتتاب عليه أكثر من ثلاث مرات، مع معدل ربح متوقع يبلغ قدره 3.01٪.

المغرب

إطار السياسة الوطنية والتنمية المستدامة في المغرب

تشكل الآثار الضارة للتغير المناخي تحدياً إنمائياً للاقتصاد المغربي الأمر الذي جعل قطاعاته الأساسية أكثر عرضة للعوامل البيئية كارتفاع درجات الحرارة وارتفاع منسوب مياه البحر وانخفاض معدل هطول الأمطار. وهكذا، تضررت الزراعة - التي تشكل ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي - بشدة من الجفاف الإقليمي في ٢٠١٦. كل هذه الأمور أدت إلى انخفاض حاد في إنتاج الحبوب وانخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ١,١٪ في نهاية المطاف (المغرب ٢٠١٧أ).

في عام ٢٠١٩، اعتمد المغرب خطته الوطنية للمناخ ٢٠٣٠، والتي تهدف إلى ضمان تكيف القطاعات الأكثر ضعفاً بما في ذلك المياه والزراعة ومزارع الأسماك، فضلًا عن تخفيف آثار انبعاثات الغازات الدفيئة التي تسببها بعض القطاعات كقطاعي النقل وتوليد الطاقة.[30] غير أن تنفيذ الخطة سيتطلب استثمارات كبيرة تقدر بحوالي ٥٠ مليار دولار أمريكي لبرامج التخفيف من وطأة التغيرات المناخية، و ٣٥ مليار دولار أمريكي أخرى لمشاريع التكيف بحلول عام ٢٠٣٠ (مجموعة أوكسفورد للأعمال ٢٠٢٠أ).

يذكر أن الاستدامة جزءاً لا يتجزأ من دستور المغرب لعام ٢٠١١، الذي يصف التنمية المستدامة وحماية البيئة كحقوق أساسية لأي مواطن، إلى جانب الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية. كما اعتمد المغرب الميثاق الوطني للبيئة كجزء من استراتيجيته الوطنية للتنمية المستدامة. إذ تتضمن الاستراتيجية سبع ركائز مترابطة، كما يلي:

- الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر،
- تعزيز ثقافة التنمية المستدامة،

30 من خطاب محافظ بنك المغرب في مؤتمر التمويل الأخضر العالمي المشترك لبنك المغرب وتحالف الشمول المالي في أكتوبر/ تشرين الأول 2019.

- تعزيز حوكمة التنمية المستدامة،
- تحسين إدارة الموارد الطبيعية،
- تعزيز التنمية البشرية والحد من أوجه عدم المساواة الاجتماعية،
- إيلاء اهتمام خاص بالنواحي والمواضيع الحساسة، و
- تسريع تنفيذ سياسة التغير المناخي (المغرب 2017ب).

يعتبر تعزيز كفاءة الطاقة أيضاً من أولويات السياسة الوطنية. فالهدف الأولي لتحقيق توفير في الطاقة بنسبة ١٢٪ بحلول عام ٢٠٢٠ و ١٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠، ولكن تم رفع وتوسيع نطاق توفير الطاقة إلى ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠ (الوكالة الدولية للطاقة ٢٠١٩). كما تم اعتماد الاستراتيجية الطاقية الوطنية للمغرب عام ٢٠٠٩ كخارطة طريق للانتقال إلى نظام طاقة منخفض الكربون، والتوفيق بين التنمية الاقتصادية والأهداف الاجتماعية والبيئية. إذ تشمل الأولويات الاستراتيجية ما يلي:

- تطوير مزيج محسن للطاقة يكون متنوعاً بشكل جيد،
- تعزيز أمن إمدادات الطاقة،
- دعم تطوير الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة،
- الترويج لتنمية موارد الطاقة المحلية، و
- التكامل مع أسواق الطاقة الإقليمية والدولية، لا سيما في إفريقيا وأوروبا (الوكالة الدولية للطاقة 2019).

لقد حددت الاستراتيجية هدفا للطاقة المتجددة بنسبة ٤٢٪—من إجمالي سعة الطاقة المركبة - ليتم تحقيقه بحلول عام ٢٠٢٠. وفي عام ٢٠١٥، تمت مراجعة الهدف ليصل إلى ٥٢٪ بحلول عام ٢٠٣٠، موزعة بين مصادر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية. إذ تشير التقديرات إلى أن المغرب سيحتاج إلى استثمارات كبيرة تبلغ ٣٠ مليار دولار أمريكي للوصول إلى هدف الطاقة المتجددة الذي وضعته لعام ٢٠٣٠ (وكالة الطاقة الدولية ٢٠١٩).

ممارسات المغرب للتمويل المستدام

ممارسات الحكومة للتمويل المستدام

استضافت المغرب عام ٢٠١٦ قمة مراكش المناخية (كوب ٢٢). وقد اختيرت المناسبة لإطلاق خارطة الطريق الوطنية لمواءمة القطاع المالي مع التنمية المستدامة والتزاماتها المتعلقة بالتغير المناخي. فخارطة الطريق تهدف إلى تعزيز تدفقات أعلى للاستثمار في المشاريع المستدامة والمتعلقة بالتغير المناخي من أجل مواجهة التحديات الاجتماعية والبيئية المتزايدة في المغرب. عند تمكين القطاع المالي من لعب دور فعال في سد فجوة الاستثمار الأخضر (المقدرة بنحو ٢٤ مليار دولار أمريكي)، من شأن ذلك تسهيل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر (صندوق المناخ الأخضر ٢٠١٩أ). وتمشيا مع التزامها بتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، تتضمن خارطة الطريق جزءاً عن دمج التمويل الأخضر في القارة الأفريقية.[31]

ويعكس الإطار التوجيهي رؤية موحدة وشاملة لالتزام القطاع المالي بدعم الجهود الوطنية من خلال تعميم الاستدامة من خلال خمس ركائز رئيسية، كما يلي:[32]

- وسيع نطاق الإدارة المبنية على المخاطر لتشمل المخاطر الاجتماعية والبيئية،
- تعزيز الشمول المالي كوسيلة للتمويل المستدام،
- تطوير أدوات ومنتجات مالية مستدامة،

31 طُوِّرت خارطة الطريق بتنسيق الوثيق مع أصحاب العلاقة، بما في ذلك: وزارة الاقتصاد والمالية، والهيئة المغربية لسوق الرساميل، هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، وهيئة القطب المالي للدار البيضاء، وبورصة الدار البيضاء، وجمعية المصرفيين المغاربة، والجامعة المغربية لشركات التأمين وإعادة التأمين، من بين آخرين، كممثلي المجتمع المدني، وجميعهم يبدي التزاماً بتوسيع نطاق ممارسات التمويل المستدام.

32 طُورت خارطة الطريق وفقاً للميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة وكذلك الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة. والقصد أن تكون الوثيقة ديناميكية وخاضعة لمراجعات دورية لإجراء التعديلات اللازمة.

- التدريب وبناء القدرات في مجال التمويل المستدام، و
- تعزيز الشفافية وانضباط السوق.

تدعو خارطة الطريق إلى ما يلي:

- تطوير ميثاق مالي مستدام يدمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في العمليات الأساسية للمؤسسات المالية واستراتيجيات الأعمال وعمليات صنع القرار الاستثماري وهياكل الحوكمة،
- اعتماد تعريف مشترك للأصول والمشاريع والأدوات الخضراء،
- تحديد البصمة الكربونية للأعمال التجارية التابعة للمؤسسات المالية،
- تقييم المخاطر والفرص المتعلقة بالتغير المناخي،
- نشر المبادئ التوجيهية لتعزيز الشفافية وانضباط السوق بين المؤسسات المالية
- توصيل المخاوف البيئية ومزايا التمويل المستدام من خلال برامج التدريب والتعليم المالي..

تعزز خارطة الطريق الشفافية من خلال تشجيع المؤسسات المالية على الإبلاغ عن أنشطتها المعنية بتدفقات الاستثمار الأخضر والكشف عن سياساتها البيئية والاجتماعية وسياسات الحوكمة. كما توصي الخارطة برصد تعرض المؤسسات المالية لمخاطر المناخ سواء على مستوى المعاملات أو الحافظة، فضلًا عن تقييم مخاطرها البيئية والاجتماعية، والفرص المتاحة لاتخاذ تدابير التخفيف اللازمة وإدراج الأحكام المناسبة في اتفاقيات تمويلها.

وفقاً للتقرير القُطري لشبكة الصيرفة المستدامة (٢٠١٩)، يُصنف تقدم المغرب في مواءمة قطاعه المالي الوطني مع التنمية المستدامة على أنه "يمضي قدماً". ويستند هذا إلى الممارسات الفضلى الدولية ويعكس المساهمات المحددة وطنياً والأهداف الوطنية والإقليمية للتغير المناخي. إذ تروج خارطة الطريق لتطوير منتجات وخدمات التمويل الأخضر مثل السندات الخضراء، من خلال إصدار المبادئ التوجيهية والمعايير والتعريفات التي يتعين على المؤسسات المالية تنفيذها وفهمها (مؤسسة التمويل الدولية ٢٠١٩ج). وعليه، خصصت خارطة الطريق ٦ مليارات درهم مغربي لاستثمارها في الأصول الخضراء على مدى خمس سنوات (البنك المركزي المغربي ٢٠١٦).

ممارسات البنك المركزي للتمويل المستدام

يلتزم البنك المركزي المغربي أو بنك المغرب بتحقيق أهداف التنمية المستدامة والانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون يتسم بمرونة أكبر. وعليه، شارك بنك المغرب في تطوير خارطة الطريق الوطنية لمواءمة القطاع المصرفي مع أولويات التنمية المستدامة. إذ تتناول هذه المشاركة تحديات التغير المناخي وقضايا الاستبعاد المالي للقضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠ من خلال عدد من الإصلاحات كاعتماد الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي عام ٢٠١٩.

وتهدف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي إلى تحسين الوصول إلى التمويل، لاسيما بين الشباب والنساء وسكان الأرياف مع تعزيز حلول التمويل الأخضر. كما تستهدف الاستراتيجية تطوير آليات تمويل بديلة مثل الدفع بواسطة الهاتف المحمول، والتمويل الأصغر، والتأمين الشامل (مجموعة أوكسفورد للأعمال ٢٠٢٠ب).[33]

على سبيل المثال تقدم إحدى المؤسسات العامة لضمان الائتمان حوافز لتمديد القروض الخضراء للشركات المتناهية في الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs). هذا بالإضافة إلى صندوق الضمان المركزي، وهو مخطط تأمين تم نشره لتغطية خسائر صغار المزارعين المرتبطة بالحوادث المتعلقة بالمناخ[34]. كما يهدف إلى سد الفجوات بين الجنسين في الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية من خلال تشجيع مقدمي التمويل على تعميم البعد الجندري (الجنساني) عند تطوير خدماتهم ومنتجاتهم المالية لتلبية احتياجات المرأة (البنك المركزي المغربي ٢٠١٦). ومع ذلك، لا تزال حلول التمويل الأخضر محدودة النطاق وتحتاج إلى مزيد من التعزيز.

لقد كان بنك المغرب أحد الأعضاء الأوائل الذين انضموا إلى شبكة تخضير النظام المالي(NGFS)، التي تأسست في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٧، وهي عبارة عن منصة عالمية لمشاركة خبرات المؤسسات المالية في تحقيق أهداف

33 طُوِّرت هذه الاستراتيجية بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية.

34 من خطاب محافظ بنك المغرب في مؤتمر التمويل الأخضر العالمي المشترك لبنك المغرب وتحالف الشمول المالي في أكتوبر/ تشرين الأول 2019. ويجري بنك المغرب حالياً دراسة عن مخاطر المناخ في المغرب.

اتفاق باريس للمناخ عام ٢٠١٥، وذلك من خلال نشر ممارسات التمويل الأخضر. كما شكل بنك المغرب مجموعة عمل معنية بالتمويل الأخضر لمناقشة الخيارات التنظيمية مع أصحاب العلاقة، بما في ذلك البنوك التجارية، والتي يقوم بعضها بالفعل بدمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في عملياتها واستراتيجياتها التجارية (فوسي وآل. ٢٠١٨).

ممارسات التمويل المستدام للمؤسسات المالية

عملت هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي (ACAPS) مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتطوير استراتيجية تأمين مستدامة تعزز ممارسات التمويل المستدام في قطاع التأمين المغربي، بناءً على الممارسات الفضلى الدولية. كما وقعت هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي على مبادئ التأمين المستدام (PSI) مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة خلال أول يوم للتأمين المستدام في الرباط في أواخر عام ٢٠١٧ (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠١٧ب).

يذكر أنه على مدى السنوات القليلة الماضية، أدخل قطاع التأمين منتجات تأمين متعددة المخاطر لحماية الاستثمارات في المحاصيل الرئيسية من خلال التحوط من الأضرار المرتبطة بالمناخ والمقترنة بالجفاف، والعواصف الرملية، والصقيع، من بين جملة أمور. كلها أمور تم تعزيزيها بشكل أكبر في خارطة الطريق الوطنية، التي توصي بتوسيع التغطية التأمينية ضد المخاطر المتعلقة بالمناخ، وتطوير حلول تأمين مبتكرة للتحديات البيئية. وتشجع خارطة الطريق أيضا نشر منتجات الادخار الأخضر -كمدخرات التقاعد—في الأصول الخضراء.

البورصة والسندات الخضراء

من أجل تعزيز تطوير السندات الخضراء ودورها الأساسي في تمويل انتقال المغرب إلى اقتصاد أكثر استدامة، نشرت الهيئة المغربية لسوق الرساميل (AMMC)، بالشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، مبادئها التوجيهية الأولى في عام ٢٠١٦ وبالتالي تكون قد حددت الإطار التنظيمي والقواعد لإصدار السندات الخضراء. إذ تهدف المبادئ التوجيهية إلى تمكين المُصَدِرين والمستثمرين من تحديد وتقييم واختيار المشاريع المؤهلة. وهي توفر إرشادات للمتطلبات التنظيمية اللازمة لإصدار واستخدام وإدارة عائدات السندات الخضراء، والمراجعات الخارجية المستقلة، ومتطلبات الإبلاغ والإفصاح (الهيئة المغربية لسوق الرساميل ٢٠١٧).

تم اتباع هذه المبادئ التوجيهية من خلال دليل المسؤولية الاجتماعية للشركات وإعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة، الصادر عن الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتعاون مع بورصة الدار البيضاء (CSE). والغرض من الدليل تعزيز ثقافة المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الشركات المتداولة علناً وتقديم دليل عملي للتقارير البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة (الهيئة المغربية لسوق الرساميل وبورصة الدار البيضاء ٢٠١٧).

في عام ٢٠١٨، نشرت الهيئة المغربية لسوق الرساميل مبادئ توجيهية جديدة عن السندات الخضراء والاجتماعية وسندات الاستدامة، لتوسيع السوق لفرص التمويل المتاحة من خلال إدخال آليات تمويل جديدة، وهي السندات الاجتماعية وسندات الاستدامة (الهيئة المغربية لسوق الرساميل٢٠١٨).

نسقت بورصة الدار البيضاء مع وكالة الأبحاث والخدمات دولية مستقلة "إي إس جي فيجيو إيريس" (ESG Viego Eiris) لإنشاء المؤشر المرجعي البيئي والاجتماعي والإداري (المتعلق بالحوكمة) "إي إس جي ١٠" (ESG-١٠) في الدار البيضاء. ومن المتوقع أن يساهم المؤشر في تطوير الاستثمارات المسؤولة اجتماعياً (SRIs)، والترويج لاعتماد الممارسات الفضلى البيئية والاجتماعية والإدارية بين الشركات المتداولة علناً. إذ يشمل المؤشر أفضل عشرة أسهم مدرجة حسب تصنيفها البيئي والاجتماعي والإداري، وفقاً لامتثالها البيئي والاجتماعي والإداري الذي يتضمن ٣٨ معياراً، وأكثر من ٣٠٠ مؤشر (دليل) بيئي واجتماعي وإداري. ويؤكد ذلك على هذه على التزامات الشركات بالممارسات المتعلقة بالبيئة والمجتمع والإدارة (الحوكمة)، وكفاءة إدارة المخاطر، والقدرة على تحسين الأداء (بورصة الدار البيضاء ٢٠١٨).

في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٦، أصدرت الوكالة المغربية للطاقة المستدامة أول سندات مغربية خضراء بقيمة ١٢٥ مليون دولار أمريكي لجمع تمويل لإنشاء محطة نور (١) للطاقة الشمسية المركزة بطاقة ٦٠ ميجاواط (مجموعة أوكسفورد للأعمال ٢٠٢٠ج). وفي أكتوبر/ تشرين الأول من عام ٢٠١٨، أطلق المغرب أول سنداته السيادية المتوافقة

مع الشريعة الإسلامية، أو الصكوك، بقيمة ١٠٤,٢ مليون دولار أمريكي. وقد حظيت هذه السندات بقبول جيد من قبل السوق، حيث تجاوز الاكتتاب ٣,٦ مرة (مجموعة أوكسفورد للأعمال ٢٠٢٠د). واعتبارا من أوائل عام ٢٠٢٠، تم إصدار خمسة سندات خضراء بقيمة ٤١٦,٧ مليون دولار أمريكي في المغرب لتمويل مشاريع مثل محطات الطاقة الشمسية، وكفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة، والمباني المستدامة (مجموعة أوكسفورد للأعمال ٢٠٢٠ج).

وبالاستفادة من رؤية تأسيس الدار البيضاء كمركز للتمويل الأخضر في إفريقيا، صدر بيان الدار البيضاء لاستدامة المراكز المالية في عام ٢٠١٧. إذ يعزز العمل الاستراتيجي لتوسيع نطاق التمويل الأخضر والمستدام لزيادة التدفقات الرأسمالية نحو الطاقة النظيفة، والزراعة المستدامة من خلال تسخير الخبرة الدولية في التغير المناخي والتنمية المستدامة (إعلان مراكش ٢٠١٧).

البحرين

إطار السياسة الوطنية والتنمية المستدامة في البحرين

لقد أدرجت البحرين التغير المناخي في سياساتها الوطنية، معتبرةً أنه أحد التحديات التنموية الرئيسية للمملكة. إذ تهدد الآثار الضارة المرتبطة بارتفاع مستوى سطح البحر، والجفاف، ودرجات الحرارة القصوى كل من الصحة العامة وموارد المياه والزراعة، وبالتالي الأمن الغذائي. فقد أبرز التغير المناخي الحاجة الملحة إلى تخصيص الأموال اللازمة لبناء القدرات الوطنية، واعتماد التقنيات الخضراء، وزيادة كفاءة الطاقة، وزيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة مع تعزيز الوعي بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

وتعد الاستدامة في صميم إطار السياسة الوطنية للبحرين كأحد المبادئ التوجيهية الرئيسية لرؤيتها الاقتصادية ٢٠٣٠، إلى جانب التنافسية والعدالة. يذكر أن رؤية البحرين ٢٠٣٠ أطلقت في عام ٢٠٠٨، وتعد استراتيجية شاملة لدعم التنمية المستدامة من خلال تحقيق الاستدامة على الصعيد المالي والاقتصادي لضمان الانتقال السلس إلى اقتصاد أكثر اخضراراً. كما تهدف رؤية البحرين ٢٠٣٠ إلى الاستفادة من الموارد الطبيعية للمملكة، كما يلي:

- زيادة الاستثمار في التقنيات التي تقلل من انبعاثات الكربون والتلوث،
- تحسين كفاءة الطاقة،
- تشجيع استخدام الطاقة المتجددة وإنتاجها،
- دعم البنية التحتية الخضراء، وأخيراً
- تشجيع الاستخدام الأمثل للموارد المائية. (البحرين 2008)

تماشياً مع التزاماتها الإقليمية والدولية—إطار عمل الطاقة لجامعة الدول العربية وأجندة التنمية المستدامة للأمم المتحدة ٢٠٣٠، واتفاق باريس (٢٠١٥) - صادقت البحرين في عام ٢٠١٧ على كل من خطة العمل الوطنية لكفاءة الطاقة (NEEAP) وخطة العمل الوطنية للطاقة المتجددة (NREAP). إذ تتبنى خطة العمل الوطنية لكفاءة

الطاقة هدف الوصول لكفاءة الطاقة بنسبة ٦ ٪ بحلول عام ٢٠٢٥ (البحرين ٢٠١٧ أ)، بينما تهدف خطة العمل الوطنية للطاقة المتجددة إلى تحقيق مزيج من الطاقة المتجددة من تقنيات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وتحويل النفايات إلى طاقة، وتحديد أهداف بنسبة ٥ ٪ بحلول عام ٢٠٢٥، و ١٠ ٪ بحلول عام ٢٠٣٥ (البحرين ٢٠١٧ب). ومن المتوقع أن ينتج عن ذلك وفورات في الطاقة والضرائب ويقلل من انبعاثات الغازات الدفيئة.

يعد التنويع الاقتصادي جزءاً لا يتجزأ من جهود وبرامج وخطط عمل الإصلاح الحكومي. وعليه، سعت خطة عمل حكومة البحرين للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨ إلى الحد من اعتماد البحرين على عائدات النفط والغاز مع دعم نمو القطاعات غير النفطية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. وقد وصل هذا لأكثر من ٨٠٪ في عام ٢٠١٧، من خلال زيادة الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع الإبداع وريادة الأعمال (البحرين ٢٠١٩).

يعتبر القطاع المالي مسؤولًا عن أكثر من ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ثاني أكبر مساهم في الاقتصاد بعد قطاع الهيدروكربونات، كما أنه أكبر جهة توظيف في البحرين. ومن المتوقع أن يكون محرك النمو الرئيسي الذي يدعم إصلاحات التنويع الاقتصادي في البلاد والانتقال إلى اقتصاد يتسم بمرونة أكبر وأكثر اخضراراً (لوبيز، وبينديكس وسيفرين ٢٠٢٠).

ممارسات البحرين للتمويل المستدام

ممارسات البنك المركزي للتمويل المستدام

لقد رسخت البحرين مكانتها كمركز إقليمي لقطاع الخدمات المالية ومركز للتمويل الإسلامي كونها تضم أكثر من ٤٠٠ مؤسسة مالية محلية وإقليمية ودولية مرخصة فيها. ففي السنوات القليلة الماضية، خضع القطاع المالي لتحول استراتيجي من خلال الابتكار والتحديث والرقمنة، وتوسيع نطاق انتشاره وإمكانية الوصول إليه (مجلس التنمية الاقتصادية ٢٠١٩).

لقد جاء إنشاء خليج البحرين للتكنولوجيا المالية (BFB) في عام ٢٠١٨[35] كخطوة رئيسية نحو اقتصاد يحركه الابتكار (مجلس التنمية الاقتصادية ٢٠١٩)[36]. وقد جعل مصرف البحرين المركزي "خليج البحرين للتكنولوجيا المالية" ممكناً من خلال اعتماد إطار تنظيمي مبتكر واستخدام تكنولوجيات ذات الصلة بالثورة الصناعية الرابعة لإنشاء الأساس لصناعة التكنولوجيا المالية المحلية المستدامة (لوبيز، وبينديكس وسيفرين ٢٠٢٠).

ممارسات التمويل المستدام في البنوك

في عام ٢٠١٨، أنشأت جمعية مصارف البحرين (BAB) لجنة دائمة للتنمية المستدامة لتعزيز دور القطاع المصرفي ومساهمته في التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي بما يتماشى مع أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ (جمعية مصارف البحرين ٢٠١٨).إذ تعزز اللجنة ممارسات التمويل المستدامة من خلال زيادة التدفقات المالية والاستثمارية إلى قطاعات كالتعليم، والرعاية الصحية، والتنمية الزراعية، والطاقة المستدامة، والبنية التحتية، والنقل، والتمويل الأخضر (البحرين ٢٠١٨).

من خلال القيام بذلك، تركز لجنة التنمية المستدامة في جمعية مصارف البحرين على إنشاء إطار تمويلي مستدام واعتماد الممارسات الفضلى الدولية لتمويل المشاريع صديقة البيئة والمستدامة اجتماعياً (إن للأعمال التجارية ٢٠١٨). ففي عام ٢٠١٨، وقع جمعية مصارف البحرين مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لتعزيز ممارسات التمويل المستدام في البحرين من خلال تشجيع المؤسسات المالية على تمويل مشاريع التنمية المستدامة التي تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة (دي تي للأعمال التجارية ٢٠١٨).

35 تم تأسيس هذه الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين وكونسورتيوم سنغافورة للتكنولوجيا المالية، تماشياً مع خطة عمل الحكومة (2015-2018) التي تركز على كل من الابتكار والتكنولوجيا.

36 يدعم خليج البحرين للتكنولوجيا المالية الشركات التي تركز على التكنولوجيا المالية من خلال حاضنة الأعمال، ومسرعات الأعمال فضلاً عن التعليم والتدريب.

وعلى نحو متصل، أصدرت مؤخراً لجنة التنمية المستدامة التابعة لـجمعية مصارف البحرين ورقة سياسات بشأن تطوير نظام مالي وطني مستدام يركز على مجالين رئيسيين، هما: إنشاء إطار تمويل مستدام وأخضر، وتمويل البنية التحتية المستدامة. ولتحقيق ذلك، تقدم الورقة مجموعة من الإجراءات والتوصيات المتعلقة بالسياسات بناءً على الممارسات الفضلى الدولية (جمعية مصارف البحرين ٢٠٢٠).

وتهدف هذه الأمور إلى دمج الاستدامة في عمليات واستراتيجيات البنوك من خلال تطوير أدوات تمويل خضراء مبتكرة، والإفصاح عن الأنشطة الخضراء وإعداد التقارير عنها، من بين جملة أمور هذا بالإضافة إلى:

- إنشاء صندوق المناخ الأخضر في البحرين الذي يعزز الائتمان ويدعم إدارة المخاطر للمشاريع الخضراء المستدامة.
- تطوير آليات وطنية لدعم التمويل الأخضر والمستدام، بما في ذلك إطار سياسة التمويل الأخضر، والحوافز، واللوائح، وبرامج ومؤسسات التدريب والتوعية (جمعية مصارف البحرين 2020).

ممارسات الحكومة للتمويل المستدام

يعد "تمكين" برنامج وطني قائم يعزز النمو المستدام وريادة الأعمال والابتكار، لا سيما في مجال الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة. إذ وقع "تمكين" مؤخراً اتفاقية شراكة مع عدد من البنوك الرائدة لبرنامج تمويل الطاقة الشمسية المتوافق مع الشريعة الإسلامية، من أجل تشجيع البنوك على تقديم القروض الخضراء، وزيادة تمويل المشاريع الصديقة للبيئة. سيشجع البرنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة على استخدام مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة من خلال شراء وتركيب الألواح الشمسية لتوليد الطاقة، وبالتالي تقليل تكاليف الطاقة والبصمة الكربونية أيضاً (جلوبالي توداي ٢٠٢٠).

البورصة والسندات الخضراء

تقديراً لأهمية الاستدامة، انضمت بورصة البحرين (BHB)، إلى مبادرة الأمم المتحدة للأوراق المالية "بورصة الاستدامة" (SSE) في عام ٢٠١٩. وهذا يدل على التزامها بدعم أسواق رأس المال المستدامة والشفافة، من خلال تعزيز الممارسات البيئة والاجتماعية والإدارية (الحوكمة)(ESG) بين الشركات المدرجة والمستثمرين في بورصة البحرين (بورصة البحرين ٢٠٢٠أ).

وقعت بورصة البحرين في يناير/ كانون الأول عام ٢٠٢٠ مذكرة تفاهم مع مجموعة خدمات استشارية لوضع خطة عمل شاملة للمبادرات المتعلقة بالاستدامة والتي تتضمن عقد ورش عمل توعوية، وإنتاج تقرير بحثي حول حالة الاستدامة في سوق رأس المال الوطني. ويهدف ما سبق إلى تعزيز الشفافية وعمليتي الإفصاح والإبلاغ عن البيانات والمعلومات المرتبطة بالأمور (بورصة البحرين ٢٠٢٠ب). كما تعزز خطة عمل بورصة البحرين الأبحاث وتطوير منتجات مالية جديدة مثل المؤشرات البيئية والاجتماعية والإدارية (الحوكمة)، والسندات الخضراء والاجتماعية والمستدامة (بورصة البحرين ٢٠٢٠ج). كما أنها تتيح تداول السندات والصكوك التي بلغت قيمتها الإجمالية نحو ٢,٦٨ مليار دينار بحريني في عام ٢٠١٩ (بورصة البحرين ٢٠١٩).

المدرجة والجهات ذات العلاقة، وهكذا ستدعم أسواق رأس المال المستدامة من خلال تحسين عملية الإفصاح. توفر الإرشادات لأصحاب العلاقة خارطة طريق لدمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة في قرارات أعمال الشركات وعمليات إعداد التقارير والاستراتيجيات. ومن شأن ذلك المساعدة في تلبية طلب المستثمرين المؤسسيين على المعلومات البيئية والاجتماعية والحوكمة لاتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بتحديد الفرص ومخاطر التحوط. يركز دليل معايير الافصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة للإبلاغ عن الإفصاح الطوعي عن مجموعة من ٣٢ مؤشر أداء رئيسي (KPIs) بناءً على توصيات مبادرة البورصات المستدامة (SSE) والاتحاد العالمي للبورصات (WFE) (بورصة البحرين ٢٠٢٠ج). لقد كانت بورصة البحرين نموذجاً يحتذى به عندما دمجت معلومات القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة في أدائها وما لها من أثر في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٩ الذي يغطي قضايا كتنمية قدرات البورصة، والجهود المبذولة لتحقيق المساواة بين الجنسين في السوق، من بين جملة أمور (بورصة البحرين ٢٠٢٠ج).

دولة الإمارات العربية المتحدة (أ.ع.م)

من المتوقع أن يؤثر التغير المناخي والظروف الجوية المتطرفة على سير أعمال البنوك الإماراتية. في الواقع، تتعرض البنوك الإماراتية بشكل كبير للمخاطر البيئية بسبب تعرضها للتغير المناخي وقطاع الهيدروكربونات، والذي يمثل حوالي ٢٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للدولة، و ٥٠٪ من إجمالي إيرادات الحكومة (منذ ٢٠١٨).

كما تعد دولة الإمارات العربية المتحدة واحدة من أكثر دول العالم جفافاً. إذ أن معظم مياهها تنتج من محطات تحلية مياه البحر كثيفة الاستهلاك للطاقة. علاوة على ذلك،، تفاقمت تحديات استدامة المياه في العقود الأخيرة بسبب النمو الاقتصادي والسكاني السريع (سعودي جازيت ٢٠٢٠)

تواجه البنوك الإماراتية مخاطر بيئية ناجمة عن قضايا مثل:

- الزيادة المتوقعة في الضغوط التي يمارسها كل من المستثمرين المحليين والعالميين على البنوك لإظهار أوراق اعتماد قوية للقضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة نتيجة للتحول المستمر نحو استثمار أكثر استدامة، و
- التعرض للمقترضين إما الذين لديهم أصول هيدروكربونية عالقة، أو تلك الأصول المقيدة بسبب أمور تتعلق باستدامة المياه وقضايا كفاءة الاستهلاك.

إطار السياسة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة والتنمية المستدامة

في عام ٢٠١٢، أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة مبادرة استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء تحت شعار "اقتصاد أخضر لتنمية مستدامة"، وأيدت بالكامل خطتها التنفيذية في عام ٢٠١٥. واستناداً إلى رؤية الإمارات ٢٠٢١، التي تهدف إلى تضمين النمو الأخضر في الاستراتيجيات الوطنية، الأمر الذي سيجعل الدولة نموذجاً للاقتصاد الأخضر منخفض الكربون لتصبح مركزاً عالمياً للتنمية المستدامة. وتعد مشاريع الأجندة الخضراء لدولة الإمارات العربية المتحدة (٢٠٣٠-٢٠١٥) جهداً مشتركاً بين السلطات الاتحادية والمحلية. وتبني الأجندة على خمسة أهداف استراتيجية تغطي جوانب التحول إلى اقتصاد أكثر اخضراراً، كما يلي:

- اقتصاد المعرفة التنافسي،
- التنمية الاجتماعية ونوعية الحياة،
- البيئة المستدامة والموارد الطبيعية القيّمة،
- الطاقة النظيفة والعمل المناخي، وأخيراً
- الحياة الخضراء والاستخدام المستدام للموارد.[37]

إن الأجندة الخضراء لدولة الإمارات العربية المتحدة مدعومة من خلال اثني عشر برنامجاً، بما في ذلك برنامج التنويع الأخضر، والذي يتكون في حد ذاته من عدد من البرامج الفرعية مثل برنامج التمويل الأخضر ودعم الاستثمار. يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز دور القطاع المالي في زيادة الاستثمار في مشاريع الطاقة الخضراء والنظيفة، وابتكار أدوات تمويل خضراء جديدة. ويستلزم ذلك تطوير نماذج ومنتجات التمويل الأخضر المحلية بما في ذلك عقود أداء الطاقة والصكوك الخضراء. كما يسعى البرنامج أيضاً إلى توفير بناءً القدرات ودعم السياسات والتوفيق بين رواد الأعمال والممولين المحتملين (الإمارات العربية المتحدة ٢٠١٧).

وتحقيقاً لهذا الهدف، تم إنشاء صندوق دبي الأخضر في عام ٢٠١٥ كخطوة استراتيجية لدعم تنفيذ مشاريع وبرامج الاقتصاد الأخضر القابلة للاستمرار من خلال توزيع حوالي ٢٧ مليار دولار أمريكي. إذ يعمل الصندوق كرأس مال أولي لتشجيع القطاع الخاص على زيادة تدفقاته الاستثمارية المخصصة لتمويل المشاريع صديقة البيئة، كالأنشطة المتعلقة بالمناخ والطاقة (الإمارات العربية المتحدة ٢٠١٧). وتشمل أنشطة التمويل الأخضر للصندوق كفاءة الطاقة، وتوليد الطاقة الخضراء في مطار دبي الدولي ومجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية (المرحلة الرابعة).

تهدف استراتيجية الإمارات للطاقة ٢٠٥٠ إلى تحقيق مزيج من الطاقة، كما يلي: ٤٤٪ طاقة نظيفة و ٣٨٪ غاز طبيعي و ١٢٪ فحم و ٦٪ طاقة نووية. كما حددت دولة الإمارات العربية المتحدة هدفاً لتوليد الطاقة المتجددة بنسبة ٧٪ من إجمالي طاقتها بحلول عام ٢٠٢٠ (الإمارات العربية المتحدة ٢٠١٧). وتخطط أبو ظبي لتقليل اعتمادها على النفط وتحقيق مساهمة بنسبة ٦٥٪ في الناتج المحلي الإجمالي من القطاعات غير النفطية بحلول عام ٢٠٣٠. وعلى نحو مشابه، تخطط دبي لزيادة حصتها من الطاقة النظيفة إلى ٧٥٪ من إجمالي مزيج التوليد بحلول عام ٢٠٥٠ (ستاندردز وبورز ٢٠١٩).

ممارسات التمويل المستدام في دولة الإمارات العربية المتحدة

إعلان دبي للتمويل المستدام

يتماشى "إعلان دبي" للتمويل المستدام مع رؤية الإمارات ٢٠٢١، والأجندة الخضراء للدولة واتفاق باريس للمناخ—وبالتنسيق الوثيق مع وزارة التغير المناخي والبيئة (MOCCAE) - أطلق عدد من البنوك والمؤسسات المالية الرائدة "إعلان دبي" للتمويل المستدام خلال اجتماع الطاولة المستديرة العالمي للمبادرة المالية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠١٦. إذ كان ذلك بمثابة نقطة فارقة على التزام القطاع المالي الإماراتي بالانتقال نحو اقتصاد أكثر شمولًا وأكثر اخضراراً ومقاومة للتغير المناخي. إذ يمكن تحقيق ذلك من خلال دمج الاستدامة في ممارساته التجارية بالإضافة إلى تكثيف تدفقات التمويل والاستثمار إلى مشاريع مسؤولة تتسم بأنها أكثر خضرة.

37 تعتبر رؤية الإمارات 2021 بمثابة مخطط وطني للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

إعلان أبوظبي للتمويل المستدام

أطلق سوق أبوظبي العالمي (ADGM) في ملتقى أبوظبي للتمويل المستدام عام ٢٠١٩، "إعلان أبوظبي للتمويل المستدام" بالتعاون مع كل من مصرف الإمارات العربية المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع، ووزارة التغير المناخي والبيئة. وهكذا تم التأكيد على التزام القطاع المالي بالتصدي للتغير المناخي، وتعميم مراعاة الاستدامة من خلال دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والإدارية (الحوكمة) في سلوك الأعمال والاستراتيجيات، والعمليات الأساسية على كل المستويات المحلية والوطنية والإقليمية (إعلان دبي للتمويل المستدام ٢٠١٦)، (سوق أبوظبي للأوراق المالية ٢٠١٩).

المبادئ التوجيهية للتمويل المستدام في دولة الإمارات العربية المتحدة[38]

في يناير/ كانون الأول ٢٠٢٠، نشرت دولة الإمارات العربية المتحدة مبادئها التوجيهية الأولى عن التمويل المستدام، وهي علامة فارقة في جهود الدولة لضمان الانتقال السلس إلى اقتصاد مستدام من خلال تطوير قطاع مالي قوي ومستدام يمكن أن يلعب دوراً أساسياً في دعم جهود الإمارات للنهوض في كل من التقدم الاجتماعي والتخفيف البيئي. وهي تمثل المبادئ التوجيهية الأولى للتمويل المستدام في المنطقة العربية، كما أنها متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

أيضاً، تتوافق المبادئ مع الممارسات الفضلى الدولية وتركز على دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في الكيانات المالية واستراتيجيتها وأطر إدارة المخاطر. كما يلي:

- دمج العوامل البيئية والاجتماعية الحوكمة في الاستراتيجية وإدارة المخاطر.
- الحد الأدنى من متطلبات الأهلية.
- الترويج لإعداد التقارير والإفصاحات الملائمة والمتعلقة بالعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة.

يذكر أن هذه المبادئ طوعية، ومن المتوقع أن يتم تنفيذها بشكل تدريجي عندما تدرك السلطات المعنية أن الكيانات المالية تختلف في قدرتها على نشر البيانات البيئية والاجتماعية وبيانات الحوكمة، وتطوير استراتيجيات وتقارير الاستدامة المناسبة وفي الوقت المناسب.

إلى جانب ذلك، تدعم المبادئ انتقال دولة الإمارات العربية المتحدة إلى اقتصاد يتسم أكثر بالاستدامة والتنوع. كما تهدف إلى تشجيع الشركات المالية على دمج الممارسات المستدامة من خلال دمج اعتبارات العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في عملية صنع القرار للأعمال التجارية، وإطار إدارة المخاطر واستراتيجيات الاستثمار. الأمر الذي يساعد على التخفيف من المخاطر المرتبطة بالتغير المناخي وانخفاض الطلب العالمي المتوقع على النفط.

بنوك الإمارات والتمويل الأخضر

خلال السنوات القليلة الماضية استطاعت البنوك الإماراتية إحراز تقدم ملحوظ في دمج اعتبارات البيئة والمجتمع والحوكمة في أطر أعمالها. إذ وقّعت ٢٥ جهة إماراتية ما بين عامة وخاصة على إعلان أبوظبي للتمويل المستدام في افتتاح ملتقى أبوظبي المالي العالمي عام ٢٠١٩، وحذا حذوها ١١ جهة أخرى في العام الذي تلاه. ومن الموقعين على الاتفاقية بنك أبوظبي الأول ش.م.ع، وبنك أبوظبي التجاري، ومصرف أبوظبي الإسلامي (سعودي جازيت ٢٠٢٠).[39]

38 المبادئ التوجيهية للتمويل المستدام في دولة الإمارات العربية المتحدة 2020. تم تطوير هذه المبادئ بشكل استشاري من خلال التعاون بين عدد من الهيئات التنظيمية للخدمات المالية: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ووزارة التغير المناخي والبيئة (MOCCAE)، وهيئة التأمين الإماراتية، وهيئة الأوراق المالية السلع (SCA)، وسلطة دبي للخدمات المالية (DFSA)، وهيئة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي، ومركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، وسوق دبي المالي (DFM)، وسوق ناسداك دبي، وسوق أبوظبي للأوراق المالية .

39 سعودي جازيت 2020. في مارس/ آذار 2017، طرح بنك أبوظبي الأول أول سند أخضر من منطقة مجلس التعاون الخليجي. وينشر البنك تقارير الاستدامة السنوية بما في ذلك تقرير العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة للشركات، إضافة لتقريري مبادئ التعادل والسندات الخضراء. ومن جانب آخر، يقدم بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع خصومات على أسعار الفائدة على تمويل السيارات على بعض السيارات الكهربائية والهجينة المختارة كجزء من خطته لقروض السيارات صديقة البيئة. كما ينشر بنك الإمارات دبي الوطني تقرير استدامته السنوي.

من المتوقع أن تساعد المبادئ التوجيهية للتمويل المستدام في دولة الإمارات البنوك الوطنية على دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في أعمالها واستراتيجياتها الأساسية، لتمكنها من إدارة المخاطر المرتبطة بالبيئة والمجتمع والحوكمة التي تؤثر على ملفاتها الائتمانية بشكل أفضل. وفي دراسة استقصائية حول ممارسات التمويل الأخضر في دولة الإمارات العربية المتحدة، أظهرت استجابة المؤسسات المالية مواقفها الإيجابية تجاه دمج اعتبارات البيئة والمجتمع والحوكمة في عمليات اتخاذ القرارات التجارية وفهم أن الاستدامة منطقية من الناحية التجارية. ويرجع ذلك بالأساس إلى اعتقادهم بأن دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة يؤدي إلى توفير التكاليف والكفاءة فضلًا عن الإيرادات الإضافية، وتحسين سمعة السوق، وتحسين الميزة التنافسية (الإمارات العربية المتحدة ٢٠١٦).[40]

خطة هيئة الأوراق المالية والسلع لاستدامة سوق رأس المال

في بدايات عام ٢٠١٩، أطلقت هيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية (SCA) خطة استدامة أسواق رأس المال (الإمارات ٢٠١٩).[41] إنه بمثابة خارطة طريق شاملة تقود أجندة الاستدامة لهيئة الأوراق المالية والسلع من خلال تشجيع الاستثمار الأخضر والمسؤول مع ضمان استقرار الأسواق المالية الوطنية وتنميتها. تهدف الخطة إلى تمكين السلطات التنظيمية من التحول إلى الاستثمار المدفوع بالاستدامة، للحد من المخاطر، وتعزيز سيولة السوق وإنشاء نظام سوق يحفز الاستثمار والتمويل المستدامين.

وتختصر هيئة الأوراق المالية والسلع الأهداف الرئيسية للخطة على النحو التالي:

> **"توفير وسائل جديدة فعالة من حيث التكلفة للحصول على تمويل للمشاريع والمشاريع المستدامة، وتعزيز ممارسات حوكمة الشركات في الشركات التي تدمج الاستدامة في اتخاذ قراراتها الاستراتيجية، وتعزيز الإفصاح عالي الجودة عن المسائل المتعلقة بالاستدامة، وتشجيع المستثمرين وأولئك الذين يتصرفون بالنيابة عنهم أن يصبحوا دعاة ومناصرين أقوياء للاستثمار المستدام وتزويدهم بالمعلومات والأدوات والقنوات اللازمة للقيام بذلك، ودمج مفاهيم الاستدامة في سياساتها التنظيمية حيثما كان ذلك ممكنًا وذو صلة ".**

ولهذه الخطة سبع ركائز مترابطة مع بعضها، وهي:

- التصنيف ووضع المعايير،
- لإطار القانوني والتنظيمي،
- منصات السوق وأدوات الاستثمار،
- حوكمة الشركات،
- الشفافية والإفصاح،
- التثقيف والتوعية، وأخيراً
- المكافآت والحوافز.

40 رأى بعض المستجيبين أن الفوائد الإضافية المرتبطة بتكامل العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة يمكن أن تصل إلى 2 ٪ من إجمالي أرباحهم.

41 تم تطوير الخطة الرئيسية لهيئة الأوراق المالية والسلع SCA بالتشاور مع أصحاب العلاقة الرئيسيين بناءً على الممارسات الفضلى الدولية. كما تعتزم هيئة الأوراق المالية والسلع استكمال الخطة الرئيسية لأسواق رأس المال المستدامة بحلول منتصف عام 2020 بالتنسيق الوثيق مع الأطراف المعنية لتحسين الأسواق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة ولضمان الانتقال السلس نحو الاستدامة.

علماً أن هذه الركائز تشترك في عدد من الموضوعات المشتركة بما في ذلك: الاستثمار المسؤول، والشفافية، والتوعية، والحوكمة الفعالة، والحوافز، والمعايير والمبادئ التوجيهية، والابتكار، وإشراك أصحاب العلاقة والتعاون فيما بينهم.

السندات الخضراء والممارسات الفضلى لسلطة دبي للخدمات المالية

في عام ٢٠١٨، أصدرت سلطة دبي للخدمات المالية (DFSA) أول دليل للتوجيهات الإرشادية للممارسات الفضلى المتعلقة بالسندات الخضراء (سلطة دبي للخدمات المالية ٢٠١٩) لتزويد ممارسي السوق بإطار مرجعي لإصدار وإدراج السندات والصكوك الخضراء. في نهاية المطاف، أدت هذه التوجيهات الإرشادية الطوعية إلى إدراج أدوات مالية خضراء رفيعة المستوى في بورصة ناسداك دبي في عام ٢٠١٩. وتشمل إدراج اثنين من الصكوك السيادية الخضراء من قبل حكومة إندونيسيا بقيمة إجمالية تبلغ ٢ مليار دولار أمريكي، وأول صكوك خضراء للشركات في العالم من شركة ماجد الفطيم القابضة، بقيمة ٦٠٠ مليون دولار أمريكي.

هذا بالإضافة إلى إدراج أول صكوك خضراء للبنك الإسلامي للتنمية ISDB بقيمة مليار يورو في بورصة ناسداك دبي في أواخر عام ٢٠١٩. وتسلط كل من الإصدارات السيادية والشركات الخضراء الضوء على التحول العالمي في الآراء تجاه الاستثمارات التي تأخذ في الاعتبار عوامل البيئة والمجتمع والحوكمة. وعليه، ستستخدم العائدات لتمويل وإعادة تمويل أنشطة التنمية المستدامة الخضراء التي تستهدف بناءً المباني الموفرة للطاقة، والطاقة المتجددة، والإدارة المستدامة للمياه، ومشاريع كفاءة الطاقة، والزراعة المستدامة، من بين جملة أمور.[42]

ويهدف الدليل الإرشادي لسوق أبوظبي للأوراق المالية إلى دعم الشركات المدرجة ببيئة تداول مواتية وتشجيعها على تبني ممارسات الاستدامة. فهو يوفر للشركات المدرجة إطار عمل لإعداد تقارير الاستدامة يتكون من أكثر من ثلاثين مؤشر أداء رئيسي (KPIs) لدعم الكشف الطوعي (الاختياري) عن المعلومات المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحوكمة.[43]

ووفقاً للدليل الإرشادي، فقد تبنى سوق أبوظبي للأوراق المالية مبادرات رئيسية لتشجيع كل من الشركات المدرجة والمستثمرين على دمج العوامل البيئية والاجتماعية والمؤسسية (الحوكمة) في سلوكهم التجاري، واستراتيجياتهم وعمليات صنع القرار لديهم. إذ تهدف هذه المبادرات بشكل رئيسي إلى ما يلي:

- تطوير منتجات مالية مستدامة مثل السندات الخضراء والمؤشرات البيئية والاجتماعية والمؤسسية (الحوكمة)،
- تعزيز ممارسات الاستثمار المسؤول، وأخيراً
- تشجيع إعداد تقارير الاستدامة من خلال تثقيف السوق وإصدار إرشادات تتعلق بالبيئة والمجتمع والحوكمة.

تقرير الاستدامة الأول لسوق أبوظبي للأوراق المالية

بعيد إصدار دليله الإرشادي الأول للعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة، أطلق سوق أبوظبي للأوراق المالية تقرير استدامته البيئي والاجتماعي والحوكمي في يونيو/ حزيران عام ٢٠٢٠ (بيزنس واير ٢٠٢٠). ويعزز هذا الدليل الأول من نوعه في المنطقة العربية مبادئ التمويل المستدام، كما ويشجع على فرص النمو والاستثمار المستدام في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويخطط سوق أبوظبي للأوراق المالية لنشر التقرير سنوياً، ويهدف إلى تشجيع الشركات المدرجة على إصدار تقاريرها الخاصة بالاستدامة في محاولة لتعميق ممارسات الاستدامة في الأسواق المالية.

42 تعتبر دبي أكبر مركز في العالم لإدراج الصكوك التي تصل قيمتها 51.21 مليار دولار أمريكي، وقد بلغ إدراج صكوك ناسداك دبي 49 مليار دولار أمريكي. وفقاً لموقع ناسداك دبي nasdaqdubai.com/products/islamic-securities

43 يكمل الدليل الإرشادي قانون حوكمة الشركات الخاص بهيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية الصادر عن الهيئة، والذي تم تحديثه في عام 2016.

دليل سوق دبي المالي للتبليغ والإفصاح عن العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة

في عام ٢٠١٩، نشر سوق دبي المالي (DFM) – وهو أول سوق رأس مال متوافق مع الشريعة الإسلامية في العالم منذ عام ٢٠٠٧ - دليله لإعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة بعنوان "تعزيز القيمة من خلال الإفصاح الطوعي للاستدامة" (سوق دبي المالي ٢٠١٩أ). إذ يروج الدليل لممارسات الاستدامة بين الشركات المدرجة ويمكّنها من دمج المعلومات البيئية والاجتماعية والمؤسسية (الحوكمة) في عمليات إعداد التقارير الخاصة بها من خلال الإفصاح طوعاً (اختيارياً) عن مجموعة تتكون من ٣٢ مقياساً ومؤشراً يتعلق بالعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة، بناءً على توصيات كل من الاتحاد العالمي للبورصات (WFE) ومبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة (SSE).

وبذلك، يكون سوق دبي المالي قد حدث معايير الشريعة لتعزيز تطوير منتجات مالية مبتكرة مستدامة مثل الصكوك الخضراء، والسندات الاجتماعية والمستدامة، وأطر إدراجها والإبلاغ الخاصة بها. كما أنشأ السوق المالي لجنة الاستدامة لضمان مواءمة استراتيجياته وعملياته الأساسية مع مبادئ الاستدامة.

خطة سوق دبي المالي للاستدامة لعام 2025

أصدر سوق دبي المالي خطته الاستراتيجية للاستدامة ٢٠٢٥ (سوق دبي المالي ٢٠١٩ب) ليضع نفسه في صدارة البورصات المالية المستدامة الرائدة في المنطقة بحلول عام ٢٠٢٥. وتستند الاستراتيجية على أربع ركائز:

- الإبلاغ عن الاستدامة والإفصاحات،
- تعليم الاستثمار المستدام،
- المنتجات الخضراء والإدراج، وأخيراً
- تحقيق التوازن بين الجنسين وتمكين الأشخاص.

لتعزيز قدرته على جذب المزيد من الاستثمارات، أنشأ سوق دبي المالي لجنة للاستدامة مهمتها، كما يلي:

- دمج الاستدامة في استراتيجيتها وعملياتها الأساسية،
- العمل على مبادرات لرفع مستوى الوعي بين أصحاب العلاقة، بما في ذلك المشاركين في السوق والشركات المدرجة والمستثمرين، إضافة إلى
- تعميق ممارسات الاستدامة، بما يتوافق مع أجندة التنمية المستدامة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

أول مؤشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في سوق دبي المالي

في عام ٢٠١١، طور معهد "حوكمة" (لحوكمة شركات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) المؤشر الأول من نوعه للعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في أسواق الأسهم في المنطقة بالشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) وخدمات "ستاندردز وبورز" المالية. بعنوان "مؤشر كل العرب ستاندارد وبورز/و"حوكمة" للبيئة والمجتمع والحوكمة " (حوكمة ٢٠١٤) وهو أداة مرجعية للمستثمرين المهتمين بقضايا الاستدامة. إذ يصنف ويتتبع الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة فضلًا عن الشفافية والإفصاح عن الشركات الإقليمية المدرجة في عدد من أسواق المال العربية. وتشمل هذه بورصات كل من: مصر، والبحرين، والأردن، والمغرب، ولبنان، والكويت، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وتونس، ودولة الإمارات العربية المتحدة. يتم ذلك باستخدام مخطط ترجيح نقاط العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة استناداً إلى ما يقرب من ٢٠٠ من مقاييس ومعايير تلك العوامل.

مبادرات أخرى للاستدامة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة

خلال ملتقى أبوظبي للاستدامة المالية الذي عقد في أوائل عام ٢٠٢٠، تم الإعلان عن عدد من المبادرات المالية المستدامة. وقد جمع الملتقى عدد من المنظمات الرائدة، ونخبة من الخبراء، وعدد من مشاركي الأسواق المختلفة لمناقشة طرق المضي قدماً في أجندة ممارسات التمويل المستدام على المستويين الوطني والإقليمي. وتتضمن المبادرات ما يلي (بي ان بي باريباس ٢٠٢٠).

أول سند اجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تم الإعلان عن إصدار أول سند تأثير اجتماعي خلال ملتقى أبوظبي للتمويل المستدام ٢٠٢٠. وتُعرَّف السندات الاجتماعية بأنها سندات تُستخدم عائداتها في تمويل أو إعادة تمويل المشاريع ذات النتائج الاجتماعية الإيجابية. والهدف الرئيسي منها هو زيادة تخصيص رأس المال وتدفقات الاستثمار إلى المشاريع الاجتماعية التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر: خلق فرص العمل، وتمويل المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، والنهوض الاجتماعي والاقتصادي والتمكين.

برنامج مسرع السندات الخضراء في سوق أبوظبي للأوراق المالية

تهدف مبادرة مسرع السندات الخضراء (وكالة الأنباء الإماراتية ٢٠٢٠) لجعل أبوظبي مركزاً إقليمياً للتمويل المستدام والاستثمار، مع التركيز بشكل خاص على إصدار السندات الخضراء، والصكوك الخضراء على المستويات الوطنية، والإقليمية، والعالمية.[44] تم إطلاقه من قبل دائرة الطاقة في أبو ظبي، بالتعاون مع سوق أبوظبي العالمي وسوق أبو ظبي للأوراق المالية (ADX). وتخطط دائرة الطاقة لإصدار ورقة استشارية حول إطار سياسة السندات الخضراء التي قد تتناول أيضاً الإدراج. ستغطي سياسة السندات الخضراء المشاريع الخضراء الصديقة للبيئة بما في ذلك مخططات كفاءة الطاقة والمياه، والمباني الخضراء، والبنية التحتية الجديدة لشحن المركبات الكهربائية، والتقاط الكربون والتقنيات الفعالة للمياه، والصرف الصحي وإدارة المياه المعاد تدويرها.

شهادة التمويل المستدام من سوق أبوظبي العالمي

إدراكاً لأهمية التمويل المستدام بالنسبة لأصحاب العلاقة في المنطقة والعالم، أطلقت أكاديمية سوق أبوظبي العالمي برنامجاً تعليمياً ينتهي بالحصول على شهادة في التمويل المستدام بالتعاون مع معهد لندن للأعمال المصرفية والمالية. إذ تعتبر الأكاديمية مسؤولة عن التعليم وبرامج التدريب ومبادرات التوعية في سوق أبوظبي العالمي.

44 صدر أول سند أخضر في المنطقة في عام 2017 من قبل بنك أبوظبي الوطني (يعرف الآن ببنك أبوظبي الأول، بعد اندماجه مع بنك الخليج الأول) بمبلغ إجمالي قدره 587 مليون دولار أمريكي (ستاندردز وبورز للتقييمات العالمية 2019).

المملكة العربية السعودية

إطار السياسة الوطنية والتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية

يشكل التغير المناخي تهديداً كبيراً على المملكة العربية السعودية. إذ تتعرض البلاد للعديد من المخاطر الطبيعية بما في ذلك الفيضانات، والجفاف، والعواصف الرملية والترابية. ومن المتوقع أن يؤثر التغير المناخي على جميع جوانب الحياة في المملكة بما في ذلك موارد المياه والصحة، ومزارع الأسماك، والإنتاج الزراعي، والتنوع البيولوجي (البنك الدولي ٢٠٢٠أ). كما أدى النمو الديموغرافي المستمر في المملكة مع ارتفاع مستوى المعيشة إلى زيادة مستمرة في الطلب على الطاقة والاستهلاك وانبعاثات الكربون. علماً أنه بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٣، نمت انبعاثات الكربون في المملكة العربية السعودية بنسبة ٧٥٪، مما يجعلها ثاني أكبر مصدر لانبعاث الكربون لحصة الفرد بين دول مجموعة العشرين (تقرير الشفافية المناخية ٢٠١٦) والدولة الثامنة عشرة من حيث الترتيب العالمي (بتروليوم إيكونوميست ٢٠١٩).

في عام ٢٠١٦، أطلقت المملكة العربية السعودية رؤيتها الطموحة ٢٠٣٠. استناداً إلى ثلاثة محاور - المجتمع الحيوي والاقتصاد المزدهر والوطن الطموح - وتسعى رؤية ٢٠٣٠ إلى تحقيق اقتصاد أكثر توازناً واستدامة من خلال التغيير الهيكلي الذي يعزز التنمية الاقتصادية، والتماسك الاجتماعي، وحماية البيئة. في عام ٢٠١٨، نشرت المملكة العربية السعودية أول استعراض وطني طوعي لها في المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة، مؤكدة التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يتماشى مع رؤية ٢٠٣٠ (المملكة العربية السعودية ٢٠١٨ج).

ولتحقيق ذلك، أطلق مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية السعودي ١٢ برنامجاً تنفيذياً لتحقيق الرؤية وتكون مكلفة بترجمة أهداف رؤية ٢٠٣٠ إلى خطط تنفيذية قابلة للقياس. وتهدف البرامج إلى ما يلي:

- تعزيز النمو الاقتصادي والتنوع،
- زيادة فرص العمل،
- تعزيز فعالية الحكومة، وأخيراً
- المسؤولية الاجتماعية المتقدمة (المملكة العربية السعودية 2017).

وتشمل هذه البرامج، برنامج صندوق الاستثمارات العامة، وبرنامج التحول الوطني، وبرنامج تطوير القطاع المالي، وبرنامج التوازن المالي، من بين جملة برامج أخرى. وفي هذا الصدد، تعمل المملكة العربية السعودية على تعزيز التنمية المستدامة من خلال تقليل اعتمادها على النفط، وكذلك مساهمتها في انبعاثات الكربون العالمية. وفي الوقت ذاته، قامت بتنويع اقتصادها من خلال تعزيز تنمية القطاعات غير النفطية كالسياحة، والتصنيع، والطاقة المتجددة (استثمر في السعودية ٢٠٢٠).

هذا وأطلقت المملكة العربية السعودية صندوق الاستثمارات العامة لتطوير اقتصاد مستدام من أجل تحقيق رؤية ٢٠٣٠. ويعد برنامج صندوق الاستثمارات العامة القوة الدافعة وراء جهود إصلاح التنويع الاقتصادي في المملكة، من أجل ما يلي:

- زيادة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد،
- تحقيق أكبر قدر ممكن لقيمة قطاع الطاقة وعائدات الاستثمار، وأخيراً
- إطلاق العنان لإمكانيات نمو القطاعات غير النفطية.

من المقرر أن يصبح صندوق الاستثمارات العامة أحد أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم، مما يتيح من تطوير وتمويل قطاعات استراتيجية جديدة من خلال تمويل الأسهم والديون (المملكة العربية السعودية ٢٠١٧). وسيشمل الصندوق عائدات من مبيعات أسهم أرامكو تقدر بنحو ٣٠ مليار دولار، مما يعزز الاستثمار في صناعات جديدة بما في ذلك التصنيع والتكنولوجيا (رويترز ٢٠٢٠). ويهدف برنامج صندوق الاستثمارات العامة على وجه الخصوص إلى التقليل من اعتماد المملكة العربية السعودية على عائدات النفط، والتي بلغت في المتوسط أكثر من ٧٥٪ من إجمالي إيرادات الميزانية وأكثر من ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ١٩٨٥. (صندوق النقد الدولي ٢٠١٨)

كما يسعى برنامج التحول الوطني (NTP) إلى تعزيز الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد من خلال تعزيز عوامل التمكين الاقتصادية لزيادة ما يلي:

- مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 40٪ إلى 65٪،
- الصادرات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي من 16٪ إلى 50٪،
- معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة من 17٪ إلى 25٪،
- مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من 20٪ إلى 35٪ (مؤسسة النقد العربي السعودي : 2019)، وأخيراً
- الاقتصاد الرقمي إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى 3٪ بحلول عام 2030.

بالإضافة إلى ذلك، يهدف برنامج التحول الوطني إلى ضمان استدامة الموارد الحيوية للمملكة من خلال أهداف مثل: حماية البيئة، وتعزيز الأمن الغذائي، وتعزيز التنمية الاجتماعية، وضمان الوصول المستدام إلى الموارد المائية، وتحسين جودة نظام الرعاية الصحية الوطني. (المملكة العربية السعودية ٢٠٢٠ب)

وفي عام ٢٠١٩، صيغ قانون جديد لمشاركة القطاع الخاص بهدف تعزيز الاستثمار الخاص، وتقوية الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص (PPPs) وتنظيم برنامج الخصخصة الوطني من خلال إنشاء إطار تشريعي يتسم بشفافية أكبر. إذ من المتوقع أن يعزز هذا القانون الاستثمار الخاص في قطاعات كالمياه، والبنية التحتية، والعقارات، والطاقة، والطاقة المتجددة (ذا ناشونال ٢٠١٩). ومن جانب آخر، يسعى برنامج التوازن المالي إلى تحسين كفاءة الطاقة، وزيادة إنتاجية الطاقة، وإجراء إصلاحات في أسعار الطاقة لزيادة مستويات الأسعار المحلية

للوصول إلى المعايير الدولية بحلول عام ٢٠٢٠. وتلعب هذه الإصلاحات دوراً رئيسياً في تشكيل كفاءة الطاقة المستقبلية والتنمية الصناعية في المملكة (مركز الملك عبدالله لدراسات وأبحاث البترول ٢٠١٧).

واعترافاً بتأثيرها الضار، التزمت المملكة العربية السعودية بالحد من انبعاثات الغازات الدفيئة المحلية، وقدمت مساهمتها المقررة والمحددة وطنياً (INDCs) في عام ٢٠١٥ خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي (COP21) في باريس. وتعهدت حينئذٍ بتجنب ما يعادل ١٣٠ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠، مع تنويع نشاطها الاقتصادي والاتجاه نحو القطاع غير النفطي، وتطوير برامج كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة (المملكة العربية السعودية ٢٠١٥).

تم إطلاق البرنامج الوطني للطاقة المتجددة في عام ٢٠١٦. وهو جزء من برنامج التحول الوطني لرؤية السعودية ٢٠٣٠، ويثبت ذلك الطاقة المتجددة كقطاع يتمتع بإمكانيات كبيرة لتوليد فرص العمل ونقل البلاد إلى مزيد من الخدمات والصناعات المبنية على المعرفة. وتهدف استراتيجية مزيج الطاقة في المملكة إلى إنتاج ٧٠٪ من قدرتها على توليد الطاقة من الغاز الطبيعي و ٣٠٪ من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٣٠. كما وتخطط لاستثمار ما بين ٣٠-٥٠ مليار دولار أمريكي في الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٣، وجذب الاستثمار الخاص إلى هذا القطاع ٢٠١٩ (الوكالة الدولية للطاقة المتجددة ٢٠١٩). وفي عام ٢٠١٩ رفعت المملكة العربية السعودية هدفها للطاقة المتجددة من ٩,٥ جيجاوات بحلول عام ٢٠٢٣ إلى ٥٨,٧ جيجاوات بحلول عام ٢٠٣٠ (تقرير الشفافية المناخية ٢٠١٩).

وفي عام ٢٠١٩، وقعت وزارة البيئة والمياه والزراعة اتفاقية تعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) لضمان استدامة استخدام الموارد الطبيعية وحماية البيئة. إذ سيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المملكة في تنفيذ استراتيجيتها البيئية الوطنية وبرنامج التحول الوطني من خلال المساعدة الفنية لتطوير قدراتها البشرية وهيكلها المؤسسي والإطار التنظيمي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠١٩ب).

ممارسات المملكة العربية السعودية للتمويل المستدام

برنامج تطوير القطاع المالي

أطلق برنامج تطوير القطاع المالي في المملكة العربية السعودية (FSDP) في عام ٢٠١٧. ويهدف إلى إنشاء قطاع مالي نشط يدعم أهداف رؤية السعودية ٢٠٣٠ من خلال تعزيز التنمية المالية، والشمول المالي، والرقمنة، والاستقرار. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء صناعة خدمات مالية فعالة ومتنوعة بشكل جيد تكون قادرة على دعم تنمية الاقتصاد، وتنويع مصادر الدخل، وتحفيز نمو القطاع الخاص، وتشجيع الاستثمار (المملكة العربية السعودية ٢٠١٨أ).

ويضع برنامج تطوير القطاع المالي في المملكة الشمول المالي في الصميم، إذ يهدف إلى تحسين الوصول إلى التمويل بين الفئات[45] المستبعدة والمهمشة، وزيادة عدد البالغين الذين لديهم حسابات بنكية من ٧٤٪ في عام ٢٠١٦ إلى ٨٠٪ في عام ٢٠٢٠. كما يلتزم برنامج تطوير القطاع المالي بزيادة عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة المساهمة في الاقتصاد من خلال زيادة حصتها في التمويل في القطاع المصرفي من المستوى الحالي البالغ ٢٪ إلى ٥٪ بحلول عام ٢٠٢٠ (المملكة العربية السعودية ٢٠١٨أ).

تأسست الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" عام ٢٠١٦ لدعم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال زيادة انتاجيتها لتصبح محرك النمو الرئيسي في المملكة (المملكة العربية السعودية ٢٠٢٠أ).

أطلقت هيئة "منشآت" برنامج "طموح إيليت" بالشراكة مع شركة "إيليت إس بي إيه" التابعة لمجموعة بورصة لندن بهدف الترويج لتطوير الشركات الواعدة في المملكة (المملكة العربية السعودية ٢٠١٨ب). وفي عام ٢٠١٨، أسست "منشآت" أيضاً مركزاً لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف تحسين نمو المشاريع الناشئة (startups). علاوة على ذلك، خصصت الشركة الوطنية للتأمين "التعاونية" برنامجاً متكاملا خاصاً لتأمين الشركات الصغيرة والمتوسطة تلبية لاحتياجاتهم التأمينية (ورلد فاينانس ٢٠١٩).

45 تمثل النساء حوالي 60٪ من البالغين الذين لا يتعاملون مع البنوك.

أجندة التحول الرقمي

تهدف رؤية السعودية ٢٠٣٠ إلى إنشاء نظام بيئي خاص لتعزيز أجندة التحول الرقمي السعودي، من خلال الاستثمار في التكنولوجيا كالذكاء الاصطناعي، واستخراج البيانات، والتكنولوجيا السحابية. كما تستهدف تطوير البنية التحتية المالية الرقمية لتعزيز خدمات الدفع الرقمية والتحرك نحو مجتمع غير نقدي، في سعيها إلى زيادة حصة المعاملات غير النقدية من ١٨٪ في عام ٢٠١٦ إلى ٢٨٪ بحلول عام ٢٠٢٠ (المملكة العربية السعودية ٢٠١٨أ).

وقد أطلق البنك المركزي السعودي مبادرة "فنتك السعودية" أي للمساعدة في تطوير نظام بيئي لتكنولوجيا الخدمات المالية. ويهدف ذلك إلى تحويل المملكة إلى مركز للتكنولوجيا المالية لتعزيز المعاملات المالية الإلكترونية، ودعم ريادة الأعمال، وتحفيز الابتكار بين المؤسسات المالية، والشركات، والمستثمرين والجامعات والمؤسسات الحكومية.

كما أطلقت آلية حماية تنظيمية (regulatory sandbox) لتمكين الشركات من اختبار حلولها المالية الرقمية الجديدة التي تهدف إلى تحقيق أهداف استراتيجية مثل تعزيز الشمول المالي، وتشجيع الاستثمار، ودعم التحول إلى الاقتصاد غير النقدي. إذ تشمل المنتجات والخدمات المالية التي يختبرها البنك المركزي السعودي خدمات المحفظة الإلكترونية، وتحويلات المحفظة الإلكترونية، والتحويلات الدولية المباشرة (البنك المركزي السعودي البنك المركزي السعودي ٢٠١٩).[46]

برنامج "المتجددة" للطاقة المتجددة

أطلقت المملكة العربية السعودية مؤخراً برنامج "متجددة" لتعزيز تطوير المشاريع الصديقة للبيئة وجذب الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة. يوفر البرنامج دعماً مالياً من خلال صندوق التنمية الصناعية السعودي (SIDF) الذي تموله الحكومة بقيمة ٢٨ مليار دولار أمريكي. وبموجب هذا البرنامج، يمنح الصندوق قروضا تصل لغاية ٣١٠ مليون دولار أمريكي ويمول حتى ٧٥٪ من إجمالي تكلفة المشروع. وقد تمتد فترات سداد القرض حتى ٢٠ عاماً، مع فترة سماح مدتها ٣٦ شهراً لجميع القطاعات المهتمة باستخدام الطاقة المتجددة لتقليل الاعتماد على النفط، مع تعزيز مصادر الطاقة الجديدة (مجموعة أوكسفورد للأعمال ٢٠٢٠أ)

السوق المالية السعودية "تداول"

في ديسمبر/ كانون الأول من عام ٢٠١٨، أصبحت شركة السوق المالية السعودية "تداول" عضواً في مبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة (SSE)، لتعزيز أسواق رأس المال المستدامة والشفافة. فوفقاً لتقرير المبادرة الأممية بشأن "تداول"، فإن البورصة السعودية لم تنشر لغاية الآن تقرير استدامتها السنوي، ولم تضع متطلبات إعداد التقارير المعنية بالبيئة والمجتمع والحوكمة. وبالرغم من ذلك، فقد التزمت بنشر بعض القواعد المتعلقة بإعداد تقارير البيئة والمجتمع والحوكمة. ولدى "تداول" منصة لإدراج الشركات الصغيرة والمتوسطة، وقد أنشأت سوقاً موازية للأسهم بمتطلبات إدراج أخف، وهي بمثابة منصة بديلة للشركات لتصبح عامة (مبادرة البورصات المستدامة ٢٠١٨).

لوائح حوكمة الشركات

في عام ٢٠١٩، قامت هيئة السوق المالية (CMA) بتعديل لوائح حوكمة الشركات لعام ٢٠١٧ للشركات المدرجة في "تداول"، بغرض تعزيز الحوكمة والشفافية. إذ تمنح اللوائح المعدلة للمساهمين حقوقاً أفضل ومزيداً من الوضوح حول واجباتهم، مما يمهد الطريق للسوق المالي للمملكة للمنافسة على المستوى الدولي (المملكة العربية السعودية ٢٠١٩).

46 منح البنك المركزي السعودي مؤخراً تراخيص لمؤسستين تكنولوجيا مالية غير البنكية، واحدة لإنشاء شركة محفظة الكترونية، والأخرى شركة خدمات دفع إلكتروني.

السندات الإسلامية (الصكوك)

تعتبر المملكة العربية السعودية أكبر مُصدر للصكوك بين دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام ٢٠١٧، حيث جمعت حوالي ٩,٥ مليار دولار أمريكي خلال الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠١٨، وشكلت حوالي ٥٥٪ من إصدارات منطقة الخليج خلال نفس الفترة الزمنية. إذ تصدر المملكة العربية السعودية سندات إسلامية منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مع وجود إصدارات غير متكررة في السنوات الأولى. وفي إطار جهود المملكة لتشجيع الاستثمار وتطوير سوق رأس المال، أنشأت وزارة المالية برنامج إصدار بالريال السعودي في عام ٢٠١٧ بهدف تنويع قاعدة تمويلها. ومنذ ذلك الحين، أصبحت المملكة العربية السعودية مُصدراً منتظماً للسندات الإسلامية بأكثر من ٢٠ مليار دولار أمريكي من الصكوك المقومة بالعملة المحلية الصادرة منذ يوليو/ تموز ٢٠١٧ (سعودي جازيت ٢٠١٨). كما أصدرت وزارة المالية مؤخراً معلومات جديدة لبرنامج إصدار الصكوك لتسهيل زيادة رأس المال من قبل كل من الحكومة والقطاع الخاص لتوفير التمويل لمشاريعها التنموية (المملكة العربية السعودية ٢٠٢٠ج)

3.
التمويل المرتبط بالمناخ في المنطقة العربية

مقدمة

من المتوقع أن يكون للتغير المناخي تداعيات خطيرة على أمن الغذاء والطاقة والمياه في المنطقة العربية من خلال تأثيره السلبي على القطاعات الحيوية كالزراعة والمياه والصحة والسواحل والسياحة. الأمر الذي يزيد من تحديات التنمية المستمرة في المنطقة ويفرض ضغوطاً مالية إضافية على الميزانيات المقيدة أصلًا.

يتطلب التمويل المرتبط بالتغير المناخي تخصيص موارد مالية كبيرة للتكيف مع المناخ والتخفيف من حدة تغيراته (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب إفريقيا [الإسكوا] ٢٠١٩). إذ يشير التكيف إلى زيادة القدرة على الصمود أمام الصدمات البيئية والاجتماعية المرتبطة بالتغير المناخي، بينما يركز التخفيف على التحول إلى اقتصاد الطاقة منخفض الكربون وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠١٩أ).

يدعو اتفاق باريس إلى الحفاظ على التوازن بين التكيف والتخفيف مع مراعاة الاحتياجات والأولويات الوطنية (الإسكوا ٢٠١٩). وتشير التقديرات إلى أن التكلفة السنوية للتكيف العالمي مع المناخ ستتراوح ما بين ١٤٠ إلى ٣٠٠ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٣٠، بينما تقدر تكلفة التكيف السنوية في البلدان النامية بما يتجاوز ٧٠-١٠٠ مليار دولار أمريكي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠١٩أ).

في غضون السنوات القليلة الماضية، ركزت إجراءات التغير المناخي بشكل أساسي على التخفيف من حدته بدلًا من التكيف في كل من البلدان المتقدمة والنامية. وتشمل العوامل التي تؤدي إلى إبطاء إجراءات التكيف الأمور التالية:

- الافتراض السائد بأن الحكومات ستقدم الدعم الحكومي بعد الكوارث المناخية كالعواصف الشديدة والفيضانات، (برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2019أ)
- الحصة الأكبر من مشاريع التخفيف القابلة للتمويل والتي توفر للمستثمرين تدفق الصفقات التجارية، لاسيما في قطاعي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (الإسكوا 2019أ) وأخيراً
- تصور أن التكيف هو منفعة عامة يعالج مشكلة عامة تكون تكاليف معاملاتها ضخمة وتفتقر إلى عوائد السوق الأمر الذي قد يكون من الصعب على الحكومات مواءمة الحوافز الخاصة مع المصلحة العامة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2019أ).

هذا ويُظهر تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب إفريقيا (الإسكوا) تمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ في المنطقة العربية (٢٠١٩)[47] أن الدعم الثنائي والإقليمي والدولي للمناخ العام للمنطقة بلغ حوالي ٤,٦ مليار دولار أمريكي منذ عام ٢٠١٦ (الإسكوا ٢٠١٩). إذ يتم توجيه الدعم في الغالب لتمويل التخفيف بدلًا من تمويل مشاريع التكيف، بمعامل من خمسة إلى واحد. كما يظهر أن أكثر من ٧٥٪ من هذه التدفقات المالية استخدمت في الطاقة والنقل والبنية التحتية، وأقل من ١٥٪ من هذه التدفقات لمشاريع المياه والصرف الصحي (الإسكوا ٢٠١٩). كما زادت تدفقات التخفيف من بنوك التنمية متعددة الأطراف من ٨٪ إلى ١٢٪ من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨، ومرة أخرى مولت في الغالب قطاعات الطاقة والنقل والبنية التحتية.

وفي المقابل، تراجعت تدفقات تمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ من بنوك التنمية متعددة الأطراف إلى المنطقة من حوالي ١٠٪ من التدفقات العالمية في عام ٢٠١٥ إلى ٦٪ فقط في عام ٢٠١٨.

47 هذه الأرقام مأخوذة من مجموعة بيانات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC). ولا يشمل هذا المبلغ التدفقات المالية الخاصة بالمناخ من صناديق المناخ متعددة الأطراف أو بنوك التنمية متعددة الأطراف.

ويقدر التقييم الذي يصدر كل سنتين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام ٢٠١٨ لتدفقات تمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ أن التمويل العالمي الخاص بالمناخ في عام ٢٠١٦ قد تجاوز ٤٥٥ مليار دولار أمريكي، ووصل إلى أكثر من ضعف التدفقات العامة المبلغ عنها. وتشير الاتفاقية أيضاً إلى أن تقدير تدفقات التمويل المناخي للقطاع الخاص يمثل تحدياً لأنه يخضع لثغرات في البيانات إلى جانب عدم اليقين المرتبط بتنوع أصحاب العلاقة، وازدواجية الحساب، والافتقار إلى تنسيق التقارير الموحدة وغياب التقارير الإلزامية (الإسكوا ٢٠١٩).

يقيّم هذا الفصل حالة تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ في أربعة بلدان في المنطقة العربية، هي: مصر، والأردن، والعراق، وتونس. كما يبحث في الإطار المؤسسي لتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ في كل دولة من هذه الدول - واستراتيجياتها وخططها الوطنية، بما في ذلك خطط التنمية الوطنية، والاستراتيجيات البيئية الوطنية، والسياسات الوطنية للتغير المناخي، وسياسات التكيف الوطنية، واستراتيجيات الطاقة الوطنية.

ويخوض الفصل أيضاً في المساهمات المقررة والمحددة وطنياً الخاصة بكل بلد والمقدمة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٥، مع تسليط الضوء على تقديرات تكلفة أهداف التكيف والتخفيف فضلًا عن القطاعات ذات الأولوية. ويلي ذلك لمحة عامة عن بعض مشاريع التخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معها الممولة من الصناديق المخصصة للمناخ في كل بلد.

مصر

سياسة تمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ في مصر والمشهد المؤسسي

كما هو معروف، فمصر عرضة للتغير المناخي الذي كان له آثار ضارة على قطاعات مثل المياه، والزراعة، والصحة، ومزارع الأسماك، والمناطق الساحلية، والسياحة، والطاقة بسبب التالي: ارتفاع درجات الحرارة، وزيادة تملح التربة، وتلوث المياه الجوفية، والعواصف الرملية، ونقص المياه العذبة، وارتفاع منسوب مياه البحر. وقد أدى كل ذلك إلى تآكل الشواطئ، وفقدان الشعاب المرجانية، وانخفاض غلة المحاصيل وجودتها، وخسائر في الثروة الحيوانية، وزيادة انعدام الأمن الغذائي (عبد الله ٢٠٢٠). لمواجهة التغير المناخي وتأثيره الضار على الاقتصاد، وعليه، اتخذت مصر عدداً من الإجراءات السياسية والإصلاحات التنظيمية.[48]

المساهمات المقررة والمحددة وطنياً في مصر)

في نوفمبر/ تشرين الثاني لعام ٢٠١٥، قدمت مصر مساهماتها المقررة والمحددة على المستوى الوطني، لتسليط الضوء على الخطط الوطنية لتعزيز المرونة ومعالجة تأثير التغير المناخي من خلال التكيف وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة عن طريق التخفيف منها. وضمن مساهماتها المقررة والمحددة وطنياً، أشارت مصر إلى أن التكيف مع التغير المناخي والتخفيف من حدته سيتطلب ما يقدر بنحو ٧٣ مليار دولار أمريكي خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٣٠، لكنها لم تقدم تكاليف التكيف والتخفيف المصنفة بشكل منفصل. كما شددت على أهمية حشد الدعم المالي الدولي والمساعدة الفنية لنقل التكنولوجيا، وبناء القدرات اللازمة لتنفيذ المساهمات المقررة والمحددة على المستوى الوطني (مصر ٢٠١٥).

48 جهاز شؤون البيئة المصري 2018. تم إنشاء وزارة البيئة في عام 1997، وعمل جهاز شؤون البيئة المصري كذراع تنفيذي لها. كما تم إنشاء وحدة تغير المناخ بجهاز شؤون البيئة المصري عام 1996 وتم تغييرها لاحقًا لتصبح إدارة مركزية لتعزيز الهيكل المؤسسي للتغير المناخي على المستوى الوطني.

اللجنة الوطنية للتغيرات المناخية

في عام ٢٠١٩، حدّث رئيس الوزراء قراره المتعلق[49] بإنشاء المجلس الوطني المصري للتغيرات المناخية. ولضمان التنسيق الوثيق بين أصحاب العلاقة، يضم المجلس ممثلين عن وزارات كل من البيئة، والتخطيط، والتعاون الدولي، والاستثمار، والمالية، والموارد المائية والري، والزراعة واستصلاح الأراضي، والبحث العلمي، والتجارة والصناعة، والشؤون الخارجية، من بين وزارات أخرى، وكذلك ممثل عن الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية والمجتمع المدني.

فالمجلس مسؤول عن تطوير وتحديث الاستراتيجية الوطنية الشاملة لتغيرات المناخ، فضلًا عن الخطط القطاعية والسياسات لضمان توافقها مع رؤية مصر ٢٠٣٠، إذ تشمل المسؤوليات الأخرى الأمور التالية:

- إجراء الأبحاث الخاصة بتغيرات المناخ،
- تحسين جمع البيانات وإدارتها ونشر المعرفة،
- تنفيذ مشاريع للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والتكيف مع مخاطر التغير المناخي،
- الموافقة على المشاريع المقدمة إلى صندوق المناخ الأخضر[50] ،
- اقتراح دمج المخصصات المالية المتعلقة بالمناخ في بنود ميزانية الوزارات ذات الصلة على أساس سنوي ومتدرج،
- تخصيص التمويل اللازم من الميزانية الوطنية والمصادر الإقليمية والدولية،
- بناء القدرات المؤسسيةٍ والفردية للتعامل مع التغير المناخي والتخفيف من حدته والتكيف معه، و
- متابعة جميع المفاوضات المتعلقة بالتغير المناخي والبروتوكولات والاتفاقيات ذات الصلة.[51]

اللجنة الوطنية للتغيرات المناخية

تأسست اللجنة الوطنية للتغيرات المناخية عام ١٩٩٧، ثم أعيدت هيكلتها عام ٢٠٠٧,[52] وهي مسؤولة عن استراتيجيات التخفيف من وطأة التغير المناخي والتكيف، إضافة إلى التخطيط والبرامج للتصدي لمخاطر التغير المناخي في مصر على المدى القصير والطويل على حد سواء. وتتضمن اللجنة ممثلين عن وزارات كل من الشؤون الخارجية، والموارد المائية والري، والزراعة واستصلاح الأراضي، والكهرباء والطاقة، والبترول، والتجارة والصناعة، والتنمية الاقتصادية والدفاع فضلًا عن خبراء من المؤسسات الوطنية والمؤسسات ذات الصلة (مصر٢٠١٦أ).

الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع التغيرات المناخية والحد من مخاطر الكوارث الناجمة عنها

في عام ٢٠١١، صدرت الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع التغيرات المناخية والحد من مخاطر الكوارث الناجمة عنها لتعزيز القدرة الوطنية على التكيف مع التغير المناخي في القطاعات المتأثرة بشدة كالمناطق الساحلية، وموارد المياه والري، والزراعة، والإسكان، والطرق، والسياحة، وغيرها. وتالياً الأهداف الرئيسية الثلاثة للاستراتيجية (مصر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١١):

- زيادة مرونة المجتمع المصري للتعامل مع المخاطر والكوارث الناتجة عن التغير المناخي وتأثيره على القطاعات المختلفة،
- تطوير القدرات اللازمة لاحتواء مخاطر تغير المناخ والكوارث من خلال الخطط والبرامج التي تستجيب لاحتياجات المجتمعات المحلية، وأخيراً

49 قرار رئيس الوزراء رقم 1129 المعدل لقرار رئيس الوزراء رقم 1912/ 2015.

50 قرار رئاسة الوزراء رقم 1912 لسنة 2015

51 قرار رئاسة الوزراء رقم 1129 لسنة 2019. يرأس المجلس الوطني المصري للتغيرات المناخية رئيس الوزراء ويتكون من لجنة عليا ومكتب تنفيذي ومجموعة فنية.

52 تقررت إعادة الهيكلة بناءً على قرار من رئيس الوزراء رقم 272 لسنة 2007.

- الحد من مخاطر التغير المناخي من خلال تطوير آليات الإنذار المبكر المبنية على التحليل العلمي الدقيق والحسابات، وتنفيذ المشاريع التي تساعد على الحد من المخاطر الناتجة عن التغير المناخي..

الاستراتيجية الوطنية للطاقة والإطار التنظيمي

نفذت الحكومة عام ٢٠١٤ مجموعة من الإصلاحات ضمن إطار عمل استراتيجيتها للطاقة المتكاملة والمستدامة لعام ٢٠٣٥،[53] بهدف التالي:

- تحسين كفاءة وأمن الطاقة،
- زيادة الطاقة المتجددة إلى 37٪ من إجمالي مزيج الكهرباء بحلول عام 2035،
- تشجيع الاستثمار الخاص من خلال تعريفات التغذية الكهربائية، وصافي القياس وغيرها من المخططات.

في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤، فرض رئيس الوزراء تعريفة التغذية (FITs) لمشاريع الطاقة الشمسية الكهروضوئية (PV) ومشاريع طاقة الرياح، مع تعريفات ثابتة على مدى ٢٥ عاماً للطاقة الكهروضوئية وأكثر من ٢٠ عاماً لطاقة الرياح[54]. إذ تهدف تعريفة التغذية إلى تعزيز تنمية مصادر الطاقة المتجددة من خلال ضمان أن تدفع الحكومة سعراً محدداً للطاقة النظيفة المنتجة من قبل القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الخاص في مصادر الطاقة المتجددة.

مع نهاية عام ٢٠١٤، تم تقديم تشريع (الحكومة المصرية ٢٠١٤) لتوسيع نطاق توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بواسطة عدد من الآليات، بما في ذلك نظام البناء والتملك والتشغيل للمشروعات التي تطرحها الشركة المصرية لنقل الكهرباء (EETC) (جهاز شؤون البيئة المصري ٢٠١٨).[55]

صندوق حماية البيئة (EPF)

لقد أنشأت مصر بالفعل صندوق حماية البيئة كشركة تابعة لوزارة البيئة (الحكومة المصرية ٢٠٠٩)[56]. والغرض منه هو تشجيع الاستثمار الداعم للجهود الوطنية لمعالجة الأولويات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. كما تم تصميم الصندوق بشكل خاص لتقديم الدعم المالي للمشاريع التي تعود بالنفع على البيئة من خلال آليات تستند إلى سياسات الصندوق واحتياجات المشروع.

التدفقات المالية الموجهة للتخفيف من حدة التغير المناخي والتكيف معه في مصر

تلقت الحكومة المصرية تمويلاً دولياً عاماً للمناخ لدعم جهود التخفيف والتكيف من مصادر مختلفة. وتشمل هذه الصناديق المناخية، والمؤسسات المالية الإنمائية، والمنظمات الدولية والإقليمية مثل:

- الاتحاد الأوروبي (EU)
- بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)
- البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD)
- البنك الدولي (WB)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC).

في عام ٢٠١٨، قدر جهاز شؤون البيئة المصري المبلغ الإجمالي لتمويل الدعم الدولي الذي تلقته مصر للتكيف مع

53 أصدرت الاستراتيجية عام 2015.

54 أصدر رئيس الوزراء القرار رقم 1947 لسنة 2014 لفرض تعريفات التغذية.

55 This is in addition to issuance of Electricity Law No. 87/2015 considered a milestone in the liberalization of the energy market.

56 هذا بالإضافة إلى إصدار قانون الكهرباء رقم 87/2015 الذي يعتبر علامة فارقة في تحرير سوق الطاقة.

المناخ اعتباراً من عام ٢٠٠٥ فصاعداً بحوالي ٢٠ مليون دولار أمريكي[57]. إذ تم تخصيص هذا في الغالب لحماية السواحل والزراعة ومياه الصرف الصحي (أنظر الجدول ٢).

ويعد هذا جزءً بسيطاً من الأموال المخصصة لأنشطة التخفيف، وبالرغم من حاجة مصر الشديدة للتكيف مع التغير المناخي. قدرت الميزانية الإجمالية للحكومة لمشاريع وبرامج التكيف المستقبلية المخطط لها في الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٣٥ للقطاعات الثلاثة الأكثر عرضة للتغير المناخي بأكثر من ٢٠ مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل متطلبات الدعم التكنولوجي والتقني ومتطلبات بناءً القدرات. وعلى وجه الخصوص، يتم تقدير احتياجات التكيف المستقبلية للقطاعات الثلاثة على النحو التالي:

- 9,328 مليون دولار أمريكي لحماية المناطق الساحلية،
- 7,974 مليون دولار أمريكي لموارد المياه والري،
- و 3,455 مليون دولار أمريكي للزراعة.

يذكر أن الدعم المالي المخصص لأنشطة التخفيف أعلى بكثير (أنظر الجدول ٣). فقد وصلت إلى حوالي ٢٩٠ مليون دولار أمريكي وأكثر من ١٥٠ مليون يورو من مصادر مختلفة. هذا بالإضافة إلى تخصيص أكثر من ٧٠ مليون دولار من الموارد الوطنية. كما تم تمديد أموال التخفيف لتشمل الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة وتوليد الكهرباء، والحد من التلوث، وإدارة النفايات الصلبة، وبرامج النقل المستدام، من بين جملة أمور. ويبلغ إجمالي التمويل المخصص للمشاريع الشاملة لعدة قطاعات - برنامج إدارة مخاطر المناخ ومشروع بناءً القدرات منخفضة الانبعاثات - ٥ ملايين دولار أمريكي (أنظر الجدول ٤) (جهاز شؤون البيئة المصري ٢٠١٨).

صناديق المناخ العاملة في مصر: مشاريع مختارة

زودت عدد من صناديق المناخ مصر بالمساعدات المالية والتقنية للتخفيف من التغير المناخي والتكيف معه على مدار العقدين الماضيين، كما يلي:

مبادرة تمويل البداية السريعة (FSFI) من اليابان

يركز هذا التمويل على مشاريع الطاقة المتجددة للتخفيف من حدة التغير المناخي، وقد قدم لمصر منحة بقيمة ٣٣٨ مليون دولار أمريكي لبناء مشروع مزرعة رياح خليج الزيت على البحر الأحمر بقدرة ٢٢٠ ميجاواط من خلال وكالة اليابان للتعاون الدولي (نخودة وآل. ٢٠١٢) (الاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ٢٠١٣).

صندوق المناخ الأخضر (GCF)

في عام ٢٠١٧، تلقت مصر أكبر استثمار منفرد قام به الصندوق المناخ الأخضر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد دعم مشروعين بقيمة إجمالية قدرها ١٨٦,١ مليون دولار أمريكي (واتسون وشالاتك ٢٠١٩). أحد هذين المشروعين للتخفيف ويهدف إلى توسيع نطاق الاستثمار في الطاقة المتجددة وتعزيز وضع إطار السياسة العامة والتخطيط (صندوق المناخ الأخضر ٢٠١٧أ)[58]. بينما يسعى المشروع الثاني إلى تعزيز التكيف مع التغير المناخي في الساحل الشمالي، والدفاع عن منطقة دلتا النيل المعرضة للخطر من مخاطر الفيضانات الساحلية، وتحسين مرونة المجتمعات الريفية (صندوق المناخ الأخضر٢٠١٧ب).[59]

57 يستند ذلك إلى تقرير التحديث الأول لمصر كل سنتين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ UNFCCC، الذي وضعه جهاز شؤون البيئة المصري وصدر في 2018 بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق البيئة العالمي.

58 يستخدم هذا المشروع تمويل ديون يبلغ إجماليه 507 مليون دولار أمريكي من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وصندوق المناخ الأخضر، بما في ذلك 154.7 مليون دولار أمريكي من صندوق المناخ الأخضر (قرض بقيمة 150 مليون دولار أمريكي ومنحة بقيمة 4.7 مليون دولار أمريكي). ومن المتوقع أن تغطي المؤسسات المالية الدولية الأخرى والمقرضون التجاريون التكلفة المتبقية للمشروع في مرحلة لاحقة.

59 مول صندوق المناخ الأخضر هذا المشروع باستخدام منحة وصلت ل 31.4 مليون دولار أمريكي بينما وصل التمويل المشترك للحكومة المصرية إلى 73.8 مليون دولار أمريكي

صندوق التكنولوجيا النظيفة (CTF)

بالتعاون مع البنك الدولي قدم صندوق التكنولوجيا النظيفة لمصر مؤخراً الدعم المالي والفني اللازمين لتوسيع نطاق تطوير طاقة الرياح وتعزيز قدرة البنية التحتية للنقل المطلوبة من خلال قرض من البنك الدولي بقيمة ٧٠ مليون دولار أمريكي، وقرض صندوق التكنولوجيا النظيفة بقيمة ١٤٩,٧٥ مليون دولار أمريكي. بالإضافة إلى منحة صندوق النقد الدولي بنحو ٠,٢٥ مليون دولار أمريكي (البنك الدولي ٢٠٢٠ب).

صندوق البيئة العالمية (GEF)

طور صندوق البيئة العالمية، بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، مشروع الاستثمارات الزراعية المستدامة وسبل العيش (SAIL) للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٣. ويركز على التكيف مع التغير المناخي من خلال تعزيز الزراعة المستدامة، وتحسين الإنتاجية الزراعية وتنويع سبل العيش الريفية في مصر، وبالتالي الحد من الفقر وزيادة الأمن الغذائي. وتقدر التكلفة الإجمالية للمشروع بحوالي ٩٥ مليون دولار أمريكي. ويقدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية قرضاً قيمته ٦٣,٢ مليون دولار أمريكي، ومنحة قدرها ١,٤ مليون دولار أمريكي، بينما يساهم صندوق البيئة العالمية بمنحة قدرها ٧,٨ مليون دولار أمريكي (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية٢٠١٥).[60]

صندوق التكيف (AF)

قدم صندوق التكيف وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة منحة قدرها ٦,٩ مليون دولار أمريكي لمصر لتنفيذ مشروع بناءً أنظمة الأمن الغذائي المرنة لصالح مشروع منطقة جنوب مصر. إذ يركز المشروع على التكيف مع التغير المناخي من خلال تطوير التكنولوجيا ونقلها لتعزيز المرونة وتحسين الأمن الغذائي. وسيخدم حوالي ٤٥٪ من سكان المنطقة، كما وسيبني القدرات اللازمة لتكرار المعرفة المناخية والتكيف لفهم اتجاهات المناخ وتأثيراته وتكرار التدخلات الضرورية (صندوق التكيف ٢٠١٢ وغنيم ٢٠١٥).

صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (MDG)

دعمت الأهداف الإنمائية للألفية مصر من خلال البرنامج المشترك لإدارة مخاطر التغير المناخي خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، إذ قدمت ميزانية إجمالية قدرها ٤ ملايين دولار أمريكي. وكان الهدف الرئيسي للبرنامج المشترك هو تمكين مصر من مواءمة جهود إدارة مخاطر المناخ والتنمية البشرية مع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويهدف إلى تضمين التخفيف من الغازات الدفيئة في السياسات الوطنية وأطر الاستثمار، وتعزيز القدرة الوطنية لقطاعي الموارد المائية والزراعة للتكيف عند الاستجابة للتغير المناخي (الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٣أ).

60 تشارك الحكومة المصرية في تمويل هذا المشروع.

الأردن

سياسة تمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ في الأردن والمشهد المؤسسي

نظراً لأن التغير المناخي يشكل تهديداً كبيراً على الاقتصاد، طور الأردن استراتيجيات وسياسات للتخفيف من التغير المناخي والتكيف معه والتحكم في المخاطر المرتبطة بانبعاثات الغازات الدفيئة. كما عملت على تضمين التغير المناخي في إطار سياستها الوطنية لضمان الاتساق والتنسيق. إذ يعتبر التغير المناخي أحد المحاور الأربعة لقطاع البيئة في البرنامج التنفيذي للحكومة الأردنية (٢٠١٣-٢٠١٦)، الذي طورته وزارة التخطيط والتعاون الدولي في عام ٢٠١٣ (الأردن ٢٠١٤أ).

المساهمات المقررة والمحددة وطنياً في الأردن

في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٥، قدم الأردن طوعياً مساهماته المقررة والمحددة وطنياً إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. كما صادق الأردن ووقع على اتفاق باريس للمناخ. وتهدف المساهمات المقررة والمحددة وطنياً إلى تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة في الأردن بنسبة ١٤٪ بحلول عام ٢٠٣٠ (الأردن ٢٠١٦ج). إذ كان قطاع الطاقة أكبر مساهم في انبعاثات الغازات الدفيئة في الأردن. ومن المتوقع أن تنخفض حصتها من ٨١٪ من إجمالي الانبعاثات في عام ٢٠١٢ إلى ٦٩٪ في عام ٢٠٤٠ من خلال جهود الأردن المستمرة لزيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة والطاقة النووية في مزيج الطاقة الحالي (الأردن ٢٠١٧ب).[61]

تم تحديد هدف الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة ١٤٪ بناءً على خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة ١,٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠ في ظل التوافر غير المشروط للتمويل المحلي بنحو ٠,٥ مليار دولار أمريكي، الأمر الذي أمنته الحكومة. هذا بالإضافة إلى الهدف المشروط المتمثل في خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة ١٢,٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠ والمرهون بتوافر الدعم والتمويل الدوليين المقدرين بنحو ٥,٢ مليار دولار أمريكي إضافية. وبناءً عليه، فإن التكلفة الإجمالية المقدرة للوصول إلى هدف الأردن لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة ١٤٪ بحلول عام ٢٠٣٠ هو ٥,٧ مليار دولار أمريكي (الأردن ٢٠١٦ج) (الأردن ٢٠١٧ب).

61 ثاني أكبر مساهم في انبعاثات الغازات الدفيئة في الأردن هو القطاع الصناعي بحصة 12٪ من إجمالي الانبعاثات، ومن المتوقع أن ترتفع حصته بشكل طفيف إلى 13٪ في عام 2040. ومن المتوقع أن تزيد مساهمة قطاع النفايات من 6٪ في عام 2012 إلى 11٪ في عام 2040.

الخطة الوطنية للنمو الأخضر (NGGP)

لقد أدمج التغير المناخي في الخطة الوطنية للنمو الأخضر للأعوام (٢٠١٧-٢٠٢٥)، الذي تم تطويرها من قبل وزارة البيئة وبالتشاور مع أصحاب العلاقة في عام ٢٠١٧. وتعد كدليل مرجعي لتطوير مشاريع النمو الأخضر التي تتوافق مع سياسات الاستثمار الأخضر والتخطيط والتنفيذ.

فالخطة الوطنية للنمو الأخضر خارطة طريق الأردن للانتقال إلى مسار نمو أعلى يتسم بأنه مستدام وأكثر اخضراراً. وللخطة خمسة أبعاد مترابطة للنمو الأخضر: النمو الاقتصادي المستدام، والتنمية الاجتماعية، والقدرة على الصمود، والتنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية، فضلًا عن الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وتجنبها. إذ تشجع الخطة الوطنية للنمو الأخضر كلًا من القطاعين العام والخاص على الاستثمار في الأولويات كالطاقة والمياه والنقل والزراعة (الأردن، وزارة البيئة ٢٠١٧أ).

صندوق حماية البيئة (JEF)

تأسس صندوق حماية البيئة الأردني في عام ٢٠٠٦ بموجب أحكام قانون حماية البيئة الصادر عن وزارة البيئة (الحكومة الأردنية ٢٠١٨). ويكمّل الصندوق نفقات البيئة في الأردن من خلال تقديم الدعم المالي للمشاريع المتعلقة بحماية البيئة والمحافظة عليها. وقد ركز الصندوق على قطاعات معينة تشمل المياه والزراعة والري وإدارة النفايات. يعتمد نموذج الدعم المالي للصندوق بشكل أساسي على تقديم المنح (الأردن ٢٠١٧ أ).

وتشمل صلاحيات الصندوق ما يلي (الأردن، وزارة البيئة ٢٠٢٠):

- دعم أنشطة حماية البيئة والحفاظ عليها وتطوير الممارسات الصديقة للبيئة،
- تعزيز التنمية المستدامة من خلال مبادرات كفاءة الموارد،
- رفع مستوى الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة والتكنولوجيا النظيفة، و
- تعزيز التعاون ونقل المعرفة مع مختلف الجهات المعنية وطنياً وإقليمياً وعالمياً لدعم أنشطة حماية البيئة.

هذا وتسعى وزارة البيئة إلى تغيير آلية الدعم المالي لصندوق حماية البيئة إلى تقديم قروض ميسرة وتمويل متجدد بدلًا من المنح والإعانات (الأردن ٢٠١٧أ). إذ قدم المعهد العالمي للنمو الأخضر مؤخرًا لمحة عامة عن دور الصندوق كأداة تمويل وطنية لمشاريع النمو الأخضر والمناخ، وأكد على قيود رأس المال والموظفين لدى الصندوق التي تحد من مساهمته المحتملة في المستقبل في احتياجات النمو الأخضر في الأردن (المعهد العالمي للنمو الأخضر ٢٠١٩).

السياسة الوطنية للتغير المناخي

في عام ٢٠١٣، تبنت وزارة البيئة وأطلقت السياسة الوطنية للتغير المناخي (NCCP) للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠ وتعد الأولى من نوعها في الأردن والمنطقة، إذ تقدم السياسة إطار عمل توجيهي للأردن، يذكر أن هدفها طويل المدى، كما يلي:

> **"لتحقيق أردن يتسم بأنه استباقي ومقاوم لمخاطر المناخ، والبقاء على اقتصاد منخفض الكربون وبنفس الوقت اقتصاد متنامٍ، وخلق مجتمعات صحية ومستدامة تتمتع بالمرونة، مع موارد مائية وزراعية مستدامة، وأنظمة بيئية مزدهرة ومنتجة في الطريق نحو التنمية المستدامة".**

وتهدف السياسة الوطنية للتغير المناخي إلى تزويد الحكومة بالإرشاد والمساعدة اللازمين لتحقيق أهدافها وأولوياتها الوطنية المتعلقة بالتغير المناخي حول التكيف مع التغير المناخي والتخفيف من حدته من خلال معالجة قضايا كالوعي ونقل التكنولوجيا والتعليم وبناء القدرات (الأردن ٢٠١٣).

اللجنة الوطنية للتغير المناخي (NCCC)

تعتبر اللجنة الوطنية للتغير المناخي (الأردن ٢٠١٧ب)[62] الجهة المالكة للسياسة الوطنية للتغير المناخي. وتشرف على تطبيقها وتنسق وتيسر تقديم المقترحات المقدمة إلى الجهات المانحة لجمع التمويل اللازم لمشاريع التخفيف من التغير المناخي والتكيف معه. ويرأس حالياً اللجنة الوطنية للتغير المناخي وزارة البيئة وتمثل العديد من أصحاب العلاقة، بما فيها الوزارات المعنية، وممثلين عن القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والباحثون والأكاديميون (الأردن ٢٠١٣).

مديرية التغير المناخي

أسست وزارة البيئة عام ٢٠١٤ مديرية التغير المناخي، وقد اعتبرت علامة فارقة في تعزيز الهيكل المؤسسي للتغير المناخي في الأردن. إذ تعمل المديرية كنقطة محورية رسمية لتنسيق وتطوير جميع أنشطة التغير المناخي الوطنية المرتبطة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وهيكل ومبادرات إدارة تغير المناخ العالمي (الأردن ٢٠١٧ب). تهدف مديرية التغير المناخي إلى تعزيز قدرة وزارة البيئة على تنفيذ برنامج السياسة الوطنية للتغير المناخي من خلال تطوير وتحديث استراتيجيات وسياسات وبرامج التغير المناخي ذات الصلة المتعلقة بقابلية التأثر، والتكيف، والتخفيف، ونقل التكنولوجيا والتمويل، من بين جملة أمور (الأردن ٢٠١٤أ).

سياسة التغير المناخي لقطاع مياه مرن واستراتيجية وطنية للمياه

يعاني الأردن من ندرة المياه وقد تفاقمت هذه المشكلة بسبب التغير المناخي والنمو السكاني. الأمر الذي يمكن أن يكون عائقا رئيسياً أمام التنمية المستدامة من خلال تأثيره الضار على الصحة والزراعة والثروة الحيوانية، وبالتالي التأثير على سبل عيش الفئات المستضعفة (الأردن ٢٠١٦أ). كما ويعتبر الأردن أحد أكثر البلدان الأربعة شحاً في المياه في العالم. وعليه، انخفض نصيب الفرد من المياه بشكل حاد من ٣٦٠٠ متر مكعب / سنة في عام ١٩٤٦ إلى ١٤٥ متر مكعب / سنة فقط في عام ٢٠٠٨. ومن المتوقع أن يستمر نصيب الفرد من المياه في الانخفاض ما لم يتم اتخاذ التدابير المناسبة للحفاظ على موارد المياه الحالية وتوليد موارد إضافية (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ٢٠١٧) .

وللتصدي للتأثير الضار لندرة المياه على الاقتصاد، وضعت وزارة المياه والري عدداً من الوثائق المتعلقة بالسياسات بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية للمياه (٢٠١٦-٢٠٢٥) وسياسة تغير المناخ لقطاع مياه مرن في عام ٢٠١٦,[63]

وتهدف الاستراتيجية الوطنية للمياه إلى تطوير قطاع مياه مرن من خلال نهج متكامل لإدارة موارد المياه، وإمدادات المياه المستدامة، وخدمات الصرف الصحي ومياه المجاري، واستخدام المياه لقطاعات معينة تشمل الزراعة والري والصناعة والطاقة. كما تسعى الاستراتيجية إلى تقوية الهيكل المؤسسي للقطاع وتعزيز بناءً القدرات. فضلًا عن تناولها للقضايا المرتبطة باللامركزية والتسويق والمشاركة بين القطاعين العام والخاص (الأردن ٢٠١٦ب).

تعد سياسة التغير المناخي من أجل قطاع مياه مرن جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الوطنية للمياه. فالمبدأ التوجيهي الرئيسي للسياسة هو توفير إطار عمل لتعزيز مرونة جميع القطاعات. تقدم خطة العمل ذات الصلة المفهوم والحلول وآلية التنفيذ، في حين ينم تناول المستويات الثلاثة الرئيسية للمرونة: المثابرة، والقدرة على التكيف، وقابلية التحول (الأردن ٢٠١٦ب).

62 تأسست اللجنة الوطنية للتغير المناخي بقرار من رئيس الوزراء عام 2001.

63 أول استراتيجية وطنية للمياه في الأردن، استراتيجية وسياسات المياه في الأردن (1998)، تبعتها عدة استراتيجيات مثل المياه من أجل الحياة: استراتيجية المياه في الأردن (2008-2022)، والتي تم تطويرها في عام 2008 لتتماشى مع أهداف التنمية للألفية. ومؤخراً، وضعت وزارة المياه والري الاستراتيجية الوطنية للمياه (2016-2025) لضمان مستقبل مستدام لقطاع المياه في الأردن بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

استراتيجية كفاءة الطاقة الوطنية وقانون الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة

نظراً لمحدودية مصادر الطاقة الأولية، وارتفاع الطلب على الطاقة واعتمادها على الواردات بشكل أساسي، أصدر الأردن الاستراتيجية الوطنية للطاقة (٢٠١٥-٢٠٢٥)، والتي تهدف إلى زيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج إمدادات الطاقة الإجمالية. إذ تسعى الاستراتيجية الوطنية للطاقة وخطة العمل الوطنية للطاقة إلى ما يلي:

- زيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج إجمالي إمدادات الطاقة إلى ٦٪ في عام 2017 و ٨٪ في عام 2020 و ٩٪ في عام 2025 (حلول الطاقة المتجددة لمنطقة البحر المتوسط 2019).
- رفع اعتمادها على مصادر الطاقة المحلية إلى ٢٥٪ بحلول عام 2015 وإلى ٣٩٪ بحلول عام 2020 (الأردن 2016ج).

في عام ٢٠١٢، أصدر الأردن قانون الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة (الأردن ٢٠١٢). ثم تعدل القانون في عام ٢٠١٤، إذ يضع القانون إطاراً تنظيمياً جديداً لقطاع الطاقة، ويضمن التعاون بين الجهات المعنية العاملة مع وزارة الطاقة والثروة المعدنية (MEMR). ويدعم القانون تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لكفاءة الطاقة ويعزز استخدام الطاقة المتجددة في الأردن. ويهدف القانون على وجه التحديد إلى ما يلي:

- استغلال مصادر الطاقة المتجددة الجديدة لحماية إمدادات الطاقة الوطنية،
- رفع كفاءة الطاقة،
- تقليل الاستهلاك، وأخيراً
- المساهمة في حماية البيئة (الأردن 2012)..

كما يعزز القانون مشاركة القطاع الخاص والاستثمار في قطاع الطاقة من خلال السماح للمستثمرين بتحديد وتطوير المشاريع المتعلقة بالكهرباء، وتوفير قائمة أسعار مطورة بعناية لمختلف تقنيات الطاقة المتجددة، وتقديم حوافز ضريبية تمنح إعفاءات لأنظمة الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وتقنياتها (الأردن ٢٠١٧ب).

صندوق الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (JREEEF)

أنشأ صندوق الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (JREEF) من قبل وزارة الطاقة والثروة المعدنية بموجب أحكام قانون الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. هذا، وللصندوق مصادر تمويل من الحكومة علاوة على المنح والتمويل من الجهات المانحة من شركاء التنمية وكذلك الدعم المقدم من البنوك. ويتمثل الهدف الرئيسي لصندوق الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في تسهيل الترويج لكل من الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة لتلبية الأهداف المحددة في استراتيجية الطاقة الوطنية وخطة العمل. ويقدم الصندوق الدعم من خلال هيكل الائتمان المتجدد، والمنح المباشرة، وتمويل رأس المال، والمساعدة الفنية الموجهة بشكل أساسي إلى قطاعي السياحة والسكن، والهيئات العامة والشركات الصغيرة والمتوسطة (الأردن ٢٠١٧أ).

خطة التكيف الوطنية (NAP)

في عام ٢٠١٧، أطلقت خطة العمل الوطنية من قبل مديرية التغير المناخي التابعة لوزارة البيئة، وهي نقطة الاتصال الحكومية لتنسيق ما يتعلق بالتغير المناخي والتخطيط الوطني للتكيف في الأردن. ويهدف نهج خطة العمل الوطنية إلى "تحقيق أردن مقاوم لمخاطر المناخ مع خلق مجتمعات صحية ومستدامة قادرة على الصمود والوصول لموارد مائية وزراعية مستدامة". إذ تضع خطة التكيف الوطنية خارطة طريق لتنفيذ خطط التكيف في جميع القطاعات في الأردن. وبناءً على عملية التقييم والاستعراض، فمن المتوقع أن تقدم نظرة عامة شاملة على جميع أنشطة التكيف الوطنية، والتكلفة التقديرية لجميع الاحتياجات المالية ذات الصلة، ونظام الرصد والإبلاغ لتقييم التقدم على المستوى الوطني (خطة التكيف الوطنية جلوبال نتورك ٢٠١٩).

التدفقات المالية الموجهة للتخفيف من حدة التغير المناخي والتكيف معه في الأردن

وفقاً للسياسة الوطنية للتغير المناخي (٢٠١٣-٢٠٢٠)، فقد قدرت تكاليف التخفيف من التغير المناخي ستصل إلى حوالي ٣,٥ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٠، في حين أن هناك حاجة إلى ١,٥ مليار دولار أمريكي كحد أدنى للتكيف مع التغير المناخي، وتحديداً للمشاريع الكبرى في مجال المياه والصناعة. وقطاعات الطاقة (الأردن ٢٠١٣). ووفقاً لتقرير التحديث الأول للأردن لفترة السنتين، والمقدم إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٧، تم تخصيص ٠,٥٪ فقط من الميزانية العامة لتمويل المشاريع في قطاع البيئة، وهذا يختلف عن الاستثمار في البنية التحتية المنفذة في قطاعي الطاقة والمياه (الأردن ٢٠١٧ب).

لقد حددت الحكومة الأردنية القطاعات التي ستستهدفها لتمويل مشاريع التخفيف والتكيف مع التغير المناخي. فاستناداً إلى المساهمات المحددة والمقررة وطنياً، تركز إجراءات التخفيف على عدد من القطاعات بما في ذلك: الطاقة، والنقل، وإدارة النفايات، والصناعة، والمياه، فضلًا عن الزراعة والأمن الغذائي. إذ تشير التقديرات إلى أن قطاع الطاقة يحتاج إلى أكثر من ٥ ملايين دولار أمريكي لتحقيق هدف التخفيف المشروط (الأردن ٢٠١٧ب). أما بالنسبة للتكيف، فإن القطاعات التي يتم التركيز عليها هي: المياه، والصحة، والتنوع البيولوجي، والنظم البيئية والمناطق المحمية، فضلًا عن الزراعة والأمن الغذائي (الأردن ٢٠١٦ج).

وقد حدد **تقرير الأردن الأول الذي يقدم كل سنتين إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن** تغير المناخ التدفقات المالية من المصادر الوطنية والدولية والخاصة. وتشمل هذه المساعدات التقنية، والتمويل، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات. وتشمل الأموال المنح ومساهمات الميزانية والقروض الميسرة المخصصة لأغراض التنمية المستدامة بشكل عام وليست بالضرورة مخصصة بالكامل لتمويل الأنشطة المرتبطة المناخ (أنظر الجدول ٦).

تتطلب إجراءات وبرامج كل من التخفيف والتكيف موارد مالية كبيرة. إذ تأتي غالبية مصادر التمويل للقطاع البيئي في الأردن من الوكالات الدولية المانحة. وتشمل مصادر التمويل الدولية التالي:

- **البنوك التنموية،** بما في ذلك الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، وبنك التنمية الألماني (KfW)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والاتحاد الأوروبي (EU). والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.
- **مساعدات مباشرة** لأغراض محددة، مثل المساعدات المالية من صندوق أبوظبي للتنمية الاقتصادية، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بحوالي مليار دولار أمريكي معونة سنوية تستهدف تطوير البنية التحتية للمياه في الأردن، وحساب تحدي الألفية الذي يمتد لحوالي 275 مليون دولار أمريكي سنوياً مع التركيز على برامج ترشيد المياه ومعالجتها.
- **التمويل المتخصص للمناخ**، مثل (مرفق الأردن للتمويل المستدام) الذي تم إنشاؤه بين البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وبنك الاستثمار الأوروبي، وبنك التنمية الألماني، وبدعم من منح الاتحاد الأوروبي، بتمويل تجريبي قدره 34.5 مليون يورو.
- **وقد جذبت المشاريع الخضراء للتمويل التجاري أو الخاص** تمويل الديون من القطاع المصرفي التجاري في الأردن، لا سيما في قطاع الطاقة (كفاءة الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة).
- **تمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ** كصندوق المناخ الأخضر

وتشمل مصادر التمويل المحلية الموجهة لمشاريع النمو الأخضر مساهمات الميزانية من الوزارات المعنية، كوزارة البيئة ووزارة المالية، ودعم من شركاء التنمية (الأردن ٢٠١٧ب). وتشمل المصادر المحلية الأخرى ما يلي:

- **مؤسسة الإقراض الزراعي**: وهو جهة إقراض شبه حكومية تابعة لوزارة الزراعة، تركز على دعم المزارعين، وأيضاً
- **مؤسسات محلية أخرى،** بما في ذلك الشركة الأردنية لضمان القروض، وهي خطة ضمان قروض تركز على إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتمويل المنح المتاح من خلال المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية وغرفة صناعة عمان، من بين جهات أخرى، والقروض الممنوحة من خلال صندوق تنمية المحافظات والبنك المركزي الأردني.

هذا بالإضافة إلى الصناديق الوطنية المخصصة مثل الصندوق الأردني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (JREEEF) وصندوق حماية البيئة الذين ذكرا سابقاً.

صناديق المناخ العاملة في الأردن: مشاريع مختارة

صندوق التكيف (AF)

قدم صندوق التكيف للأردن منحاً تصل إلى ٩,٢٣ مليون دولار أمريكي لتمويل "زيادة قدرة المجتمعات الفقيرة والضعيفة على الصمود أمام تأثيرات التغير المناخي في الأردن من خلال تنفيذ مشاريع مبتكرة في مجال المياه والزراعة لدعم التكيف مع التغير المناخي".

يهدف هذا المشروع إلى تكييف القطاع الزراعي مع المخاطر والمشاكل المتعلقة بالتغير المناخي والمرتبطة بندرة المياه وقضايا الأمن الغذائي. وتشمل الآليات دعم السياسات ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات والتدريب وإدارة المعرفة (صندوق التكيف ٢٠١٥).

كما دعم صندوق التكيف، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مشروعاً في كل من الأردن ولبنان بمنحة إجمالية بلغت ١٤ مليون دولار أمريكي. ويهدف هذا المشروع إلى زيادة قدرة النازحين والمجتمعات المضيفة على الصمود أمام تحديات المياه المتعلقة بالتغير المناخي في المستوطنات الحضرية المضيفة. سيتم تنفيذ ذلك من خلال ما يلي (صندوق التكيف ٢٠٢٠):

- إدارة مخاطر التغير المناخي وأوجه الضعف في المناطق الحضرية المتعلقة بندرة المياه والنمو السكاني الحضري،
- تعزيز التقنيات القابلة للتكرار للتوسع في حصاد المياه وإمداداتها غير التقليدية،
- زحسين الوعي وتعزيز القدرة على الاستجابة للتغير المناخي للحفاظ على وتكرار أنظمة حصاد المياه والإمداد المائي والري المرنة، وأخيراً
- تحسين المعرفة والسياسات واللوائح لتعزيز المرونة الحضرية

الشراكة من أجل جاهزية السوق (PMR)

قدمت الشراكة من أجل جاهزية السوق، بالتعاون مع البنك الدولي، منحة للأردن بقيمة ٣ ملايين دولار أمريكي لمساعدة الحكومة في إنشاء إطار متكامل للمراقبة والإبلاغ والتحقق (MRV) في القطاعات المستهدفة، وكذلك التخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة من خلال تعزيز القدرة التقنية لأصحاب العلاقة في القطاعين العام والخاص. فوفقاً لمشروع الشراكة من أجل جاهزية السوق لعام ٢٠١٩، تم اقتراح علامة التغير المناخي لإدراجها في نظام إدارة الاستثمارات العامة بوزارة المالية للمساعدة في تحديد المشاريع المتعلقة بالمناخ والتي اقترحتها الجهات الحكومية المختلفة.

ويتم حالياً تطوير منصة تمويل رقمية للطاقة النظيفة بالتنسيق مع البنك المركزي الأردني ومكتب المعلومات الائتمانية، وشركاء التنمية، وممثلي القطاع المالي. كما دعمت الشراكة من أجل جاهزية السوق وزارة البيئة في صياغة لائحة التغيرات المناخية لدعم جهود الحكومة والمراقبة والإبلاغ والتحقق، والتي تم تقديمها إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها (الشراكة من أجل جاهزية السوق ٢٠١٩).[64]

64 تعد الشراكة من أجل جاهزية السوق (PMR) منتدى للابتكار والعمل الجماعي وصندوق لدعم بناءً القدرات لتوسيع نطاق التخفيف من آثار التغير المناخي.

صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (MDG)

دعم صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية برنامجاً واحداً مشتركاً في الأردن خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣ بميزانية إجمالية قدرها ٤ ملايين دولار أمريكي. وكان الهدف الرئيسي للبرنامج هو الحد من مخاطر ندرة المياه والتهديدات الأخرى للتغيرات المناخية على الصحة والأمن الغذائي والإنتاجية، للحفاظ على إنجازات التنمية البشرية في الأردن والنمو من خلال التركيز على احتياجات التكيف طويلة الأجل. إذ يهدف المشروع المشترك على وجه التحديد إلى الأمور التالية:[65]

- تأسيس وصول مستدام إلى مصادر إمدادات المياه المحسنة، وأيضاً
- تعزيز القدرة على التكيف لحماية الصحة والأمن الغذائي

صندوق المناخ الأخضر (GCF)

دعم صندوق المناخ الأخضر مشروعين يستهدفان كلًا من التخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معه في عدد من البلدان بما في ذلك الأردن. المشروع الأول، مرفق المدن الخضراء، ويشمل تسعة بلدان، هي: جورجيا، والأردن، وجمهورية مولدوفا، وأرمينيا، وتونس، ومنغوليا، وصربيا، ومقدونيا الشمالية، وألبانيا. إذ يسعى المشروع إلى مساعدة المدن على الانتقال إلى تنمية حضرية منخفضة الكربون ومقاومة للمناخ.

بينما يركز مشروع الصندوق المناخ الأخضر الثاني على تسهيلات تمويل الطاقة المستدامة. وقد شارك البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وصندوق المناخ الأخضر في تمويل برنامج لتعزيز تمويل القطاع الخاص للمناخ من خلال المؤسسات المالية المحلية في عدد من البلدان، بما في ذلك أربعة بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، هي: مصر، والمغرب، وتونس، والأردن إلى جانب جورجيا، وأرمينيا، وجمهورية مولدوفا، ومنغوليا، وطاجيكستان، وصربيا. وقد استخدم كلا المشروعين تمويلًا بديونٍ من صندوق المناخ الأخضر وصلت إلى ٤٨١,٣ مليون دولار أمريكي، مع قروض تصل إلى ٤٢١,١ مليون دولار أمريكي ومنح تصل إلى ٦٠,٢ مليون دولار أمريكي (صندوق المناخ الأخضر ٢٠١٦) (صندوق المناخ الأخضر ٢٠١٨).

صندوق التكنولوجيا النظيفة (CTF)

في عام ٢٠٠٩، اقترح صندوق التكنولوجيا النظيفة مشروعاً لتسريع النشر العالمي للطاقة الشمسية المركزة (CSP) من خلال الاستثمار في برامج توسعة الطاقة الشمسية المركزة في خمسة بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، هي: الجزائر، ومصر، والأردن، والمغرب، وتونس. ووفقاً للتحديث الأخير في عام ٢٠١٤، خصص صندوق التكنولوجيا النظيفة في البداية تمويلاً بقيمة ٧٥٠ مليون دولار أمريكي تم تخفيضه بعد ذلك ليصل إلى ٥٤٣ مليون دولار أمريكي فقط نتيجة عدم اليقين وسط الاضطرابات السياسية في المنطقة. ويشمل ذلك مبلغ ٥٠ مليون دولار أمريكي من التمويل المخصص للأردن (صندوق التكنولوجيا النظيفة ٢٠١٤).

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)

يدعم الصندوق الجهود الوطنية للتخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معه في الأردن من خلال ما يلي:

- التركيز على التنمية الريفية،
- تحسين الوصول إلى الخدمات والأسواق المالية،
- زيادة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي،
- توسيع نطاق فرص العمل،
- تمكين النساء والشباب من تطوير مشاريع صغيرة لتحسين سبل عيشهم..

يهدف برنامج الاستراتيجية الشاملة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى زيادة دخل المجتمعات الريفية، وتقليل تعرضها لمخاطر التغير المناخي من خلال استهداف صغار المزارعين، والعاطلين عن العمل، والمعدمين في المناطق الريفية. ولدى الصندوق تسعة مشروعات تعمل في الأردن بإجمالي تمويل منه يصل إلى ١٠٤ ملايين دولار أمريكي ويستفيد منها أكثر من ٩٠ ألف أسرة.

65 تم تنفيذ هذا المشروع بالاشتراك مع عدد من الوكالات الأممية بما في ذلك اليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية

العراق

سياسة تمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ في العراق والمشهد المؤسسي

قد عانى العراق من تحديات اقتصادية وسياسية وبيئية وأمنية كبيرة خلال السنوات الماضية. علاوة على ذلك أدى التغير المناخي إلى ارتفاع درجات الحرارة، وانخفاض هطول الأمطار، وزيادة ندرة المياه والتملح، والعواصف الترابية والرملية، مما أدى إلى تفاقم هذه الصعوبات. من المتوقع أن يكون للتغير المناخي تداعيات خطيرة على مستقبل البلاد من المياه والغذاء والصحة والضمان الاجتماعي وذلك من خلال تأثيره السلبي على موارد المياه المحدودة، وانخفاض الإنتاج والإنتاجية الزراعية. فالزراعة مصدر مهم لكسب العيش لنحو ٢٥٪ من سكان العراق (هولندا ٢٠١٨).

يدرك العراق أهمية معالجة آثار التغير المناخي. على الرغم من السنوات الطويلة التي قضاها في عدم الاستقرار السياسي والحروب والعقوبات المفروضة عليه، إلا أنه حرص على الانضمام إلى المجتمع البيئي الدولي. وفي عام ٢٠٠٣، تم إنشاء وزارة البيئة (MOE) لتطوير وتنفيذ سياسة الدولة لحماية وتحسين جودة البيئة، وتعزيز الوعي البيئي، وتخفيف الآثار السلبية للتغير المناخي (هولندا ٢٠١٨).

إذ تتعاون وزارة البيئة مع شركاء التنمية الدوليين وتعمل على تعزيز إدارتها للبيئة وحمايتها، مع ضمان الامتثال للمعاهدات الدولية، ورفع قدرات السلطات الوطنية على الإدارة البيئية الفعالة، وإدارة الموارد المتجددة والطبيعية وكذلك مواجهة تحديات التغير المناخي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٦).[66]

كما وصل العراق إلى العديد من الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف (MEAs) وانضم إلى اتفاقية فيينا، وبروتوكول مونتريال لحماية طبقة الأوزون في عام ٢٠٠٨ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٦). بالإضافة إلى ذلك، أصبح العراق عضواً في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لمكافحة التصحر في عام ٢٠٠٩، وعضواً في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. كما صادق العراق على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو في عام ٢٠٠٩ (هولندا ٢٠١٨). وفي ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٦، وقع العراق اتفاق باريس بشأن تغير المناخ (هولندا ٢٠١٨)، ولا يزال التصديق جارياً (صندوق المناخ الأخضر ٢٠١٩ب).

66 اندمجت وزارة البيئة مع وزارة الصحة في عام 2015، لتصبح وزارة الصحة والبيئة.

يذكر أن وزارة البيئة قد عملت مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وصندوق البيئة العالمية (GEF) لإعداد المساهمات المقررة والمحددة وطنياً في العراق لاتفاقية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) لعام ٢٠١٥، والتي تم تقديمها بحلول نهاية عام ٢٠١٥ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٦). كما عملت مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق البيئة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) لإعداد وتقديم الإبلاغ الوطني الأولي للعراق إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٦ (العراق ٢٠١٦).

إذ تعمل وزارة البيئة كحلقة وصل وطنية بين أصحاب العلاقة الوطنيين والدوليين، بما في ذلك وزارة الموارد المائية، ووزارة الزراعة، فضلًا عن الكيانات الحكومية الأخرى ؛ والشركاء في التنمية كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة لإجراء دراسات حول القضايا المتعلقة بالتغير المناخي. وتشمل هذه الدراسات دراسات حول ظاهرة العواصف الترابية المتكررة، وإدارة مخاطر الجفاف والتصحر لدراسة تأثيرها على القطاعات الحيوية كالمياه والزراعة والصحة (العراق ٢٠١٦).

قانون حماية وتحسين البيئة

يقدم قانون حماية وتحسين البيئة[67] الإطار الفني والقانوني لعمليات وزارة البيئة وواجباتها ومسؤولياتها. إذ يحتوي على أحكام تحمي الناس والبيئة والتنوع البيولوجي من تلوث الهواء والماء والتربة، وله أحكام أخرى تتعلق بالرقابة على البيئة، وعقوبات على الأنشطة الملوثة (العراق ٢٠١٦).

اللجان الوطنية للتغير المناخي واللجنة الوطنية الدائمة

أنشأت وزارة البيئة لجنة وطنية لكل اتفاقية من الاتفاقيات المصدق عليها لإظهار التزامها القوي بالاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، ولضمان المتابعة المناسبة والوفاء بالتزاماتها الدولية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٦). وقد أنشأت وزارة البيئة وحدة وطنية للتغير المناخي ضمن إدارتها الفنية للإشراف على القضايا المتعلقة بالمناخ، والتنسيق مع أصحاب العلاقة على المستويين الإقليمي والدولي، كما أخذت على عاتقها بناءً القدرات والتدريب اللازمين (العراق ٢٠١٦). وفي عام ٢٠١١، أنشأت اللجنة الوطنية الدائمة لتغير المناخ لمتابعة تطوير وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية. ويرأس اللجنة الدائمة وزير الصحة والبيئة. أما عن أعضائها فتضم ممثلين من المجموعة الاستشارية لرئيس الوزراء والوزارات ذات الصلة والبلديات والمؤسسات البحثية (صندوق المناخ الأخضر ٢٠١٩ب) (العراق ٢٠١٦).

خطة التنمية الوطنية (2018-2022)

تهدف خطة العراق للتنمية الوطنية تحقيق نمو مستدام ومتوازن، وعدالة اجتماعية، وبيئة خالية من التلوث. وتشمل المحاور التالية:

- إرساء أسس الحوكمة الرشيدة،
- تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد،
- تخفيض معدلات الفقر والبطالة، وأخيراً
- التعافي بعد الأزمة، وإعادة الإعمار في معظم المناطق المتضررة.

وتسترشد خطة التنمية الوطنية بالسياسات والاستراتيجيات القطاعية التي تستند في المقام الأول إلى تنمية رأس المال البشري، وإنشاء اقتصاد مسؤول اجتماعياً يكون قادراً على حشد موارده الشحيحة واستخدامها على النحو الأمثل لتحسين نوعية الحياة في بيئة آمنة تتسم بالاستقرار والاستدامة. وتؤكد خطة التنمية الوطنية (٢٠١٨-٢٠٢٢) وخطط التنمية السابقة على أهمية تضمين الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية في إطار التخطيط التنموي في العراق (العراق ٢٠١٨).

67 القانون رقم 27/ 2009.

الاستراتيجية الوطنية لحماية بيئة العراق وخطة العمل التنفيذية للفترة (2013 – 2017)

في عام ٢٠١٢، طورت وزارة البيئة أول استراتيجية وطنية بيئية وخطة عمل في العراق بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية. إذ كان الغرض منها تطوير أساليب التخطيط والتنفيذ المستدامة لحماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية في العراق. وتقدم الاستراتيجية الوطنية لحماية بيئة العراق وخطة العمل التنفيذية مرجعاً استراتيجياً لما يلي:

- تطوير وتنفيذ السياسات والخطط وبرامج العمل البيئية،
- تحديد الأولويات ومجالات المشاكل والأسباب، وأخيراً
- فرز تدخلات السياسات المحتملة قصيرة وطويلة الأجل والحلول لمواجهة تحديات التغير المناخي الوطنية (العراق 2012).

وتبني الاستراتيجية الوطنية لحماية بيئة العراق وخطة العمل التنفيذية على المحاور الخمسة للاستدامة البيئية والمنصوص عليها في خطة التنمية الوطنية للعراق (٢٠١٠-٢٠١٤)، وهي: الحد من تلوث الهواء، وتلوث المياه، وتدهور التربة، والنفايات، والنفايات الصلبة، والتصحر. كما وتتناول الأهداف الرئيسية لدمج حماية البيئة وإدارتها، بما في ذلك الأمور التالية (العراق ٢٠١٢):

- حماية وتحسين جودة الهواء،
- حماية وتحسين جودة المياه،
- الحد من تدهور الأراضي والتصحر،
- الحفاظ على البيئة الساحلية والبحرية،
- الحفاظ على الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري،
- تطوير وتحسين إدارة النفايات،
- تقليل التلوث النفطي،
- دمج إدارة المواد الكيميائية الخطرة،
- الحد من التلوث الإشعاعي، وأخيراً
- وضع إطار قانوني ومؤسسي.

تتكون خطة العمل التنفيذية للاستراتيجية من البرامج والمشاريع الوطنية لحماية البيئة وتحسينها، والتي تقدر بأكثر من ٦٥ برنامجاً تغطي أكثر من ١٥٠ مشروعاً، تم تطويرها بالتوافق مع خطة التنمية الوطنية. وتهدف إلى تنفيذ الأهداف الرئيسية العشرة للاستراتيجية بالتعاون مع أصحاب العلاقة المعنيين، بما في ذلك الجهات الحكومية وغير الحكومية، والمؤسسات الخاصة، تحت إشراف وزارة البيئة المسؤولة عن تنسيق ومتابعة وتقييم تنفيذ الخطة (العراق ٢٠١٢).[68]

المساهمات المقررة والمحددة وطنياً في العراق

في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٥، قدم العراق مساهماته المقررة والمحددة وطنياً إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وحدد هدفاً لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG) عند ٩٠ مليون طن متري من ثاني أكسيد الكربون. وهذا أقل بنسبة ١٤٪ تقريباً من قاعدة انبعاثاته المعتادة بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٣٥. ويتكون هدف الخفض بنسبة ١٤٪ مما يلي:

- تحقيق 13% من خلال تنفيذ 27 مشروعاً (بشرط تلقي الدعم المالي والفني الدولي)
- تحقيق 1% من خلال تنفيذ 15 مشروعاً (غير مشروط وتمول من موارد العراق الخاصة) (العراق 2015)

علماً أن مساهمات العراق المقررة والمحددة وطنياً لا تتضمن تقديراً إجمالياً للتكلفة لاحتياجات التخفيف والتكيف الوطنية الخاصة به، باستثناء بعض مشاريع التكيف في إدارة المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي والزراعة (الري) التي تقدر بأكثر من ١١ مليار دولار أمريكي و ٨٠ مليار دولار أمريكي و ٤٥ مليار دولار أمريكي على التوالي. ولم يتم تحديد

68 تغطي المشاريع عدداً من القطاعات كالزراعة، والصناعة، والنقل، والاتصالات، والمباني والخدمات إضافةً إلى التعليم.

أي تقدير للتكلفة لتدابير التكيف في قطاعات أخرى كالغابات، والإدارة المستدامة للأراضي، والزراعة الذكية مناخياً، و الحفاظ على المياه وإعادة استخدامها، والسياحة، والخدمات الصحية، ومكافحة الأمراض. وعلى نحو مشابه، لم يتم الخروج بتقدير لتكلفة إجراءات التخفيف اللازمة في القطاعات التالية: الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والصناعة، والنفط والغاز، والنقل العام، والطيران، والسكك الحديدية، والحفاظ على البيئة والمباني (العراق ٢٠١٥).

خطة التكيف الوطنية (NAP)

لقد أشار العراق في مساهماته المقررة والمحددة وطنياً إلى نيته في تطوير استراتيجية وخطة عمل وطنية للتكيف مع التغير المناخي، والعمل على استراتيجيات وطنية للقطاعات الأكثر ضعفاً كالمياه والزراعة (العراق ٢٠١٥). وستتولى وزارة البيئة تطوير الاستراتيجية، وستأخذ في عين الاعتبار البعد الإقليمي لندرة المياه في البلدان المجاورة (العراق ٢٠١٦).

وقد بدأ العراق مؤخراً بإعداد خطته الوطنية للتكيف. ويهدف إلى تطوير قدرة البلد على التكيف مع الآثار الضارة للتغير المناخي من خلال تعزيز مرونة القطاعات الأكثر ضعفاً، وزيادة الوعي والجاهزية بين الفئات الأكثر تضرراً، لا سيما فقراء الأرياف والنساء والشباب. إذ يطور العراق الخطة بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP). التي سيتم تمويلها من خلال صندوق المناخ الأخضر (GCF) على مدى ثلاث سنوات بتكلفة تقديرية تبلغ ٢,٥ مليون دولار أمريكي. ويهدف المشروع إلى تعزيز القدرات المؤسسية والمالية والتقنية للسلطات الوطنية لتلبية احتياجات التكيف على المدى المتوسط والطويل في العراق، مع ضمان دمج التكيف مع التغير المناخي في إطار التخطيط الوطني (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠٢٠).

الخطة الاستراتيجية لموارد المياه والأراضي في العراق (SWLRI)

في عام ٢٠١٥، طورت وزارة الموارد المائية الخطة الاستراتيجية لموارد المياه والأراضي في العراق، وقد حددت أهدافاً لتحقيق الاستخدام المستدام والأمثل للأراضي وإمدادات المياه وضمان الإدارة المتكاملة للموارد المائية. هذا بالإضافة إلى تحديث الأولويات الوطنية للاستثمار في البنية التحتية للقطاعات ذات الصلة. وعليه، طور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إطار عمل استراتيجي لتزويد العراق بالمساعدة الفنية لتطوير قدرته المؤسسية والإدارة المتكاملة للمياه. وتعتمد الخطة الاستراتيجية لموارد المياه والأراضي في العراق على خطط المياه الوطنية السابقة، كالخطة الوطنية للمياه التي تم تطويرها في عام ٢٠٠٥ بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) (العراق ٢٠١٦) (معهد العراق للطاقة ٢٠١٨)

الاستراتيجية الوطنية المتكاملة (2013-2030)

تم تطوير الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة (INES) من قبل لجنة وطنية، أنشأتها اللجنة الاستشارية لرئيس الوزراء، وقد تضمنت ممثلين عن وزارات النفط، والكهرباء، والتخطيط، والمالية، والبيئة، والتعدين، والصناعة. ويكمن الهدف الرئيسي للاستراتيجية في وضع خطة لتطوير موارد الطاقة في العراق. كما وتنص رؤية الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة على: "تطوير قطاع الطاقة بطريقة متماسكة ومستدامة وصديقة للبيئة لتلبية احتياجات الطاقة المحلية، وتعزيز نمو الاقتصاد الوطني المتنوع، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين العراقيين، وخلق فرص العمل، ووضع العراق في كلاعب رئيسي في أسواق الطاقة الإقليمية والعالمية ". (العراق ٢٠١٦) (البنك الدولي ٢٠١٣).

التدفقات المالية الموجهة للتخفيف من حدة التغير المناخي والتكيف معه في العراق[69]

يأتي جزء كبير من تمويل جهود التخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معه في العراق من الجهات التالية:

- صندوق المناخ الأخضر،
- صندوق التكيف، و
- صندوق البيئة العالمية،
- مع دعم مالي وفني إضافي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ويأتي أكبر تمويل من صندوق التكيف مع دعم إجمالي يصل إلى ١٠ ملايين دولار أمريكي، يليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي قدم للعراق ٦,٥ دولار أمريكي. أما صندوق البيئة العالمية فقد دعم العراق بمشروعين بلغت تقديرات التكلفة الإجمالية لهما حوالي ٥,٣ مليون دولار أمريكي، بينما بلغت التدفقات المالية لصندوق المناخ الأخضر بنحو ٣,٦٤ مليون دولار أمريكي لتنفيذ ثلاثة مشاريع في العراق (صندوق التكيف ٢٠١٨أ) (صندوق المناخ الأخضر ٢٠١٩أ) (صندوق المناخ الأخضر ٢٠١٩ب) (صندوق المناخ الأخضر ٢٠١٧ج) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٨أ).

صناديق المناخ العاملة في العراق: مشاريع مختارة

صندوق التكيف (AF)

قدم صندوق التكيف دعمه في مشروع بناءً المرونة في القطاع الزراعي في العراق (التغير المناخي في العراق) بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) وبمنحة إجمالية قدرها ١٠ مليون دولار أمريكي. إذ يعالج هذا المشروع أحد معوقات التنمية الرئيسية في العراق - زيادة ندرة مياه الري. ويهدف على وجه الخصوص إلى تعزيز المرونة الزراعية والبيئية والاجتماعية في مواجهة التغير المناخي في أربع محافظات، هي – المثنى، والقادسية، وميسان، وذي قار - من خلال تعزيز توافر المياه وكفاءة استخدامها. كما يعزز أنظمة وتقنيات الإنتاج التكيفية في قطاع الزراعة لتحسين سبل عيش الأسر الريفية والأمن الغذائي. إذ يعتمد المشروع على عنصرين رئيسيين، هما: تعزيز الاستثمارات المقاومة للمناخ، وتطوير القدرات الوطنية لدمج التكيف مع التغير المناخي والحد من المخاطر في أطر التخطيط والإنتاج في القطاع (صندوق التكيف ٢٠١٨أ).

صندوق المناخ الأخضر (GCF)

دعم الصندوق المناخ الأخضر ثلاثة مشاريع في العراق، بتكاليف تمويل إجمالية تقدر بنحو ٣,٦ مليون دولار أمريكي. يوفر مشروع الصندوق المناخ الأخضر الأول، والذي تم تنفيذه بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تمويلًا يصل إلى ٢,٦ مليون دولار أمريكي. ويهدف إلى تطوير القدرة الوطنية للعراق لدفع عملية إعداد خطة التكيف الوطنية (NAP) من خلال توسيع الدعم المؤسسي والمالي والفني. كما يستهدف دمج احتياجات التكيف على المدى المتوسط والطويل في إطار التخطيط في العراق. وسيمكن المشروع من تحديد أنشطة الدعم المطلوبة والتخطيط لها، بالإضافة إلى التعاون متعدد القطاعات لضمان التنسيق المناسب لكل من عمليات صياغة وتنفيذ خطة التكيف الوطنية. وسيتم تحقيق ذلك من خلال تحديد مجالات حشد الموارد، والثغرات في القدرات المؤسسية، مع اقتراح الحلول وآليات المتابعة (صندوق المناخ الأخضر ٢٠١٩ب).

هذا ويسعى المشروع الثاني للصندوق الأخضر للمناخ إلى تزويد العراق بالإرشادات الفنية والمساعدات اللازمة لدعم تطوير تقييم شامل للاحتياجات التكنولوجية (TNA) وخطة العمل التنفيذية. وسيتم تنفيذ هذا العمل بالتعاون مع مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ من خلال منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو). ويهدف التقييم الشامل للاحتياجات التكنولوجية إلى تصنيف وإعطاء الأولوية لتقنيات التخفيف والتكيف الوطنية، بما يتوافق مع المساهمات المقررة والمحددة وطنياً في العراق عبر قطاعات كالمياه، والطاقة، والزراعة، والنفط والغاز. ويصل إجمالي التمويل المطلوب لهذا المشروع إلى ٣٧٣,٥ ألف دولار أمريكي (إطار التعاون العالمي ٢٠١٩ج).

69 تجدر الإشارة إلى أن العراق لم يعد تقريراً لكل سنتين من أجل تقديمه إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

ويهدف المشروع الثالث للصندوق الأخضر للمناخ إلى تعزيز الجاهزية الوطنية للعراق بتعزيز قدرته على الوصول بكفاءة وإدارة وتتبع تمويل المناخ، مع الالتزام بقواعد ومتطلبات تمويل صندوق المناخ الأخضر. ويستهدف المشروع عدداً من الأهداف الرئيسية، بما فيها

- إنشاء سلطة وطنية متخصصة تحت قيادة الصندوق،
- تعزيز مشاركة وانخراط أصحاب العلاقة، وأخيراً
- تقييم الاحتياجات الوطنية وتحديد أولوياتها مع اتباع معايير الاعتماد الخاصة بصندوق المناخ الأخضر.

تقدر تكلفة المشروع بحوالي ٠,٦٧ مليون دولار أمريكي (صندوق المناخ الأخضر ٢٠١٧ج).

صندوق البيئة العالمية (GEF)

دعم صندوق البيئة العالمية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعين للتخفيف من آثار التغير المناخي على قطاعي البيئة والطاقة في العراق. ويقدر إجمالي المنح المقدمة بنحو ٥,٣ مليون دولار أمريكي. إذ يهدف المشروعين إلى تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة في العراق من خلال إظهار وتحفيز تطبيق تكنولوجيا الطاقة الشمسية الكهروضوئية لتلبية جميع احتياجات الطاقة للمكاتب، والشركات الصغيرة، والمساكن وخدمات المدن الصغيرة في مدينة بغداد، وتعزيز الحد من انبعاثات الكربون من خلال كفاءة تقنيات الطاقة (صندوق البيئة العالمية ٢٠١٤) (صندوق البيئة العالمية ٢٠١٩).

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

يتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة العراقية منذ عام ٢٠٠٩ على إدارة مخاطر الكوارث لتقديم الدعم الفني اللازم ولضمان التنسيق متعدد القطاعات بين أصحاب العلاقة الوطنيين في إطار مشروع تطوير قدرات إدارة مخاطر الكوارث، الذي تقدر تكلفته الإجمالية بنحو ٦,٥ مليون دولار أمريكي. ويركز المشروع على ما يلي:

- تطوير آليات الإنذار المبكر،
- تحسين استجابة أصحاب العلاقة للطوارئ، وأخيراً
- رفع مستوى الوعي والاستعداد لدى المجتمعات الضعيفة للتعامل مع المخاطر والأخطار.

وقد قدم المشروع أيضاً للعراق المساعدة الفنية في إعداد إطار تشريعي لإدارة مخاطر الكوارث ذات الصلة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٨أ) (هولندا ٢٠١٨).

تونس

سياسة تمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ في تونس والمشهد المؤسسي

تعتبر تونس من أكثر الدول تأثراً بالتغير المناخي في المنطقة نتيجة ارتفاع درجات الحرارة وارتفاع منسوب مياه البحر وانخفاض هطول الأمطار والظروف الجوية المتطرفة كالفيضانات والجفاف. كل ذلك زاد من تعرض تونس لمخاطر التغير المناخي الذي كان له آثار اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية على البلاد والمتجسدة في نقص المياه، وزيادة التبخر، وانخفاض الأراضي الزراعية، والحصيلة والإنتاجية، وتملح الأراضي وتآكل السواحل (تونس ٢٠١٥).

وقد أكدت تونس، في دستورها الجديد لعام ٢٠١٤ على عزمها على الانضمام إلى الكفاح العالمي ضد التغير المناخي، مشيرة إلى أن الدولة " تضمن الدولة الحق في بيئة سليمة ومتوازنة والمساهمة في سلامة المناخ، وعلى الدولة توفير الوسائل الكفيلة بالقضاء على التلوث البيئي" (تونس ٢٠١٩). ولإظهار التزامها القوي بالجهود العالمية لمكافحة التغير المناخي، صادقت تونس على اتفاق باريس للمناخ في عام ٢٠١٧. كما صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام ١٩٩٣، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في عام ١٩٩٥، واتفاقية التنوع البيولوجي في عام ٢٠٠٣ (صندوق التكيف ٢٠١٩).

خطة التنمية الوطنية التونسية

اعتمدت تونس نموذجاً تنموياً جديداً مبني على التحول إلى اقتصاد يتسم بأنه أكثر مراعاة للبيئة كما ورد في خطتها الوطنية للتنمية (٢٠١٦-٢٠٢٠). وتسعى الخطة إلى ما يلي:

- تعزيز الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة،
- تعزيز التنمية البشرية والاندماج الاجتماعي،
- الحد من الفقر، وأخيراً
- ضمان التنمية الإقليمية المتوازنة..

الخطة تحديداً إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي إلى متوسط ٤٪ سنوياً مقارنة بمتوسط أقل من ٢٪ خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥، وتقليل معدلات الفقر من ٤,٦٪ إلى ٢٪، مع خلق ٤٠٠ ألف فرصة عمل جديدة (تونس ٢٠١٩).

والجدير بالذكر أن خطة التنمية الوطنية (٢٠١٦-٢٠٢٠) تتوافق مع استراتيجية التنمية المستدامة في تونس (٢٠١٤-٢٠٢٠) التي تؤكد على

أهمية تعميم اعتبارات الاستدامة في إطار السياسة الوطنية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تدابير كتعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، وضمان التنمية الإقليمية المتوازنة، وتعزيز بناءً القدرات للتكيف مع التغير المناخي (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ٢٠١٤).

المساهمات المقررة والمحددة وطنياً في تونس

في سبتمبر/ أيلول من عام ٢٠١٥، قدمت تونس مساهماتها المقررة والمحددة وطنياً إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتخطط تونس للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة في جميع القطاعات، بما في ذلك الصناعة، والطاقة، والزراعة، والغابات، واستخدام الأراضي، والنفايات، ومعالجة مياه الصرف الصحي، لتحقيق هدفها الوطني وهو خفض كثافة الكربون بنسبة ٤١ ٪ بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنة بعام ٢٠١٠ (تونس ٢٠١٥).

وتركز جهود التخفيف من آثار التغير المناخي في تونس على قطاع الطاقة باعتباره أكبر مساهم في انبعاثات الغازات الدفيئة، وتهدف إلى تقليل ٤٦٪ من كثافة الكربون في القطاع بحلول عام ٢٠٣٠ (تونس ٢٠١٥). كما تهدف جهود التكيف الوطنية في تونس إلى الحد من تعرض تونس للاحتباس الحراري وتأثيراته السلبية على قطاعاتها الحيوية بما في ذلك المياه، والزراعة، والسواحل، والنظم البيئية، والصحة، والسياحة.

واستناداً إلى المساهمات المقررة والمحددة وطنياً، وضعت تونس هدفاً لخفض كثافة الكربون بنسبة ١٣٪ ليتم تحقيقه بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنة بعام ٢٠١٠، في ظل مساهمة غير مشروطة، أو باستخدام مواردها المحلية الخاصة. كما يمكن تحقيق تخفيض إضافي بنسبة ٢٨٪ في كثافة الكربون في ظل مساهمة مشروطة، أي من خلال الاعتماد على الدعم الدولي لتوفير الموارد المالية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا. هذا وتقدر التكلفة الإجمالية لتحقيق أهداف التخفيف من التغير المناخي والتكيف معه لعام ٢٠٣٠ بنحو ٢٠ مليار دولار أمريكي، في إطار المساهمات المشروطة وغير المشروطة (تونس ٢٠١٥).

الاستراتيجية الوطنية حول التغير المناخي

في عام ٢٠١٢، أطلقت تونس الاستراتيجية الوطنية لمواجهة تغير المناخ التي تركز على التخفيف من آثار تغير المناخ على الاقتصاد مع التركيز بشكل خاص على قطاع الطاقة. إذ كانت تونس من الدول الرائدة في تطوير إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً والتي تستهدف قطاعات كالطاقة، والإسمنت، والبناء، ومعالجة مياه الصرف الصحي، والزراعة والغابات (فاضل ٢٠١٢)، ودعم الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون (تونس ٢٠١٥).

وتهدف الاستراتيجية إلى تحقيق أهداف التخفيف التالية (فاضل ٢٠١٢):

- الحد من كثافة الكربون في الاقتصاد ككل بنحو 60٪ في عام 2030 مقارنة بمستويات عام 2009 من خلال ما يلي:
  - تعزيز سياسات وتدابير كفاءة الطاقة للمساهمة في الانخفاض المستمر في كثافة الكربون بنسبة 2-3٪ سنوياً،
  - زيادة حصة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء إلى 30٪ بحلول عام 2030، و
- موازنة انبعاثات الغازات الدفيئة بحلول عام 2050.

وحدة التغير المناخي الوطنية

في عام ٢٠١٨، أنشأت الحكومة التونسية وحدة وطنية لمواجهة التغير المناخي، تكون تحت سلطة وزارة الشؤون المحلية والبيئة. إذ يتمثل دورها في تنسيق ورصد وتنفيذ الأنشطة المتعلقة بالتغير المناخي في جميع القطاعات. كما أن الوحدة مسؤولة عن تطوير خطة التكيف الوطنية، وقد أنشأت لجنتين استشاريتين للتخفيف والتكيف مع المناخ على التوالي. كما أن الوحدة مسؤولة عن دمج التغير المناخي في إطار تخطيط التنمية الوطنية، وتعزيز قدرة أصحاب العلاقة ومراقبة تنفيذ المساهمات المقررة والمحددة وطنياً (صندوق التكيف ٢٠١٨ب).

خطة تونس الوطنية للتكيف

منذ أواخر الثمانينيات، تبنت تونس سياسة قوية لحماية البيئة مع إنشاء الوكالة الوطنية لحماية المحيط في عام ١٩٨٨، وتطوير برنامج العمل البيئي الوطني في عام ١٩٩٠، تلاه إنشاء وزارة البيئة وتحسين الأراضي في عام ١٩٩٠. والمرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة عام ١٩٩٤ (صندوق التكيف ٢٠١٩).

وفي السابق، اتبعت تونس نهجاً قطاعياً في اتخاذ القرارات الخاصة بإجراءات التكيف مع المناخ. وعليه، طورت استراتيجيات تكيف للقطاعات شديدة التأثر بالتغير المناخي كقطاع المياه، والزراعة، والصحة، والسواحل، والسياحة، كما أن الدولة تعمل بتنسيق وثيق مع شركاء التنمية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، أحرزت تونس تقدماً في تطوير خطتها الوطنية للتكيف (NAP) وفي وضع خارطة طريق وطنية لتنفيذ كل من المساهمات المقررة والمحددة وطنياً، وخطط العمل الوطنية، مع ضمان التنسيق عبر القطاعات في تطوير إطار تخطيط للتكيف (صندوق التكيف ٢٠١٨ب).

سياسات وبرامج الطاقة المستدامة

تعتبر تونس من الدول النامية القليلة التي كانت سباقة في تبني إطار عمل للطاقة المستدامة منذ منتصف الثمانينيات. وبحلول منتصف بداية الألفية، تسارعت عملية تحول الطاقة في البلاد - نتيجة للزيادات العالمية في أسعار النفط، إلى جانب تزايد عجز الطاقة الوطني. وقد أدى ذلك إلى مبادرة تونس بتطوير برامج طموحة للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، لتلبية المتطلبات الوطنية بطريقة فعالة من حيث التكلفة مع تقليل تعرض البلاد لارتفاع أسعار النفط (والوكالة الألمانية للتعاون الدولي ٢٠١٢أ).

الأهداف الرئيسية لسياسة الطاقة المستدامة التونسية هي ما يلي (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي ٢٠١٢أ):

- الحد من كثافة الطاقة في البلد والاعتماد على الوقود الأحفوري من خلال تنويع مصادر إمدادات الطاقة من خلال تطوير بدائل مثل مصادر الطاقة المتجددة،
- تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد من خلال خفض تكاليف الطاقة، وأيضاً
- المساهمة في جهود مكافحة تغير المناخ العالمي من خلال الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة.

لقد تبنت تونس برنامجاً مدته ثلاث سنوات (٢٠٠٥-٢٠٠٧)، تلاه برنامج مدته أربع سنوات (٢٠٠٨-٢٠١١)، لتقليل التعرض الوطني لارتفاع أسعار النفط الذي أدى إلى زيادة التكلفة المالية للطاقة في تونس، والمقدرة بـ ١٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٧. إذ يهدف كلا البرنامجين إلى تعزيز تنمية الطاقة المستدامة من خلال زيادة الاستثمارات في الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي ٢٠١٢أ). وتقدم خطة العمل الموفرة للطاقة للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٠ تكلفة استثمار إجمالية تزيد عن ١١ مليار دولار أمريكي. وتهدف إلى زيادة كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة في القطاعات التالية: الصناعة، والمباني السكنية، والنقل، والإنارة الحكومية، والزراعة، والصيد البحري (تونس ٢٠١٩).

صندوق الانتقال الطاقي الوطني

تأسس صندوق الانتقال الطاقي عام ٢٠١٤ لتنفيذ أجندة الانتقال الوطني للطاقة في تونس. وتسعى الأجندة إلى تعزيز إدارة قطاع الطاقة ومحوريها الرئيسيتين - كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة - من خلال تحقيق خفض بنسبة ٣٠٪ في الطلب على الطاقة الأولية، وزيادة بنسبة ٣٠٪ في حصة الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء بحلول عام ٢٠٣٠. هذا وقد استبدل صندوق الانتقال الطاقي الصندوق الوطني لإدارة الطاقة، مع توسيع نطاق تدخلاته وإجراءاته. فقد ذكرت تونس في مساهماتها المقررة والمحددة وطنياً أن الصندوق يحتاج إلى دعم تمويلي دولي من أجل زيادة موارده المالية التي يتم جمعها جزئياً من خلال فرض ضرائب على استهلاك الطاقة (تونس ٢٠١٥).

الخطة التونسية للطاقة الشمسية (TSP)

تم تطوير الخطة التونسية للطاقة الشمسية في عام ٢٠٠٩ ثم جرى تعديلها في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥. وكان الهدف الرئيسي منها هو تحقيق هدف اختراق إجمالي للطاقة المتجددة بنسبة ٣٠ ٪ من مزيج توليد الكهرباء الوطني بحلول عام ٢٠٣٠. بالإضافة إلى اعتماد تدابير كفاءة الطاقة لتقليل الطلب على الكهرباء بمتوسط ١,٤٪ سنوياً بين ٢٠١٣-٢٠٢٠. من المتوقع أن يؤدي تنفيذ خطة الطاقة الشمسية إلى خفض انبعاثات الغازات الدفيئة في حدود ٥٣ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون خلال هذه الفترة (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ٢٠١٥).

وتعتبر الخطة التونسية للطاقة الشمسية جزءاً لا يتجزأ من إطار عمل الطاقة المستدامة في تونس لأنها تعالج احتياجاتها المستقبلية من الطاقة فضلًا عن قضايا التغير المناخي. وتهدف خطة الطاقة الشمسية لشكل أساسي إلى تحقيق الأهداف التالية (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي ٢٠١٢أ):

- نشر الطاقة المتجددة، وخاصة طاقة الرياح والطاقة الشمسية، في توليد الكهرباء،
- تحسين الطلب على الطاقة وإدارة التوفير، وأيضاً
- إنشاء قاعدة خبرة متينة لتعزيز تطوير صناعة معدات الطاقة الشمسية في تونس.

يذكر أنه بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٦، تم تنفيذ ٤٠ مشروعاً في إطار الخطة التونسية للطاقة الشمسية في عدد من المجالات بما في ذلك الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، وكفاءة الطاقة والأبحاث (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي ٢٠١٢أ).

كما ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتنسيق مع صندوق البيئة العالمية (GEF)، الوكالة الوطنية للحفاظ على الطاقة على تطوير إجراء تخفيف يكون مناسباً وطنياً لدعم الخطة التونسية للطاقة الشمسية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٤).

التدفقات المالية الموجهة للتخفيف من حدة التغير المناخي والتكيف معه في تونس

في مساهماتها المقررة المحددة وطنياً، حددت الحكومة التونسية احتياجاتها التمويلية لتحقيق أهداف التخفيف من التغير المناخي والتكيف معه. وقدرتها بمبلغ إجمالي يبلغ ٢٠ مليار دولار أمريكي خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. غير أن التخفيف من آثار التغير المناخي سيتطلب حشد استثمارات كبيرة تصل إلى ١٧,٥ مليار دولار أمريكي، بينما تقدر التكلفة الإجمالية للتكيف بحوالي ١,٩ مليار دولار أمريكي خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ (تونس ٢٠١٥).

ويعرض الجدولان ٧ و ٨ القطاعات التي تستهدفها تونس ومتطلبات التمويل للتخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معه على النحو المحدد في المساهمات المقررة والمحددة وطنياً. إذ يوضح الجدول رقم ٧ أنه سيتم تخصيص أكثر من ٨٠٪ من احتياجات تمويل التخفيف في تونس لقطاع الطاقة، وهو أكبر مساهم في البلاد في انبعاثات الغازات الدفيئة. أما بالنسبة للتكيف، فإن معظم احتياجات التمويل المطلوبة هي لتوفير الدعم المؤسسي وبناء القدرات فضلًا عن البحث والتطوير (تونس ٢٠١٥).

الجدول رقم 7: قطاعات واحتياجات تونس للتخفيف من التغير المناخي

القطاع/ الحقل	التمويل (مليون دولار أمريكي)	% من الإجمالي
الطاقة	14,917	86%
كفاءة الطاقة	6,991	47%
الطاقة المتجددة	7,926	53%
الزراعة والحراجة واستخدامات الأخرى للأراضي	1,533	9%
الزراعة	967	63%
الحراجة والاستخدامات الأخرى للأراضي	566	37%
المياه	972	6%
المياه الصلبة	70	7%
الصرف الصحي	902	93%
الإجمالي	17,422	100%

المصدر: وزارة البيئة التونسية والتنمية المستدامة (2015).

الجدول رقم 8: القطاعات في تونس واحتياجات التمويل للتكيف مع التغير المناخي

القطاع/ الحقل	التمويل (مليون دولار أمريكي)	% من الإجمالي
الموارد المائية	533	28%
السواحل	556	29%
الزراعة	21	1%
الأنظمة البيئية	782	41%
الصحة	7	0.4%
السياحة	17	1%
الإجمالي	1,916	100%

المصدر: وزارة البيئة التونسية والتنمية المستدامة (2015)

صناديق المناخ العاملة في تونس: مشاريع مختارة

صندوق التكيف (AF)

قدم صندوق التكيف مؤخراً دعماً لتونس وصل لحوالي ١٠ ملايين دولار أمريكي وجهت لمشروع الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية وسبل العيش. وقد تم تنفيذ المشروع في منطقة القيروان الريفية، ويهدف المشروع إلى تعزيز الإدارة المستدامة للأراضي والحد من الفقر من خلال تحسين قدرة فقراء الأرياف على التكيف مع التغير المناخي وحماية سبل عيشهم. ويخطط المشروع لتعزيز ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي عن طريق الحد من خسائر المياه، وتشجيع تجديد المياه الجوفية، وتقليل الأضرار التي تلحق بالأراضي المنتجة، والبنية التحتية للنقل الريفي، فضلًا عن إدخال تقنيات الزراعة المقاومة للمناخ وخطط لسبل العيش. إذ ستتحقق أهداف المشروع من خلال مكوناته الثلاثة الرئيسية التالية (صندوق التكيف ٢٠١٩):

- تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية وحماية سبل العيش،
- تعزيز سلاسل القيمة المستدامة من خلال البنية التحتية المقاومة للمناخ، وأخيراً
- تعزيز إدارة المعرفة.

صندوق المناخ الأخضر (GCF)

دعم صندوق المناخ الأخضر ثلاثة مشاريع تستهدف التخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معه في عدد من البلدان بما في ذلك تونس. إذ يركز المشروع الأول لصندوق المناخ الأخضر على تسهيلات تمويل الطاقة المستدامة، ويتم تنفيذه بالتنسيق مع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير ERBD، بتمويل إجمالي يصل إلى ٤٢٠,٥ مليون دولار أمريكي. ويسعى إلى توسيع نطاق التمويل الخاص بالمناخ من خلال المؤسسات المالية المحلية لأكثر من ٢٠,٠٠٠ مشروع طاقة متجددة قابل للتطوير والتكرار وكفاءة الطاقة ومقاومة المناخ في عدد من القطاعات بما في ذلك الصناعة والزراعة. يتم تنفيذ المشروع في عدد من البلدان، أربعة منها في المنطقة العربية (صندوق المناخ الأخضر ٢٠١٦).

كما قدم صندوق المناخ الأخضر دعماً تمويلياً وصل إلى ٢٢٨ مليون يورو لتمويل مشروع "مرفق المدن الخضراء". وقد نفذ في عدد من البلدان بما في ذلك تونس، بالتنسيق مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. ويهدف المشروع إلى تمكين انتقال المدن إلى تنمية حضرية منخفضة الكربون تكون قادرة على التكيف مع التغير المناخي. والغرض من ذلك مساعدة ١٠ مدن على تخطيط وتنفيذ إجراءات شاملة للمدن الخضراء، والحد من أكثر من ١١ مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وبالمحصلة استفادة أكثر من ٢٣ مليون فرد (صندوق المناخ الأخضر ٢٠١٨).

يهدف صندوق المناخ الأخضر في برنامجه عالي التأثير لمشروع قطاع الشركات الذي تم تنفيذه بالتنسيق مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، إلى تمكين التحول الهيكلي داخل الصناعات كثيفة الطاقة، وشركات التعدين (الطاقة غير الأحفورية)، والأعمال التجارية الزراعية وسلاسل القيمة للأعمال التجارية الزراعية من خلال إزالة الكربون. ويمكن تحقيق ذلك بإقامة روابط قوية بين الاعتبارات المناخية على مستوى المشروع وأداء حوكمة الشركات، مدعومة باعتماد تقنيات منخفضة الكربون تتمتع بالمرونة مع التغير المناخي ولديها استراتيجيات قطاعية. لقد بلغ إجمالي تمويل صندوق المناخ الأخضر المقدم لتنفيذ هذا البرنامج في سبع دول، بما في ذلك تونس، أكثر من ٢٥٠ مليون دولار أمريكي (صندوق المناخ الأخضر ٢٠٢٠).

4.

توسيع نطاق التمويل المستدام في المنطقة العربية

مقدمة

يبدأ هذا الفصل بوضع تحليل لنقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (SWOT analysis) المرتبطة بالتمويل المستدام في المنطقة العربية. ثم يعرض بالتفصيل بعض العوائق التي تحول دون التغيير، بناءً على نقاط الضعف المحددة في جدول نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات. ويسلط الضوء على تدابير الإصلاح الضرورية التي يتوجب على هيئات حوكمة القطاع المالي أخذها في عين الاعتبار من أجل توسيع نطاق التمويل المستدام بشكل عام وتعزيز التمويل المرتبط بأنشطة المناخ بشكل خاص، كما يتضمن قائمة بالتوصيات المتعلقة بالسياسات.

تحليل لنقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات الخاصة بالقطاع المالي

يقدم هذا القسم لمحة عامة عن نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات للقطاع المالي في المنطقة العربية، كما هو مبين في الجدول رقم ٩ أدناه.

تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (SWOT): القطاع المالي في المنطقة العربية

الجدول رقم 9: تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات في القطاع المالي في المنطقة العربية

نقاط القوة	نقاط الضعف
مؤشرات السلامة المالية أظهر القطاع المصرفي بوادر استقرار وتطور في السنوات القليلة الماضية (صندوق النقد العربي 2019)، منها:[70] ▪ تجاوزت معدلات كفاية رأس المال في المتوسط 16٪ بين 2015–2018[71] ▪ بلغ متوسط معدلات السيولة 28٪ في 2018 (صندوق النقد العربي 2019). ▪ أرباح عالية مع نسبة عائد على الاستثمارات (ROE) بمتوسط 12.5–14٪ بين 2013-2018 (صندوق النقد العربي 2019). ▪ نسبة القروض إلى الودائع للمنطقة بلغت 100٪ في 2018، ارتفاعاً من 90٪ في 2017 (صندوق النقد العربي 2019). ▪ انخفاض نسب القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض التي تتراوح من أقل من 2٪ في دول مثل قطر والمملكة العربية السعودية والكويت، إلى حد أقصى أقل من 14٪ في دول مثل تونس والعراق والجزائر، منذ 2017 (حسن 2019). **إصلاحات القطاع المالي** في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008، تم تعزيز دور السلطات الرقابية والتنظيمية المالية في المنطقة (زروق 2011). أدت الإصلاحات التي أجريت خلال العقد الماضي إلى تحسين أداء الأنظمة المالية في المنطقة العربية. ركزت على ما يلي: ▪ إعادة هيكلة القطاع المالي من خلال عمليات الدمج والاستحواذ، ▪ ضخ رأس المال لرفع نسب كفاية رأس المال في المؤسسات المالية، وأيضاً ▪ تنظيف الميزانيات العمومية للمؤسسات المالية من خلال تسوية الديون وإعادة جدولتها (زروق 2011) هذا وهناك المزيد من الإصلاحات قيد التنفيذ لتطوير القطاع المالي غير المصرفي بهدف تحسين الوصول إلى التمويل.	**الدعم التنظيمي غير الكافي** ▪ لم يتم سن اللوائح المالية الصريحة والخاصة بالمناخ. ▪ لا يوجد تطبيق إلزامي للمبادئ التوجيهية البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة في بعض الدول العربية، والمعمول بها يتم تبنيها على أساس طوعي (اختياري). ▪ ضعف تطبيق القوانين البيئية، مما يجعل من الصعب على المؤسسات المالية تضمين المخاطر البيئية والاجتماعية في عملياتها واستراتيجياتها الأساسية من خلال مطالبة عملائها بالالتزام بالإجراءات البيئية والاجتماعية. **غياب المهارات والخبرات** هناك حاجة إلى وجود قاعدة كافية من المحامين والمحاسبين ومقدمي البيانات المؤهلين تأهيلًا جيداً (من بين آخرين) لدعم قطاع التمويل المستدام المتنامي، لمعالجة القضايا المرتبطة بالدمج الكامل للتمويل المستدام والمناخ في النظام المالي للمنطقة العربية.. **الافتقار إلى القدرة على إدارة المخاطر بشكل متطور** على الرغم من التقدم المستمر، غير أنه لا تزال معظم المؤسسات المالية بحاجة إلى تطوير تقييمها المخاطر وقدرتها على الإدارة. ومن أسباب ذلك ما يلي: ▪ الإرث الطويل لملكية الدولة للمؤسسات المالية فضلًا عن الفتات المطولة من الائتمان الموجه للمؤسسات العامة. ▪ تفادي المخاطرة وإحجام مؤسسات الإقراض عن تقديم الائتمان في ضوء إصلاحات القطاع المالي التي تحد من القروض المتعثرة المتراكمة على مدى العقود الماضية. ▪ تفضيل المؤسسات المالية للاستثمار في الأصول المالية ذات العائد المرتفع/ المخاطر المنخفضة، كأذون الخزانة الحكومية، الأمر الذي يحد من وصول القطاع الخاص إلى الائتمان. قد تؤدي القدرة غير المتطورة على إدارة المخاطر إلى زيادة تعرض المؤسسات المالية للمخاطر التشغيلية من خلال عدم فهم المخاطر البيئية والاجتماعية (E&S) المرتبطة بتعزيز التمويل المستدام والمتعلق بالمناخ.

70 صندوق النقد العربي (2019). يمثل إجمالي أصول القطاع المصرفي في المنطقة أكثر من 120٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (منذ 2018). يمثل التأمين - التقليدي والتكافل الإسلامي - جزءاً صغيراً من النظام المالي في المنطقة، ويشكل 1.7٪ فقط من إجمالي الناتج المحلي.

71 صندوق النقد العربي (2019). معدلات كفاية رأس المال في البنوك العربية أعلى من متطلبات بازل 3 البالغة 10.5٪.

إطار سياسات داعم

يدعم إطار السياسات الحالي التحرك التدريجي نحو نظام مالي مستدام. وخلال العقدين الماضيين، قامت معظم الدول العربية بسن واعتماد بعض اللوائح لزيادة مشاركة القطاع الخاص مع استهداف زيادة الاستثمار في قطاعات كالطاقة.

وتشمل اللوائح التي تم سنها قوانين الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إذ يمكن اعتبارها بمثابة نقطة الانطلاق للمزيد من السياسات الداعمة واللازمة لتعزيز التمويل المستدام.

كما قد تؤدي المخاطر التشغيلية المتزايدة في النهاية إلى مخاطر نظامية تؤثر سلباً على استقرار القطاع المالي على الصعيدين الوطني والإقليمي.

ولا يزال هناك نقص في الوعي بمزايا التمويل المستدام. إذ لا تزال معظم المؤسسات المالية تنظر إلى التمويل المستدام كمسألة خيرية وإنسانية وليست حالة تجارية لتطوير مشاريعها.

الفرص

الاستفادة من زخم الإصلاح الحالي

يمر القطاع المالي في المنطقة العربية بتحول هيكلي على المستويات التنظيمية، والتشغيلية، والتكنولوجية. إذ تحرز المنطقة تقدماً مطرداً نحو إنشاء قطاع مالي يتسم أنه شمولي بشكل أكبر واقتصاد غير نقدي.

وتهدف الإصلاحات الحالية إلى تعزيز الشمول المالي والرقمنة لتحسين الوصول إلى التمويل بين الفئات الأكثر ضعفاً، وتسريع الانتقال إلى الاقتصادات غير النقدية. وهذا مدفوع من خلال تطوير الشمول المالي الوطني واستراتيجيات التحول الرقمي بالإضافة إلى المنتجات والخدمات الجديدة.

وتهدف الدول العربية إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في تخضير اقتصاداتها. إذ يمكن للقطاع المالي دعم ذلك من خلال توسيع قاعدة الائتمان وتطوير أدوات وخدمات جديدة للاستفادة من فرص الاستثمار المستدام والمتعلقة بالتغير المناخي.

التهديدات

في الغالب، تنشأ التهديدات التي يتعرض لها القطاع المالي من المخاطر المتعلقة بالتغير المناخي مع ما يترتب على ذلك من تكاليف لاستقرار النظام والاقتصاد ككل. هذا بالإضافة إلى المخاطر التشغيلية والنظامية المذكورة أعلاه.

تشمل **المخاطر المتعلقة بالتغير المناخي** ما يلي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2019أ):

- **المخاطر الانتقالية**: يتطلب الانتقال إلى الاقتصادات الخضراء منخفضة الكربون تغييرات في السياسات والمؤسسات والأطر التنظيمية والأسواق والتكنولوجيا التي قد تعطل أو تشوش على عمليات وأنظمة المؤسسات المالية.
- **المخاطر المادية**: تأثير التغير المناخي على الشركات المقترضة من خلال الأضرار المحتملة التي قد تتعرض لها الأصول، وتعطيل سلاسل التوريد، والعمليات، وأنظمة النقل والتوصيل، وإمدادات المياه والطاقة.
- **المخاطر التشغيلية:** قد يؤدي عدم كفاية القدرة على إدارة المخاطر وعدم فهم المخاطر البيئية والاجتماعية المرتبطة بتعزيز التمويل المستدام وتمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ إلى زيادة تعرض المؤسسات المالية للمخاطر التشغيلية.
- **المخاطر النظامية:** والتي قد تنجم عن زيادة تعرض المؤسسات المالية للمخاطر المادية والانتقالية والتشغيلية، إذا لم يتم تقييمها وتسعيرها وإدارتها وتوفيرها بشكل مناسب.

المعوقات التي تحد من تعزيز التمويل المستدام في المنطقة

لا تزال ممارسات التمويل المستدام في المنطقة العربية في مراحل التنمية المبكرة، غير أنه من المتوقع أن تتعمق في السنوات المقبلة. لكن من المهم فهم العوائق المختلفة التي يمكن أن تحد من تعزيز التمويل المستدام بشكل عام، وتمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ بشكل خاص لنتمكن من معالجتها من خلال تدابير السياسات المناسبة.

عدم كفاية الدعم التشريعي

قد يكون أحد العوائق هو الطبيعة غير الإلزامية لمتطلبات الالتزام بسياسات وقواعد التمويل المستدام. فلا يزال يتوجب على معظم الدول العربية أن تسن لوائح مالية صريحة متعلقة بالمناخ. وعلى الرغم من تم تطوير المبادئ التوجيهية البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة للحصول على التمويل وإجراء الإبلاغات وتقديم الإفصاحات، إلا أنها طوعية وليست إلزامية. لقد تمت الإشارة إلى عدم وجود آليات إنفاذ مناسبة لسياسات وقواعد ولوائح التمويل الأخضر وهي من بين أهم العوائق التي تحول دون زيادة التمويل الأخضر في دولة الإمارات العربية المتحدة (دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠١٦)[72].

كما كان هذا هو الحال أيضاً في مصر التي تعتمد القواعد البيئية والاجتماعية والحوكمة على أساس طوعي، ولم يتم إنفاذ متطلبات الاستدامة بصرامة في القطاع المصرفي. وقد وجدت دراسة حالة حديثة حول تعميم التمويل الأخضر في القطاع المصرفي المصري أن بعض البنوك أعربت عن ترددها في فرض متطلبات غير إلزامية تتجاوز ما طالب به المنظمون، وذلك خشية أن يفقدوا عملائهم لصالح منافسين يتبعون معايير أقل صرامة. وفي هذا الصدد، قد يؤدي التنفيذ غير الكافي إلى عدم الاتساق في التنفيذ عبر القطاع وقد يخلق فرصة غير مبررة للمنافسة غير الصحية بين المؤسسات المالية (عاطف ٢٠١٧)[73].

ولتحقيق ذلك، قد يكون الإنفاذ ضرورياً لتحفيز المؤسسات المالية على تبني ممارسات التمويل الأخضر وتعزيز الاستثمار في حلول أكثر مراعاة للبيئة، مع معاقبة أولئك الذين لا يمتثلون لسياسات التمويل الخضراء والمستدامة (عاطف ٢٠١٧).

عدم الوعي بمزايا التمويل المستدام

يمكن أن يكون الافتقار إلى فهم أو الوعي بمزايا التمويل المستدام الأخضر بمثابة حاجز أمام كل من المستثمرين ومقدمي التمويل. وفقاً للخطة الرئيسية لهيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية لأسواق رأس المال المستدامة (٢٠١٩)، فإن أحد التحديات الرئيسية لتطوير أسواق مالية مستدامة هو أنه كثير من المستثمرين لا يقدرون أهمية الاستدامة وفوائدها لأعمالهم، بما يتجاوز المسؤولية الاجتماعية للشركات. (الإمارات ٢٠١٩).

بناءً على استبيان الوعي بالاستدامة الذي أجرته البورصة المصرية، فإن أكثر من ٨٥٪ من المستثمرين في مصر ليسوا على دراية بمؤشرات الاستدامة التي تميز ما بين الشركات المدرجة في البورصة. الأمر الذي يؤكد عدم قدرة المستثمرين على فهم العلاقة بين تبني الشركات لممارسات الاستدامة وبين ربحيتها المرتفعة المحتملة عن طريق تقييم المخاطر وإدارتها وتخفيفها بشكل أفضل. مما يفسر أيضا عدم اهتمام المستثمرين بمتابعة المعلومات والمعرفة حول تصنيفات وتقييمات الاستدامة للشركات (عاطف ٢٠١٧).

72 أشارت المؤسسات المالية إلى ذلك رداً على استبيان أجري عبر الإنترنت في عام 2015 من قبل وزارة البيئة والمياه (MOEW) والبنك المركزي بالتعاون مع هيئة التأمين هيئة الأوراق المالية والسلع (SCA) وسلطة دبي للخدمات المالية (DFSA). ويهدف الاستبيان إلى تقييم ممارسات التمويل الأخضر في دولة الإمارات العربية المتحدة، والنظر في التحديات وكذلك مدى جاهزية القطاع المالي لها.

73 تستند نتائج الدراسة إلى ردود الأشخاص الذين جرت مقابلتهم. فيما وجه الاستبيان لموظفي إدارة المخاطر التي ينتمون للمراكز العليا والوسطى، الذين يتمتعون بالموافقة الائتمانية وسلطة اتخاذ القرار في عدد من البنوك المصرية.

لقد أفادت بعض البنوك المصرية أن الشركات لا تدرك أن تكامل ممارسات الاستدامة أمر منطقي من الناحية التجارية، إذ تعتبرها في المقام الأول وسيلة للحصول على الشهادات الخضراء وتعزيز وضع علامتها التجارية (عاطف ٢٠١٧).

من الممكن أيضاً أن المؤسسات المالية لا تزال تنظر إلى دمج أنظمة تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية في نموذج أعمالها على أنها ممارسة خيرية، بدلًا من كونها اعتباراً استراتيجياً يجب أخذه بعين الاعتبار في عملية اتخاذ قرارات الأعمال التجارية. إضافة لما ذكر، خلص تقرير استدامة قطاع البنوك في الأردن (٢٠١٦) الصادر عن جمعية البنوك الأردنية إلى أن مزايا تعميم الاستدامة لا تزال أقل من قيمتها الحقيقية وترتبط في الغالب بالأعمال الخيرية والإنسانية (جمعية البنوك في الأردن ٢٠١٦).

انعدام الحوافز لتمويل الانتقال إلى اقتصادات خضراء قادرة على التكيف مع تغير المناخ

من الممكن أن الافتقار إلى وجود حوافز واضحة تشجع مقدمي التمويل الترويج لتخضير القطاع المالي معوقاً آخر يحد من الدور المحتمل للمؤسسات المالية في المنطقة من أجل دعم الانتقال إلى اقتصادات أكثر اخضراراً تتسم بمرونة أكبر. ففي معظم الدول العربية، تم تقديم حوافز ضمن إطار الطاقة المستدامة لتشجيع الاستثمار الخاص في قطاعي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة من خلال تدابير معينة كالحوافز الضريبية والإعفاءات.

على سبيل المثال، في الأردن، من خلال قانون الطاقة المتجددة (RE) وكفاءة الطاقة (EE) فإن جميع معدات ومدخلات إنتاج الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة - سواء كانت مطورة محلياً أو مستوردة - معفاة من ضرائب المبيعات والرسوم الجمركية (الأردن ٢٠١٧أ).

من ناحية أخرى، لم يتم تحفيز مقدمي التمويل بشكل صريح من أجل المشاركة في زيادة التمويل الأخضر من خلال تدابير مثل المعدلات التفضيلية، وسياسات تخصيص الائتمان، كما حدث في بلدان كبنغلاديش والهند (انظر توصيات السياسات).

معوقات السوق

قد تُعزى محدودية خط الإمداد للمشاريع الخضراء القابلة للتمويل بشكل عام - والمشاريع الخاصة بالمناخ على وجه الخصوص - إلى صعوبة تحديد الفرص الاستثمارية ذات الصلة وهيكلتها. وقد يحد هذا من تطوير سوق فعال لتمويل المشاريع الخضراء والمتعلقة بالتغير المناخي، وبالتالي التقليل من قدرة المؤسسات المالية على توسيع نطاق التمويل المستدام والمتعلق بالمناخ في المنطقة.

وإلى حد كبير، تم تحديد سبب انخفاض الاستثمار الخاص في مشاريع التغير المناخي من خلال طبيعة مستوى العائدات المرتبطة بالمخاطر. فمعظم هذه المشاريع كثيفة الاستخدام لرأس المال وهكذا فالمبلغ المعرض للخطر مرتفع للغاية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الافتقار إلى رأس المال والموارد البشرية والمعرفة الفنية تشكل معوقات أمام إنشاء السوق والاستثمار الخاص (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠١٩أ). كما تؤكد هذه المعوقات أيضاً على الافتقار الملحوظ لفرص الاستثمار المربحة، والجاهزية التجارية المنخفضة المرتبطة بمخاطر المشاريع الخضراء، وفترة الاسترداد الطويلة والربحية المنخفضة (الإمارات ٢٠١٦).

في دولة الإمارات العربية المتحدة، أشارت أكثر من ٢٠٪ من المؤسسات المالية التي شملها الاستبيان إلى هذه التحديات باعتبارها بعض العوائق الرئيسية أمام تعزيز التمويل الأخضر (الإمارات ٢٠١٦). وبالمثل، تنص الخطة الرئيسية لهيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة لأسواق رأس المال المستدامة (٢٠١٩) على أن اتخاذ قرارات الاستثمار قصيرة الأجل، والمفاهيم الخاطئة حول ملف المخاطر والعائد على الاستثمار المستدام ونقص فرص الاستثمار الكافية هي من بين جملة التحديات المهمة التي تعوق تطوير التنمية المستدامة للأسواق المالية (الإمارات ٢٠١٩).

التحديات التي تحد من الوصول إلى صناديق المناخ

إن الإجراءات البطيئة والمعقدة تجعل من الصعب الوصول إلى موارد الصناديق المخصصة للمناخ. عندما نقرنها مع القدرات غير المتطورة للجهات المنفذة الوطنية، يمكن أن يكون هذا عائقاً ذو بال يقف أمام توسيع نطاق التمويل المناخي في البلدان العربية. وعلى الرغم من الحاجة القوية للدعم المالي والتقني للتكيف مع المناخ، فإن أربعة من البلدان منخفضة الدخل في المنطقة، هي: جيبوتي، وموريتانيا، والسودان، وجزر القمر – قد نجحت في الوصول إلى موارد صندوق التكيف مرة واحدة فقط منذ إنشائه في عام ٢٠٠١ و ٢٠١٩، بينما لم تتمكن اليمن أبداً من الوصول إلى الصندوق (الإسكوا ٢٠١٩).

وينبغي على الدول التي تسعى للحصول على تمويل تقديم مقترحاتها من خلال الجهات المعتمدة. وهذا يتطلب قدرة مؤسسية قوية الأمر الذي تفتقر إليه العديد من الدول العربية. كما تشير التقديرات إلى أن اعتماد خطط الاستثمار ومن ثم المصادقة عليها يستغرق ١٠-٢٨ شهراً في المتوسط، بينما قد تتطلب الموافقة على المشروع ١٢ إلى ٢٢ شهراً إضافياً.

بالإضافة إلى ذلك، تفرض بعض صناديق المناخ سقوفاً أو قيوداً تحول دون وصول البلدان إلى تمويل احتياجات أولويات التكيف خاصتها. فعلى سبيل المثال، وصل كل من المغرب والأردن والعراق بالفعل إلى حدود التمويل الخاصة بهم من خلال صندوق التكيف - والمحددة بمبلغ ١٠ ملايين دولار أمريكي فقط لكل بلد - على الرغم من تنفيذ كل منها لمشروع واحد فقط (الإسكوا ٢٠١٩).[74]

ولمواجهة هذه التحديات، طورت بعض صناديق المناخ برامج جاهزية البلدان لتعزيز قدرة الجهات المنفذة الوطنية في كل من تطوير مقترح المشروع وعملية الاعتماد. وكان هذا هو الحال مع صندوق المناخ الأخضر (GCF) الذي يخصص برنامج الجاهزية الخاص به ما يصل إلى مليون دولار أمريكي لكل بلد في شكل منح ومساعدات فنية. لقد وافق صندوق المناخ الأخضر بالفعل على طلبات دعم الجاهزية من عدد من الدول العربية تحت مشاريع التعزيز والبرمجة القُطرية للسلطة الوطنية المكلفة. وهذه البلدان هي: الجزائر، وجزر القمر، وجيبوتي، ومصر، والعراق، والأردن، وليبيا، وموريتانيا، والمغرب، وعمان، والسودان وتونس (الإسكوا ٢٠١٩).

القدرة المؤسسية المحدودة للجهات المنفذة

قد يؤدي افتقار معظم الدول العربية إلى القدرات المتطورة للجهات المنفذة إلى الحد من قدرتها على الوصول إلى التمويل الخاص والعام للأنشطة المرتبطة بالمناخ المتاح محلياً ودولياً. وهذا ناتج عن عوامل عديدة بما فيها: ضعف جودة البيانات، ونقص الخبرة والمعرفة، فضلًا عن القيود المؤسسية مثل عدم وجود هيئة مركزية لمراقبة الأنشطة، والتنسيق بين أصحاب العلاقة.

وقد لوحظت هذه العوامل في تقرير التحديث الأول لمصر لفترة السنتين، والذي تم تقديمه إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٨. ويسلط التقرير الضوء على ما يل:

- الافتقار إلى مجموعة بيانات موثوقة ومتسقة،
- أليات التنسيق المؤسسي غير الفعالة،
- أنظمة القياس والإبلاغ والتحقق غير المتطورة بشكل كافٍ.
- نقص في الموظفين القادرين على تطوير مقترحات التمويل والإبلاغ بشكل مناسب عن المخاطر المتعلقة بالمناخ للمجتمعات المعرضة للخطر وكذلك الفرص المتاحة للمجتمع ككل (جهاز شؤون البيئة المصري 2018).

تم الإبلاغ عن هذه القيود أيضاً في تقرير التحديث الأول للأردن لفترة السنتين، والذي تم تقديمه إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٧ (الأردن ٢٠١٧ب).

74 تهدف عملية الاعتماد إلى التأكد من أن الكيان المتلقي لديه القدرة الكافية على استخدام الموارد المالية بكفاءة. إذ يتم تقييم العوامل بما في ذلك المعايير الائتمانية والضمانات الاجتماعية والبيئية.

غياب البيانات والمعايير والتعريفات

الافتقار إلى بيانات متسقة ذات جودة عالية، إلى جانب عدم وجود مقاييس ومعايير تصنيف وتعريفات موحدة ومنهجيات جيدة من حيث التطور تكون مقبولة لدى الجميع، كلها أمور تشكل حواجز أمام الترويج للتمويل المستدام بشكل عام - وتمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ بشكل خاص- في المنطقة. فبدونها لا يمكن لأصحاب العلاقة التكيف مع المخاطر المتعلقة بالأعمال التجارية بكفاءة، ولا حتى الاستفادة بشكل مناسب من الفرص (جود وتابت ٢٠٢٠).[75] إذ يحتاج المستثمرون إلى معلومات جيدة التنظيم لاتخاذ قرارات مستنيرة. وبدونها ستفشل فرص الاستثمار الخاصة بالمناخ في اجتياز عمليات تقييم المخاطر والعناية الواجبة لعملية اتخاذ القرارات (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠١٩أ).

التوصيات الخاصة بالسياسات

يقدم هذا القسم توصيات لتوسيع نطاق التمويل المستدام وتمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ في المنطقة العربية. وهناك أربع توصيات شاملة، كما يلي:

- تعزيز الحوكمة، والأطر التشريعية والتنظيمية،
- رفع الوعي بمزايا التمويل المستدام، وتعزيز قدرة أصحاب العلاقة في القطاع المالي،
- تطوير مجموعة من المشاريع الخضراء القابلة للتمويل، وأخيراً
- رفع الجاهزية الوطنية للتغير المناخي وتمويله.

تنقسم مقترحات تحسين أطر الحوكمة والأطر التشريعية والتنظيمية إلى ست توصيات.

التوصيات 1-6: تعزيز أطر الحوكمة والأطر التشريعية والتنظيمية

على مدى العقود القليلة الماضية، أحرزت الدول العربية تقدمًا في تطوير إطار سياساتها لزيادة مشاركة القطاع الخاص في اقتصاداتها. فقد أولت اهتماماً خاصاً لتشجيع الاستثمار الخاص في القطاعات الخضراء، مع التركيز على الطاقة المستدامة - أي الطاقة المتجددة ومشاريع كفاءة الطاقة - من خلال قوانين الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) وكذلك أنظمة الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. وبالرغم من ذلك، لم يكن هذا هو الحال مع الإطار التنظيمي للقطاع المالي، إذ لم تسن وتنفذ لوائح مالية صريحة متعلقة بالمناخ (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠١٩أ).[76]

ستساعد خارطة طريق وطنية أصحاب العلاقة في القطاع المالي في الدولة من مواءمة القطاع المالي الوطني مع التنمية المستدامة وأهداف الاستثمار المسؤول. على أن تشمل (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠١٧أ):

- تقييم احتياجات النظام المالي الوطني.
- تقدير الموارد المالية والتقنية المطلوبة.
- تحديد العوائق التي تحول دون التوسع في التمويل المستدام،
- تطوير إصلاحات السياسات المناسبة وتدابير التدخل، وأيضاً
- إنشاء إطار قياس النتائج لتقييم التقدم وتأثيره.

75 يمكن أن يؤدي توافر البيانات حول بصمة انبعاثات الغازات الدفيئة لدى المقترضين إلى تمكين البنوك من تسعير وإدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ بشكل صحيح عند تمديد التمويل المستدام / الأخضر.

76 أيدت بعض البلدان المتقدمة التبني الإلزامي لمتطلبات الإبلاغ عن العوامل البيئية والاجتماعية والمؤسسية (الحوكمة) والإفصاح عنها لحماية الانتقال إلى اقتصادات مراعية أكثر للبيئة على سبيل المثال، في فرنسا، قانون التحول في الطاقة والنمو الأخضر لعام 2016، وهو أول قانون إلزامي للإفصاح المالي عن تغير المناخ في العالم، إذ يتطلب من الشركات المتداولة علناً، والبنوك، ومقدمي الائتمان، ومديري الأصول، والمستثمرين المؤسسيين الإفصاح والإبلاغ عن الأنشطة المالية المتعلقة بالمناخ.

إن الاعتماد التدريجي **لتصنيف التمويل المستدام** وتمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ مطلوب حتى تفهم هيئات حوكمة القطاع المالي بشكل أفضل الاستدامة والقضايا والتحديات المتعلقة بالتغير المناخي كما سيساعدها أيضاً في وضع السياسات التنظيمية والتدابير الإشرافية اللازمة لتخضير النظام المالي مع الحفاظ على سلامته أيضاً.

على المنظمين **سن القواعد واللوائح المالية المتعلقة بالتغير المناخي والمصادقة على متطلبات الإبلاغ والإفصاح الإلزامية للعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة**. سيؤدي ذلك إلى توسيع نطاق التمويل المستدام وتمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ من خلال ضمان دمج المؤسسات المالية إجراءات تقييم المخاطر الاجتماعية والبيئية في نماذج أعمالها، ومنتجاتها وخدماتها. (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠١٧أ).[77] يمكن المزج ما بين التنفيذ الطوعي الحالي في المنطقة لقواعد التمويل الأخضر مع نظام حوافز داعمة لتعزيز ممارسات التخضير. ويمكن إلغاء ذلك تدريجياً للقواعد الإلزامية في غضون إطار زمني معين يتراوح من ثلاث إلى خمس سنوات.

مطالبة المؤسسات المالية **بتبني ممارسات الإقراض المستدام** قد يؤدي أيضاً إلى تحسين إنفاذ اللوائح البيئية الحالية، والتي كانت إلى حد كبير مطبقة بشكل سيئ في المنطقة العربية (عاطف ٢٠١٧).

التوصيات المتعلقة بالسياسات

التوصية 1: إصدار المبادئ التوجيهية واللوائح الخاصة بالتمويل الأخضر.

ذلك ضروري لتزويد المؤسسات المالية بإطار توجيهي لتمكينها من دمج اعتبارات الاستدامة بكفاءة في عملياتها واستراتيجياتها الأساسية مع معالجة المخاطر المحتملة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠١٧أ) (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠١٥).

وضع مبادئ توجيهية للتمويل الأخضر لتزويد المؤسسات المالية بمجموعة من تعريفات ومنهجيات ومعايير وأدوات التمويل الأخضر.

سن لوائح التمويل الأخضر لتمكين المؤسسات المالية من التعامل مع المخاطر الانتقالية والمادية المتعلقة بالتغير المناخي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠١٩أ) (جود وتابت ٢٠٢٠).

التوصية 2: إنفاذ قواعد ولوائح التمويل الأخضر.

قد يكون من الممكن تكليف المؤسسات المالية بتبني قواعد ولوائح التمويل الأخضر، والتي يمكن تنفيذها تدريجياً في غضون فترة زمنية تتراوح ما بين ثلاث إلى خمس سنوات.

مواءمة نظام الحوافز للمؤسسات المالية مع التمويل المستدام من خلال (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠١٧أ):

- التدخل الانتقائي: وقد يشمل ذلك إجراءات معينة كسياسات تخصيص الائتمان وإقراض القطاعات ذات الأولوية. ومن هنا تقدم البنوك المركزية حوافز مباشرة لإقراض قطاعات محددة للمؤسسات المالية، كما حدث في بلدان مثل الهند وبنغلاديش (برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2019أ) (برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2017أ) (برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2015).
- أهداف الاستدامة والتمويل الأخضر التي يمكن دمجها في استراتيجيات الأعمال التجارية للمؤسسات المالية، وأطر الحوكمة، ومؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) التي سوف يخضع للمساءلة عنها مقدمو التمويل (برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2017أ).

77 توصي فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ والتابعة لمجلس الاستقرار المالي بالإفصاح الإلزامي من قبل جميع المؤسسات المالية.

التوصية 3: تحسين قدرة هيئات حوكمة القطاع المالي.

ونعني بهيئات حوكمة القطاع المالي الجهات المنظمة والإشرافية على كل من البنوك المركزية والمؤسسات المالية غير المصرفية (NBFIs). إذ يتوجب عليها **بناءً قدراتها** لتتمكن من أداء أدوارها التنظيمية والإشرافية بكفاءة.

ينبغي أن تتضمن الحوكمة ما يلي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠١٧أ):

- إنشاء دائرة تمويل أخضر ضمن هيئات الحوكمة لتعزيز الإشراف على التمويل المستدام وتنظيمه وممارسات السوق. الأمر الذي سيؤدي أيضاً إلى زيادة الوعي بمزايا التمويل الأخضر، وتعزيز ممارسته في الشركات الصغيرة والمتوسطة كما فعلت بعض البلدان الأخرى.
- دمج المخاطر البيئية كالمخاطر المادية والانتقالية المتعلقة بالمناخ في إشرافها الرقابي والتحوطي.
- دعم البحوث المتعلقة بالتمويل المستدام، كفحص مستوى المخاطر في الأصول الخضراء، وتأثيرها على استقرار القطاع المالي ومرونته، وأخيراً
- تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية كبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة التمويل الدولية لتقديم الإرشاد في مجال استثمار التمويل المستدام ولضمان الموائمة الوطنية مع الممارسات الفضلى العالمية.

التوصية 4: تقديم الحوافز لتخضير النظام المالي.

تحتاج الدول العربية أن تكون استباقية بشكل أكبر في تخضير أنظمتها المالية الوطنية من خلال الدور الذي يقوم به المنظمون في البنوك المركزية والمؤسسات المالية غير المصرفية بتقديم حوافز مثل الأسعار التفضيلية، وسياسات تخصيص الائتمان. وقد تم إجراء ذلك في بلدان مثل الهند وبنغلاديش حيث فوضت البنوك المركزية مؤسساتها المالية بتوسيع نطاق تمويل القطاعات ذات الأولوية الخضراء (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠١٩أ) (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠١٧أ).

التوصية 5: التكليف باستخدام التصنيف المالي المستدام.

على منظمي القطاع المالي فرض على مقدمي التمويل وذلك لاعتماد مقاييس وتعريفات ومعايير ومنهجيات التمويل المستدام، والتي تم تطويرها بالفعل في الاقتصادات الأكثر تقدماً، مثل الاتحاد الأوروبي والصين. كما يمكن للبلدان العربية العمل معاً لتطوير تصنيف مالي إقليمي مستدام يكون أكثر ملاءمة لاحتياجاتها التمويلية والاجتماعية المتعلقة بالمناخ.

التوصية 6: دمج الوعي بالنوع الاجتماعي في التمويل المستدام والمرتبط بالمناخ.

تساهم الاستجابة الجنسانية (مراعاة منظور النوع الاجتماعي) في فرص التمويل الخضراء المرتبطة بالمناخ بشكل إيجابي في إنجاح البرامج. فذلك يحقق نمواً اقتصادياً أوسع، ويحسن من رفاهية الأسر وسبل عيشها ويعزز من مرونة المناطق المتضررة من خلال عائدات إيجابية كبيرة على أهداف التنمية المستدامة (لجنة الجهات المانحة لتنمية المشاريع ٢٠١٩). فهناك وعي متزايد بأن تناول موضوع "المساواة بين الجنسين" للهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، هناك زيادة في عدد صناديق المناخ كالمعهد العالمي للنمو الأخضر (GGGI) إذ يتم تقييم المتقدمين بناءً على سياساتهم ومتطلباتهم المتعلقة بالنوع الاجتماعي. وعليه، يتم تشجيع الجهات التي تسعى للحصول على هذه الأموال لمعالجة قضاياها المتعلقة بالنوع الاجتماعي بفعالية من خلال ضمان أن لديها اعتبارات لكل من الرجال والفتيان والنساء والفتيات على قدم المساواة (لجنة الجهات المانحة لتنمية المشاريع ٢٠١٩).

هناك حاجة إلى التوعية بالنوع الاجتماعي في مجال التمويل المستدام وتمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ وذلك لأن النساء يعانين من الآثار السلبية لتغير المناخ أكثر من الرجال. فالنساء يتمتعن بشكل أقل وغير متناسب للوصول إلى القدرات والموارد اللازمة لدعم صمودهن. كما وقد ثبت أيضاً أن النساء اللائي يتعرضن بشكل مباشر للآثار الضارة المرتبطة بالمناخ هن أكثر استعداداً لوضع وقيادة الاستراتيجيات وخطط المرونة للاعتناء بأسرهن. هذا، ويجب أن يُنظر إلى كلا الجنسين على أنهما متساويان في الأهمية فيما يتعلق بالمساهمة في صنع القرار المتعلق بالمناخ، وأن يُنظر إليهما على قدم المساواة في سياسات وأطر ولوائح التمويل المتعلقة بالمناخ (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠١٥).

وضع المعايير المبنية على النوع الاجتماعي في تطوير، وإدارة، وتتبع تمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ.

ضمان نسبة معينة للمساواة بين الجنسين في هيئات صنع القرار للمشاريع المتعلقة بالمناخ وتمويله.

بناء قدرة النساء في المناطق عالية الخطورة، وتثقيف الرجال من أجل تقديم الدعم اللازم لزيادة فرص المرأة في تحقيق المرونة.

التوصية 7: رفع الوعي بمزايا التمويل المستدام، وتعزيز قدرة أصحاب العلاقة في القطاع المالي.

خلال العقد الماضي، أحرزت معظم بلدان المنطقة تقدماً جيداً في تطوير برامج تعليم الإدماج المالي وحملات التوعية لتحسين الثقافة المالية وزيادة الوصول إلى التمويل، والوصول إلى الفئات المهمشة في مجتمعاتها. وفي الآونة الأخيرة، نفذت حملات التحول الرقمي في عدد من الدول العربية لرفع الوعي بالجهود المستمرة للقطاع المالي لدعم التحول إلى اقتصادات غير نقدية.

إضافة إلى ما ذكر، تمكّن برامج التعليم والتدريب مقدمي التمويل في جميع أنحاء القطاع من تحديد وتقييم وتسعير المخاطر البيئية والاجتماعية (E&S) المرتبطة بالتمويل المستدام والأخضر والمناخي والتخفيف من وطأتها.

التوصيات المتعلقة بالسياسات

إجراء حملات توعوية عن مزايا التحول إلى الاقتصاد الأخضر مع إبراز الحاجة إلى اعتماد وإنفاذ قواعد ولوائح التمويل المستدام. كما يجب تعزيز التغيير الثقافي من خلال إجراء حملات توعوية شاملة للتعليم والتدريب تكون مماثلة لتلك التي يتم إجراؤها حول الشمول المالي والتحول الرقمي من قبل معظم البنوك المركزية في المنطقة. فذلك ضروري لدحض المفاهيم الخاطئة ونقص الوعي أو الفهم من جانب أصحاب العلاقة بما في ذلك المستثمرين والمستهلكين والمنتجين ومقدمي التمويل.

بناء قدرات المؤسسات المالية. وتمكين مقدمي التمويل عبر القطاع من خلال برامج التعليم والتدريب لتحديد وتقييم وتسعير المخاطر البيئية والاجتماعية (E&S) المرتبطة بالتمويل المستدام والأخضر والمناخي والتخفيف من وطأتها.

تعزيز قدرة إدارة مخاطر المؤسسات المالية وفهم القضايا البيئية والاجتماعية والمخاطر والفرص. إذ سيؤدي ذلك إلى تحسين قدرتها على تحليل وتقييم مقترحات التمويل لتمويل المشاريع الخضراء (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠١٧أ).

تكليف المؤسسات المالية بدمج اعتبارات مخاطر تغير المناخ في مناهجها المعنية باختبار الإجهاد، واستخدام السيناريوهات المبنية على اتجاهات تغير المناخ السائدة كجزء من ممارساتها الشاملة لإدارة المخاطر. وسيضمن ذلك مرونة محافظهم الاستثمارية في مواجهة المخاطر البيئية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠١٩أ).

إنشاء وحدات تمويل مستدامة داخل المؤسسات المالية لزيادة الوعي بمزايا التمويل الأخضر وتعزيز ممارسته. فقد، أنشأت البنوك بعض البلدان وحدات مخصصة لزيادة الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة.

التوصية 8: تطوير مجموعة من المشاريع الخضراء القابلة للتمويل.

على صناع السياسات أداء دور نشط في تطوير مجموعة من المشاريع الخضراء والمتعلقة بالتغير المناخي تكون قابلة للتمويل من خلال تحديد فرص الاستثمار وهيكلتها خلال مرحلة التخطيط لزيادة مشاركة القطاع الخاص عندما يكون ذلك ممكناً من الناحية التجارية. إذ سيوفر ذلك للمؤسسات المالية في المنطقة مجموعة من المشاريع القابلة للتمويل والتي بدورها ستزيد التمويل المستدام والمتعلق بالمناخ.

التوصيات المتعلقة بالسياسات

مواءمة تدفقات الاستثمار الخاص بشكل أفضل مع أولويات العمل المناخي المقررة والمحددة وطنياً في البلدان العربية. وقد يكون ذلك ممكناً من خلال آليات الهندسة المالية كالتمويل المختلط لضمان التوازن المناسب لتقاسم المخاطر بين القطاعين العام والخاص (الإسكوا ٢٠١٩).

توسيع مجموعة المشاريع الخضراء القابلة للتمويل من خلال تحديد فرص الاستثمار الأخضر الإقليمية، وهيكلة المشاريع الضخمة المشتركة والمناسبة لتمويل القروض المشتركة الإقليمية. الأمر الذي سيلبي احتياجات التنمية في المنطقة من خلال الاستثمار المستدام في مجالات مثل الكهرباء وتوليد الطاقة مع خلق فرص العمل وتعزيز التمويل المستدام في المنطقة.

التوصية 9: رفع الجاهزية الوطنية للتغير المناخي وتمويله.

وفقاً للتقييم الذي يجرى كل سنتين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام ٢٠١٨، فإن "بعض البلدان الأكثر ضعفاً ... تواجه معوقات في الحصول على تمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ بسبب حواجز القدرات المؤسسية، وضعف السياسات والإطار المالي" (الإسكوا ٢٠١٩).

إن رفع الجاهزية الوطنية للتخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معه وكذلك للوصول إلى تمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ يفرض تدابير للإصلاح من شأنها معالجة نقاط الضعف المؤسسية، وفجوات التخطيط، إضافة للقيود المتصلة بالقدرات الفنية والخبرات.

التوصيات المتعلقة بالسياسات

تعزيز القدرات المؤسسية للجهات الوطنية المنفذة من أجل جمع البيانات وتصنيفها بكفاءة، واتباع إجراءات وتدابير التخفيف والتكيف مع التغير المناخي، وتحديد احتياجات التمويل ذات الصلة ووضع مقترحات التمويل. سيؤدي ذلك إلى تحسين وصول الجهات الوطنية إلى الموارد المالية المتاحة من صناديق المناخ والمؤسسات المالية، الأمر الذي يخلق مساحة أكبر لمشاركة القطاع الخاص.

تطوير قدرة البنية التحتية للقطاع المالي لتمكينه من دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في تطوير المنتج من خلال ما يلي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠١٧أ):

- معلومات الاستدامة ومشاركة البيانات: سيعزز الإفصاح والإبلاغ الصارم عن القضايا والمخاطر والفرص من الشفافية داخل النظام المالي. الأمر الذي سيعالج فجوات المعلومات مع تعزيز دور مقدمي البيانات المالية.
- تشجيع استخدام أدوات التمويل الخضراء والمستدامة، مثل السندات والصكوك الخضراء، التي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

دمج التغير المناخي في إطار التخطيط الوطني وضمان تخصيص التدفقات المالية الكافية لميزانيات الوزارات المعنية. إذ يجب زيادتها تدريجياً على أساس سنوي لتلبية احتياجات التخفيف من وطأته والتكيف معه.

إنشاء مجموعة تتكون من خبراء القطاع المؤهلين والمدربين تدريباً جيداً كالمحامين، والمحاسبين، ومقدمي البيانات، بهدف دعم القطاع الفرعي في صناعة التمويل والمعني بالاستدامة والمناخ.

تحسين التنسيق بين أصحاب العلاقة - بما في ذلك الهيئات الحكومية والهيئات التنظيمية للقطاع المالي والمؤسسات المالية والمستثمرين - للتواصل عن احتياجات تمويل التخفيف من وطأة التغير المناخي والتكيف معه فضلًا عن التواصل حول مخاطر وفرص الاستثمار المرتبطة به بشكل أفضل. مما قد يستلزم التالي:

- شمول ممثلي المؤسسات المالية في هيئات صنع سياسات التغير المناخي، مثل المجلس الوطني للتغيرات المناخية، لتمكين المؤسسات المالية من المساهمة في تصميم السياسات مع الاستجابة السريعة لقضايا التمويل المستدام الناشئة، وأيضاً
- عقد منتديات وطنية وإقليمية لتعزيز التعلم من الأقران من خلال تبادل الخبرات المرتبطة بالتحديات والحلول المحتملة.

المضي نحو الأمام

لا شك أن هناك دور أساسي للنظام المالي في دعم البلدان العربية في انتقالها إلى اقتصادات تتسم بأنها أكثر شمولًا واستدامة واخضراراً. فإصلاحات القطاع المالي الجارية، والتي تركز على الاستقرار المالي والإدماج والتحول الرقمي، تعد فرصاً ذهبية للمنطقة لدمج العوامل البيئية والاجتماعية بشكل كامل في نماذج الأعمال والاستراتيجيات الأساسية لمؤسساتها المالية. ويمثل التمويل الإسلامي وسيلة محتملة لتعزيز التمويل المستدام وتمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ في المنطقة، حيث تم بالفعل استخدام معاملات التمويل الإسلامي في معظم البلدان العربية. إذ يقدم إطاراً تمويلياً مستداماً مناسباً لأن الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) مدمجة أصلًا في مبادئه الأساسية.

وهكذا، على الدول العربية أن تواصل عملها لتحسين بيئات أعمالها من أجل زيادة مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في التخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معه. ويعد هذا ضرورياً لتقليل التكلفة المرتفعة التي يتصورها المستثمرون لرأس المال والمرتبطة بالمخاطر المحتملة للاستثمار في البلدان التي تعاني من عدم اليقين القانوني وعدم الاستقرار السياسي والنزاعات.

عند دراسة التأثير المحتمل لفيروس كورونا (كوفيد-١٩) على التقدم المحرز في المنطقة لتعزيز ممارسات التمويل المستدامة خارج نطاق هذا التقرير، فقد يفرض تحديات إضافية نتيجة ارتفاع معدلات تجنب المخاطر من جانب المؤسسات المالية، وذلك نظراً لحالات عدم اليقين المرتبطة بها، وتشديد التمويل / شروط الائتمان على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. قد يكون من الجيد والمفيد تناول تأثير فيروس كورونا في بحوث مستقبلية.

الملاحق

الجدول رقم 2: الدعم الدولي الذي استلمته برامج التكيف مع التغير المناخي في مصر منذ عام 2005

البرنامج	القطاع	الإجراءات المحققة	الجهة المانحة	مبلغ التمويل الكلي ونوعه	أشكال أخرى من الدعم			الإطار الزمني بالسنوات
					التكنولوجيا	بناء القدرات	الدعم الفني	
تعميم البيئة العالمية في الخطط والسياسات الوطنية من خلال تعزيز أنظمة الرقابة والتقرير للاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف في مصر	موارد التفايات	▪ بناء القدرات لمشاركة القطاع العام في التغير المناخي	صندوق البيئة العالمية	475 مليون دولار أمريكي				2008–2011
التكيف مع التغير المناخي في دلتا النيل من خلال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM)	حماية السواحل	▪ تعزيز الشواطئ وتغذيتها. ▪ بناء أسوار وحواجز لصد الأمواج. ▪ الحواجز النباتية، ووضع الكواسر الرملية، وتثبيت الكثبان الرملية.	صندوق البيئة العالمية/ الصندوق الخاص بتغير المناخ	4 مليون دولار أمريكي				2009–2014

البرنامج	القطاع	الإجراءات المحققة	الجهة المانحة	مبلغ التمويل الكلي ونوعه	أشكال أخرى من الدعم			الإطار الزمني بالسنوات
					التكنولوجيا	بناء القدرات	الدعم الفني	
بناء أنظمة أمن غذائي لإفادة إقليم جنوب مصر	الزراعة	▪ تطوير قدرة المزارعين ▪ دمج حلول توفير المياه على المزرعة من خلال الحلول الفنية صغيرة الحجم وقليلة الكلفة. ▪ استخدام أنواع المحاصيل المقاومة للجفاف. ▪ أدوات الري المبتكرة ▪ نظام الإنذار المبكر لظواهر الطقس المتطرفة.	صندوق التكيُّف التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ	6.9 مليون دولار أمريكي				2013–2016
الإدارة المتكاملة والابتكار في المساكن الريفية	صندوق البيئة العالمية	▪ تحسين تقنيات الحصاد المطري ▪ إعادة تدوير المياه ▪ تحسين تقنيات الري ▪ تحسين التنبؤ طويل المدى لتعزيز قدرة مصر على التعامل مع فترات الجفاف المطولة.	صندوق البيئة العالمية	7.8 مليون دولار أمريكي				2015 -حتى الآن

البرنامج	القطاع	الإجراءات المحققة	الجهة المانحة	مبلغ التمويل الكلي ونوعه	أشكال أخرى من الدعم			الإطار الزمني بالسنوات
					التكنولوجيا	بناء القدرات	الدعم الفني	
المرحلة التشغيلية الخامسة لبرنامج المنح الصغيرة في مصر التابع لصندوق البيئة العالمية	شامل لقطاعات متعددة		صندوق البيئة العالمية	0.82 مليون دولار أمريكي				2011–2015

المصدر: جهاز شؤون البيئة المصري (EEAA)، بناءً على البيانات من صندوق البيئة العالمية (GEF)،وصندوق التكيُّف التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في مصر، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، والاتحاد الأوروبي (EU).

الجدول رقم 3: الدعم الدولي الذي استلمته برامج التخفيف من وطأة التغير المناخي في مصر منذ عام 2005

البرنامج	القطاع	الإجراءات المحققة	الجهة المانحة ومبلغ التمويل الكلي ونوعه	أشكال أخرى من الدعم			الإطار الزمني بالسنوات
				التكنولوجيا	بناء القدرات	الدعم الفني	
برنامج إصلاح دعم الكهرباء	توليد الكهرباء	▪ الإلغاء التدريجي لدعم الكهرباء ابتداءً من عام 2014. ▪ إعادة تسعير الكهرباء وفق نظام مبني على المستويات المختلفة للاستهلاك. ▪ إنشاء شبكات أمان اجتماعية في سياق إصلاح القطاع الطاقي. ▪ نمذجة قطاع الطاقة الوطني بناءً على أربعة سيناريوهات شاملة وطويلة المدى. ▪ وضع استراتيجية الطاقة المتكاملة والمستدامة المصرية حتى عام 2035.	برنامج دعم سياسة إصلاح الطاقة الاتحاد الأوروبي: 60 مليون يورو المساعدات الفنية لدعم إصلاح شبكات الأمان الاجتماعي في قطاع الطاقة البنك الدولي: 6 ملايين دولار أمريكي				2014–2015
زيادة مساهمة الطاقة في توليد الكهرباء وطنياً	الطاقة، الطاقة المتجددة	▪ وضع هدفين لمساهمة الطاقة المتجددة في توليد الطاقة الوطنية (الكهرباء): ▪ 20% بحلول 2022، و37% بحلول 2035 ▪ تنفيذ مشاريع طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة المائية: محطة نجع حمادي للطاقة الكهرومائية. محطة الكريمات للطاقة الشمسية المركزة الهجينة (CSP)؛ والطاقة الشمسية الكهروضوئية محدودة النطاق، مع نظام القياس الصافي. ▪ إصدار تعريفة التغذية وخطط القياس الصافي.	محطة الكريمات لتوليد الطاقة الشمسية المركزة الهجينة (CSP) صندوق البيئة العالمية/ البنك الدولي: 49.8 مليون دولار أمريكي				2013–2015

البرنامج	القطاع	الإجراءات المحققة	الجهة المانحة ومبلغ التمويل الكلي ونوعه	أشكال أخرى من الدعم			الإطار الزمني بالسنوات
				التكنولوجيا	بناء القدرات	الدعم الفني	
كفاءة الطاقة لتوليد الكهرباء والمستخدمين النهائيين	الطاقة، وكفاءة الطاقة	▪ تنفيذ حزمة من تدابير كفاءة الطاقة المصاحبة لإصلاح الدعم واستثمارات الطاقة المتجددة. ▪ المعايير الموحدة وبرنامج تصنيف الأجهزة الكهربائية المنزلية حسب استهلاكها للكهرباء. ▪ ترويج استخدام لمبات الإنارة المزودة بتقنية إضاءة (LED). ▪ حملات توعية وطنية لرفع الوعي بأهمية ترشيد استهلاك الكهرباء. ▪ إصدار قانون الكهرباء 87/2015 (مع التركيز على المواد التالية المحددة 51-45 حول كفاءة الكهرباء وإدارة الطاقة). ▪ تنفيذ برنامج تحويل محطات طاقة الدورة البسيطة إلى محطات طاقة الدورة المدمجة المتكاملة للتغوير (IGCC).	مشروع تحسين كفاءة الطاقة وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة (1998-2010) صندوق البيئة العالمية: 4.11 مليون دولار أمريكي تحسين كفاءة الطاقة في الإنارة وأجهزة المباني (2010-2015) صندوق البيئة العالمية: 4.45 مليون دولار أمريكي تحويل محطتي الشباب وغرب دمياط من الدورة البسيطة إلى الدورة المدمجة المتكاملة للتغوير (IGCC) البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية: 190 مليون دولار				2005–2015
برنامج النقل المستدام وتوسيع شبكة مترو أنفاق القاهرة	الطاقة، النقل	▪ برنامج النقل المستدام في مصر. الأنشطة والمشاريع التجريبية. ▪ المرحلة 5 من الخط الثاني لمترو أنفاق القاهرة. ▪ المرحلة 1و2 من الخط الثالث لمترو أنفاق القاهرة.	برنامج النقل المستدام صندوق البيئة العالمية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: 7 مليون دولار أمريكي دعم وطني: 37 مليون دولار أمريكي				2009–2015

البرنامج	القطاع	الإجراءات المحققة	الجهة المانحة ومبلغ التمويل الكلي ونوعه	أشكال أخرى من الدعم			الإطار الزمني بالسنوات
				التكنولوجيا	بناء القدرات	الدعم الفني	
مشروع كفاءة الطاقة الصناعية (IEE)	الطاقة، الصناعة	▪ البرنامج الوطني لتحديد معايير الطاقة وسياسات كفاءة الطاقة. ▪ رفع مستوى الوعي حول كفاءة الطاقة الصناعية وإدارتها في قطاع الصناعة. ▪ بناء القدرات المعنية بخدمات كفاءة الطاقة. ▪ الحصول على تمويل لمشروعات تحسين كفاءة الطاقة. ▪ تنفيذ أنظمة إدارة الطاقة وتحسين النظم المعمول بها.	صندوق البيئة العالمية: 3.95 مليون دولار أمريكي دعم وطني: 24.1 مليون دولار أمريكي				2012–2015
مشروع التحكم في التلوث الصناعي 2	الطاقة، البيئة، الصناعة	▪ إجراءات مكافحة التلوث الممولة في مصانع الإسمنت والطوب والصناعات البترولية والكيماويات والصلب في كل من القاهرة الكبرى والإسكندرية الكبرى. ▪ ستة مشروعات تتضمن التحول من زيت الوقود الثقيل إلى الغاز الطبيعي.	التمويل: البنك الاستثماري الأوروبي: 40 مليون يورو الوكالة الفرنسية للتنمية: 40 مليون يورو بنك اليابان للتعاون الدولي: 4.7 مليار ين البنك الدولي: 20 مليون دولار أمريكي المساعدات الفنية: البنك الاستثماري الأوروبي: 3 ملايين يورو حكومة فنلندة: 0.9 مليون يورو دعم وطني:17.5 مليون جنيه مصري				2007–2015

البرنامج	القطاع	الإجراءات المحققة	الجهة المانحة ومبلغ التمويل الكلي ونوعه	أشكال أخرى من الدعم			الإطار الزمني بالسنوات
				التكنولوجيا	بناء القدرات	الدعم الفني	
مشروع الصناعة بين القطاعين العام والخاص (PPSI)*	الطاقة، البيئة، الصناعة	▪ تمويل إجراءات التحكم في تلوث المنشآت الصناعية في مصر العليا ومصر السفلى (باستثناء القاهرة والإسكندرية الكبرتين)	بنك التنمية الألماني: 7.26 مليون يورو (منحة).				2008–2012
البرنامج الوطني المصري لإدارة النفايات الصلبة (NSWMP)	النفايات، البيئة	▪ إنشاء جهاز تنظيم إدارة المخلفات (WMRA). ▪ إصدار التوجيهات الاستراتيجية للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة. ▪ المنتدى الوطني السنوي عن إدارة النفايات ونقل المعرفة والتشبيك. ▪ إنشاء منصة على الانترنت لقضايا تتعلق بالنفايات الصلبة. ▪ صياغة مسودة قانون إدارة النفايات السلطة يتناول قضايا التخطيط، والتمويل، والمعايير الموحدة لتنفيذ نظام إدارة نفايات صلبة متكامل في سياق الشمول الاجتماعي، واسترداد التكلفة، مبدأ أن الملوث ملزم بالدفع، ومبدأ المسؤولية الممتدة للمنتِج. ▪ نماذج المشغلين التجريبية للجمع الأولي، وإعادة تدوير نفايات البلديات الصلبة في 4 محافظات. ▪ دعم تطبيق أنظمة إدارة النفايات الصلبة في 4 محافظات.	بنك التنمية الألماني (KFW) الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) الاتحاد الأوروبي سيكو (SECO)				2012–2015

البرنامج	القطاع	الإجراءات المحققة	الجهة المانحة ومبلغ التمويل الكلي ونوعه	أشكال أخرى من الدعم			الإطار الزمني بالسنوات
				التكنولوجيا	بناء القدرات	الدعم الفني	
الطاقة الحيوية من أجل التنمية الريفية المستدامة	الطاقة، الزراعة والحرجية واستخدامات أخرى للأراضي، النفايات		صندوق البيئة العالمية: 3 ملايين دولار أمريكي تمويل مشترك: 12.4 مليون دولار أمريكي				2010–2015

***كان مكون التغير المناخي بسيطاً في هذا المشروع المصدر: جهاز شؤون البيئة المصري (2018).**

الجدول رقم 4: الدعم الدولي الذي استلمته مصر للبرامج المتداخلة

البرنامج	القطاع	الإجراءات المنجزة	الجهة المانحة ومبلغ التمويل الكلي ونوعه	أشكال أخرى من الدعم			الإطار الزمني بالسنوات
				التكنولوجيا	بناء القدرات	الدعم الفني	
برنامج إدارة مخاطر التغيرات المناخية	عدة قطاعات	▪ إنشاء وحدة التوعية والترويج للتنمية النظيفة. ▪ المساعدة في إنشاء وحدة كفاءة الطاقة (EEU) لتقديم المشورة لمجلس الوزراء حول كفاءة الطاقة. ▪ دعم تطوير خارطة طريق وطنية لكفاءة الطاقة. ▪ دعم نمذجة سيناريوهات تغير المناخ في قطاع المياه. ▪ توفير الموارد لتطوير القدرة على التنبؤ والتحليل التنبؤي طويل الأجل لتأثير التغير المناخي على المياه. ▪ دعم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ومراكز البحوث التابعة لها لتطوير الأساليب المنهجية وأدوات التخطيط، مع التركيز بشكل خاص على أدوات تقسيم المناطق ووضع الخرائط. ▪ دعم الأنشطة البحثية (التي تركز بشكل أساسي على عجز الري) وتمارين المحاكاة لتأثيرات التغير المناخي على المحاصيل الرئيسية. ▪ دعم إنتاج وعرض فيلم وثائقي بعنوان "مستقبل التغير المناخي في مصر" في إطار التوعية العامة ومناصرة وتأييد التصدي للتغير المناخي.	ومنظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اليونسكو، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو): 4 ملايين دولار أمريكي				2008–2013
مشروع بناءً القدرات منخفضة الانبعاثات (LECB)	عدة قطاعات	▪ تعزيز القدرات الوطنية لإدماج سياسات التغير المناخي في خطط التنمية الوطنية.	الاتحاد الأوروبي وتمويل مشترك: مليون دولار أمريكي				2013–2018

المصدر: جهاز شؤون البيئة المصري (2018).

الجدول رقم 5: الدعم الدولي الذي استلمته مصر لبرامج الطاقة المتجددة

وقعت الاتفاقيات ما بين (٢٠٠٥-٢٠١٥)

البرنامج/ المشروع	الجهة المانحة	تاريخ الاتفاقية	الجهة الوطنية المستلمة	العملة	المبلغ (بالملايين)
القروض					
مزرعة رياح الزعفرانة، المرحلة الثالثة	ألمانيا	2003	هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة (NREA)	يورو	15
مزرعة رياح غرب خليج السويس	إسبانيا	2008	وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة	يورو	119 119
مزرعة رياح جبل الزيت بقدرة 220 ميغاوات	اليابان	2010	هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة	ين ياباني	388
مزرعة رياح	البنك الدولي	2010	الشركة المصرية لنقل الكهرباء	دولار أمريكي	70 70
مزرعة رياح	صندوق التكنولوجيا النظيفة البنك الدولي	2010	الشركة المصرية لنقل الكهرباء	دولار أمريكي	150 150
محطة توليد الطاقة الكهروضوئية في أسوان بقدرة 20 ميغاوات	الوكالة الفرنسية للتنمية	2015	هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة	يورو	40
المنح					
مزرعة رياح	صندوق التكنولوجيا النظيفة- البنك الدولي	2010	الشركة المصرية لنقل الكهرباء	دولار أمريكي	0.25
إمكانية طاقة الرياح	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	2011	هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة	دينار كويتي	0.3
دراسة جدوى لمحطة طاقة كهروضوئية بقدرة 20 ميغاوات	الوكالة الفرنسية للتنمية	2012	هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة	يورو	0.8 0.8

المصدر: جهاز شؤون البيئة المصري (2018)، بناءً على بيانات من وزارة الاستثمار والتعاون الدولي.

الجدول رقم 6: مسح تدفقات تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ في الأردن من مصادر دولية ووطنية (وأغراض أخرى)

الدعم المستلم						
السنوات	المشروع	الجهة المانحة/ الجهة المنفذة	نوع الدعم			أهداف المشروع
			السنوات	بناء القدرات	الدعم الفني	
2015–2018	زيادة قدرة المجتمعات الفقيرة والضعيفة على الصمود أمام تأثيرات التغير المناخي من خلال المشاريع المبتكرة في مجال المياه والزراعة لدعم التكيف مع التغير المناخي.	الجهة المانحة: صندوق التكيف الجهة المنفذة: وزارة التخطيط والتعاون الدولي	المنحة: 9.27 مليون دولار أمريكي	X	X	يدعم المكون الأول للبرنامج التكيف مع التغير المناخي في قطاعي الزراعة والمياه من خلال نقل التكنولوجيا (باستخدام موارد المياه غير التقليدية، وحصاد مياه الأمطار، والزراعة المستدامة). ويسعى المكون الثاني إلى تعزيز قدرات التكيف مع التغير المناخي على المستويين الوطني والمحلي، إلى جانب نشر المعرفة، وتعميم السياسات والتشريعات.
2014–2018	مشروع تجريبي تكنولوجي للري من أجل التكيف مع اتغير المناخي في الأردن.	الجهة المانحة: صندوق البيئة العالمية الجهة المنفذة: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بالتعاون مع المركز الوطني للبحوث الزراعية	المنحة: 2 مليون دولار أمريكي	X	X	التخفيف من تعرض النظام الزراعي الأردني للتغير المناخي، خاصة من التأثيرات على الموارد المائية، من خلال اختبار تقنيات استخدام المياه المبتكرة والفعالة.
2009–2015	تعميم ممارسات الإدارة المستدامة لاستخدام الأراضي والمياه.	الجهة المانحة: صندوق البيئة العالمية الجهة المنفذة: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بالتعاون مع وزارة الزراعة	المنحة:	X	X	الحد من تدهور الأراضي، وتعزيز دمج نهج مبني على النظام الإيكولوجي في أنشطة التنمية المدعومة من الجمهور، وتصميم وتنفيذ الأنشطة المجتمعية لتحسين الإنتاجية الاقتصادية للأراضي ودعم اعتماد مفهوم الإدارة المستدامة للأراضي ومفهوم الإدارة المتكاملة لموارد المياه على المستوى المحلي

السنوات	المشروع	الجهة المانحة/ الجهة المنفذة	نوع الدعم			أهداف المشروع
			السنوات	بناء القدرات	الدعم الفني	
2015–2018	تعميم أحكام مؤتمر قمة ريو في السياسات القطاعية الوطنية	الجهة المانحة: برنامج استعادة البادية التابع لصندوق البيئة العالمية (برنامج "إعادة تأهيل مراعي البادية BRP") الجهة المنفذة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع وزارة البيئة	المنحة: صندوق البيئة العالمية مليون دولار أمريكي. منحة إضافية: 0.78 مليون دولار أمريكي	X		تعميم مؤتمر قمة ريو في الاستراتيجيات المستهدفة من خلال تطوير خرائط طريق لكل استراتيجية منها، ورفع الوعي والفهم لمساهمة مؤتمر قمة ريو في التنمية المستدامة المحلية.
2015–2017	إعداد تقرير التحديث الأول لفترة السنتين.	الجهة المانحة: صندوق البيئة العالمية الجهة المنفذة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع وزارة البيئة والجمعية العلمية الملكية	المنحة: 0.35 مليون دولار أمريكي	X	X	مساعدة الأردن في تعميم وإدماج اعتبارات التغير المناخي في سياسات التنمية الوطنية والقطاعية، والمساعدة في إعداد وتقديم تقرير التحديث الأول للأردن لفترة السنتين إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC).
	ICE	الجهة المانحة: الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) الجهة المنفذة: وزارة البيئة	المنحة: 0.65 مليون يورو	X	X	زيادة التعاون بين الوزارات والقطاعين العام والخاص، إلى جانب الاتفاق على أهداف بناءة وقابلة للتحقيق للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة الوطنية، ومكافحة التغير المناخي بكفاءة
	الشراكة لجاهزية السوق (PMR) (المرحلة 1)	الجهة المانحة: البنك الدولي الجهة المنفذة: وزارة البيئة	المنحة: 0.35 مليون دولار أمريكي		X	إعداد الإطار التنظيمي للأردن

السنوات	المشروع	الجهة المانحة/ الجهة المنفذة	نوع الدعم			أهداف المشروع
			السنوات	بناء القدرات	الدعم الفني	
	الشراكة لجاهزية السوق (PMR) (المرحلة 2)	الجهة المانحة: البنك الدولي الجهة المنفذة: وزارة البيئة	المنحة: 3 ملايين دولار أمريكي	X	X	يحدد مقترح جاهزية السوق الأردني (MRP) خطة لتنفيذ مكونات جاهزية السوق اللازمة للمساعدة في تطوير الأدوات المناسبة المبنية وفقاً السوق. إذ تتمثل أهداف المرحلة الأولى، كما يلي: وضع إطار عمل قوي وشفاف للقياس والإبلاغ والتحقق يعتمد على أنظمة إدارة المعلومات الحالية التي تديرها الوزارات وصناديق التمويل المختلفة؛ وتطوير مجموعة أنشطة التخفيف من وطأة الغازات الدفيئة من خلال المشاركة والمساعدات الفنية وبناء القدرات في القطاع الخاص، وزيادة المشاركة في السوق من خلال سجل على شبكة الإنترنت للمشاريع المرتبطة بالمناخ ومصادر التمويل.
	REIII كهربة الريف المرحلة الثالثة	الجهة المانحة: الاتحاد الأوروبي الجهة المنفذة: وزارة الطاقة	المنحة: 90 مليون يورو	X	X	استبدال مضخات المياه التي تعمل بالديزل بـ 300 وحدة شمسية، 200 منها تنصب في وادي الأردن و الـ 100 المتبقية تنصب في المرتفعات.
	SNAP تقييم أداة التخطيط للتكيف على الصعيد الوطني	الجهة المانحة: تحالف المناخ والهواء النظيف الجهة المنفذة: برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع وزارة البيئة	المنحة: 0.120 مليون دولار أمريكي	X	X	التدريب ودعم قوائم جرد انبعاثات الغازات الدفيئة (بما في ذلك كولومبيا البريطانية BC)، وتعميم الملوثات المناخية قصيرة العمر (SLCPs) في الخطط الوطنية.

السنوات	المشروع	الجهة المانحة/ الجهة المنفذة	نوع الدعم			أهداف المشروع
			السنوات	بناء القدرات	الدعم الفني	
	المساهمات المقررة والمحددة وطنياً	الجهة المانحة: الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) الجهة المنفذة: وزارة البيئة			X	التزم الأردن بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 14٪ بحلول عام 2030. وسيتم الوفاء بهذه المساهمة في خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بدون قيد أو شرط عند 1.5٪ كحد أقصى بالوسائل الخاصة بالبلد مقارنة بسيناريو العمل المعتاد. ومع ذلك، يلتزم الأردن بشروط مرهونة بتوفر المساعدات المالية الدولية ودعم وسائل التنفيذ، بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة لا تقل عن 12.5٪ بحلول عام 2030.
	مشروع العمل من أجل مناخ جنوب البحر المتوسط	الجهة المانحة: الاتحاد الأوروبي	تقييم فني فقط		X	مهمة تقديم المساعدات الفنية لدول الشرق الأوسط النامية
2011–2019	برنامج إعادة تأهيل مراعي البادية BRP: الرصد والتقييم	الجهة المانحة: المجلس الحاكم لبرنامج إعادة تأهيل مراعي البادية في الأمم المتحدة الجهة المنفذة: وزارة البيئة بالتعاون مع الجامعة الأردنية	المنحة: 716 ألف دينار أردني			رصد وتقييم التقدم المحرز في المشروع
2014–2016	مشروع النظم البيئية وسبل العيش في البادية الأردنية	الجهة المانحة: صندوق البيئة العالمية الجهة المنفذة: وزارة البيئة بالتعاون مع الجمعية الملكية لحماية الطبيعة	المنحة: 1,056 ألف دينار أردني			تطوير برنامج السياحة البيئية في منطقة البادية الشرقية في الرويشد
2013–2017	برنامج إعادة تأهيل مراعي البادية BRP: التدريب، والتوجيه ورفع الوعي لمربيي المواشي والمجتمع المحلي	الجهة المانحة: المجلس الحاكم لإعادة تأهيل مراعي البادية في الأمم المتحدة الجهة المنفذة: وزارة البيئة بالتعاون مع المؤسسة التعاونية الأردنية	المنحة: 737 آلف دينار أردني	X		المطبوعات والمحاضرات والدورات التدريبية والجلسات التوعوية.

السنوات	المشروع	الجهة المانحة/ الجهة المنفذة	نوع الدعم			أهداف المشروع
			السنوات	بناء القدرات	الدعم الفني	
2011–2019	برنامج إعادة تأهيل مراعي البادية BRP: تطبيق الحصاد المطري على مستوى الشلالات الصغيرة (خطوط شبه كونتورية دائرية)	الجهة المانحة: المجلس الحاكم لإعادة تأهيل مراعي البادية في الأمم المتحدة الجهة المنفذة: وزارة البيئة بالتعاون مع المركز الوطني للبحوث الزراعية	المنحة: 1,839 ألف دينار أردني	X		إنشاء تقنيات الحصاد المائي على 105 ألف فدان من الأراضي باستخدام نبات النارديين.
2011–2019	برنامج إعادة تأهيل مراعي البادية BRP: تقنيات نشر المياه والمحافظة على التربة	الجهة المانحة: المجلس الحاكم لإعادة تأهيل مراعي البادية في الأمم المتحدة الجهة المنفذة:وزارة البيئة بالتعاون مع المركز الوطني للبحوث الزراعية	المنحة: 140 ألف دينار أردني	X		تنفيذ 10 ألاف متر من تقنيات نشر المياه.
2011–2016	برنامج إعادة تأهيل مراعي البادية BRP: إعادة تأهيل الآبار الارتوازية في البادية وتحسين جودة المياه	الجهة المانحة: المجلس الحاكم لإعادة تأهيل مراعي البادية في الأمم المتحدة الجهة المنفذة: وزارة البيئة بالتعاون مع سلطة المياه في الأردن	المنحة: 2،866 ألف دينار أردني	X	X	إعادة تأهيل بئر ماء
2011–2019	برنامج إعادة تأهيل مراعي البادية BRP: تقنيات الحصاد المائي على مستوى الشلالات الكبيرة	الجهة المانحة: المجلس الحاكم لإعادة تأهيل مراعي البادية في الأمم المتحدة الجهة المنفذة: وزارة البيئة بالتعاون مع سلطة وادي الأردن	المنحة: 11،936 ألف دينار أردني			حفر ما مجموعه 26 حفرة/ بئر
2013–2019	برنامج إعادة تأهيل مراعي البادية BRP: برنامج تأهيل البادية: الإنتاج المستدام للأعلاف المروية من خلال تعلية سد الوالة	الجهة المانحة: المجلس الحاكم لإعادة تأهيل مراعي البادية في الأمم المتحدة الجهة المنفذة: وزارة البيئة بالتعاون مع سلطة وادي الأدن	المنحة: 27،878 ألف دينار أردني			زراعة 16 ألف دونم من الشعير باستخدام مياه سد الوالة

السنوات	المشروع	الجهة المانحة/ الجهة المنفذة	نوع الدعم			أهداف المشروع
			السنوات	بناء القدرات	الدعم الفني	
2016–2019	الانتهاء من الشبكة الوطنية المحميات	الجهة المنفذة: وزارة البيئة	الموازنة العامة: 55 ألف دينار أردني			زيادة حجم المحميات لتصبح 4٪ من مساحة المملكة بحلول عام 2025. استكمال إضافة 9 محميات جديدة بالإضافة إلى المحميات القائمة.
2013–2016	وضع قاعدة بيانات شاملة عن الحالة البيئية في حوض نهر الزرقاء	الجهة المنفذة: وزارة البيئة	الموازنة العامة: 30 ألف دينار أردني			تطوير وإنشاء قاعدة بيانات عن الحالة البيئية في حوض نهر الزرقاء.
2013–2016	استحداث وحدة التبخير في مكب نفايات الحمرة لمعالجة مياه الزيبار	الجهة المنفذة: وزارة البيئة	الموازنة العامة: 260 ألف دينار أردني			معالجة الزيبار الناتج من معاصر الزيتون في البلقاء.
2016–2019	دراسة تركيزات ملوثات الهواء الناتجة من الصناعات	الجهة المنفذة: وزارة البيئة	الموازنة العامة: 1,156 ألف دينار أردني			دراسة تركيزات ملوثات الهواء الناتجة من الصناعات
2013–2018	استبدال المواد المستنفدة لطبقة الأوزون في قطاع صيانة كل من التبريد والتكييف	الجهة المانحة: صندوق مونتريال الجهة المنفذة: وزارة البيئة	المنحة: 3,540 ألف دينار أردني	X		تقليص استخدام المواد المس‌تنفذة لطبقة الأوزون بنسبة 40% بحلول عام 2025
2012–2016	مشروع التبريد والتكييف بالطاقة الشمسية	الجهة المانحة: حكومة ألمانيا الجهة المنفذة: وزارة البيئة	المنحة: 2,720 ألف دينار أردني	X		تنصيب أنظمة التبريد والتكييف العاملة بالطاقة الشمسية.
2016–2019	المحطة المركزية لمعالجة مياه الصرف الصحي الصناعية	الجهة المنفذة: وزارة البيئة	الموازنة العامة: 75 ألف دينار أرددني			إنشاء محطة مركزية لمعالجة مياه الصرف الصحي.
2015–2019	إعداد الخطة الوطنية للنمو الأخضر	الجهة المانحة: المعهد العالمي للنمو الأخضر	المنحة: 797 ألف دينار أردني		X	إعداد الخطة الوطنية للنمو الأخضر.
2016–2019	إنشاء وحدة إعادة تدوير المخلفات الصلبة، ووحدة إنتاج لتحويل النفايات إلى طاقة	الجهة المنفذة: وزارة البيئة	القطاع الخاص: 15,000 ألف دينار أردني			إنشاء وحدة تدوير المخلفات الصلبة ووحدة إنتاج لتحويل النفايات إلى طاقة.

السنوات	المشروع	الجهة المانحة/ الجهة المنفذة	نوع الدعم			أهداف المشروع
			السنوات	بناء القدرات	الدعم الفني	
2013–2019	برنامج إعادة تأهيل مراعي البادية BRP: التربية البيئية لطلاب البادية	الجهة المانحة: المجلس الحاكم لإعادة تأهيل مراعي البادية في الأمم المتحدة الجهة المنفذة: وزارة التعليم	المنحة: 1،416 ألف دينار أردني	X		الوصول إلى 300 مدرسة في البادية.
2011–2019	برنامج إعادة تأهيل مراعي البادية BRP: حماية المراعي ورعي الماشية وتطبيق الدورة الرعوية	الجهة المانحة: المجلس الحاكم لإعادة تأهيل مراعي البادية في الأمم المتحدة الجهة المنفذة: وزارة الزراعة	المنحة: 3،909 ألف دينار أردني	X		زراعة 5،250،000 نبتة.
2011–2019	برنامج إعادة تأهيل مراعي البادية BRP: حماية المراعي ورعي الماشية وتطبيق الدورة الرعوية	الجهة المانحة: المجلس الحاكم لإعادة تأهيل مراعي البادية في الأمم المتحدة الجهة المنفذة: وزارة الزراعة	المنحة: 3،093 ألف دينار أردني	X		حماية المراعي (العشب).
2011–2019	برنامج إعادة تأهيل مراعي البادية BRP: رفع إنتاجية الثروة الحيوانية في البادية، وتحسين دخل الفئات المستهدف	الجهة المانحة: المجلس الحاكم لإعادة تأهيل مراعي البادية في الأمم المتحدة الجهة المنفذة: وزارة الزراعة	المنحة: 4،119 ألف دينار أردني	X		تحسين إنتاجية الثروة الحيوانية.
2015–2017	برنامج إعادة تأهيل مراعي البادية BRP: دراسات ومسوحات حول استخدام الأراضي في المناطق التي تخضع إلى إعادة التأهيل	الجهة المانحة: المجلس الحاكم لإعادة تأهيل مراعي البادية في الأمم المتحدة الجهة المنفذة: وزارة الزراعة	المنحة: 60 ألف دينار أردني		X	إعداد تقارير عن التقدم المحرز في المشروع الذي يتم تنفيذه حالياً من قبل برنامج التعويضات للبادية.

السنوات	المشروع	الجهة المانحة/ الجهة المنفذة	نوع الدعم			أهداف المشروع
			السنوات	بناء القدرات	الدعم الفني	
2018–2016	شراكة ما بين القطاعين العام والخاص بـ500 ألف يورو ممولة من البنك الاستثماري الأوروبي لإعداد دراسات جدوى ووثائق عطاءات	الجهة المنفذة: وزارة البيئة	القطاع الخاص: 26.500 ألف دينار أردني			إنشاء محطة لمعالجة المياه العادمة الصناعية في منطقة الحلابات.
2016–2018	تطوير مكب نفايات الإيكدر، وإنشاء مكب نفايات الزيبارا	الجهة المنفذة: وزارة البيئة	الموازنة العامة: 2.004 ألف دينار أردني			معالجة الزيبار الناتج من معاصر الزيتون في المحافظات الشمالية.
2016–2020	إنشاء مكب نفايات واحد في موقع محطة معالجة مياه الصرف الصحي في الخربة السمرا	الجهة المانحة: سلطة مياه الأردن وبنك التنمية الألماني (KFW)	المنحة والموازنة العامة			إنشاء مكب نفايات واحد في موقع محطة معالجة مياه الصرف الصحي في الخربة السمرا، لطمر الحمأة في المكب وجمع الغاز الحيوي بما يتوافق مع المعايير الفنية والبيئية الدولية.
2016–2020	معالجة وإدارة الحمأة في محطة معالجة إربد المركزية ووادي العرب	الجهة المانحة: سلطة مياه الأردن وبنك التنمية الألماني (KFW)	المنحة والموازنة العامة			معالجة وإدارة الحمأة في محطة معالجة إربد المركزية وفي وادي العرب بما يتوافق مع المعايير الدولية.
2015	طاقة الرياح في الطفيلة بقدرة 117 ميغاوات	شركة مشروع رياح الأردن للطاقة المتجددة (JWPC)	القطاع الخاص: 290 مليون دولار أمريكي			تنويع مصادر الطاقة. توليد الطاقة النظيفة. خفض الانبعاث الكربوني. رفع الوعي بأهمية ترشيد الطاقة. الحفاظ على موارد الطاقة وحماية البيئة.
2015	الطاقة الشمسية في المفرق بقدرة 10 ميغاوات	شركة فيلادلفيا للطاقة الشمسية	القطاع الخاص: 22.5 مليون دولار أمريكي			كما هو مبين أعلاه
2015	الطاقة الشمسية في الأزرق بقدرة 2.17 ميغاوات	أتيرسا	منحة من اسبانيا: 5 ملايين دولار أمريكي			كما هو مبين أعلاه.
2015	الطاقة الشمسية في الأزرق بقدرة 3 ميغاوات	انيرا	قرض من اسبانيا: 6 ملايين دولار أمريكي			كما هو مبين أعلاه.

السنوات	المشروع	الجهة المانحة/ الجهة المنفذة	نوع الدعم			أهداف المشروع
			السنوات	بناء القدرات	الدعم الفني	
2016-2017	الطاقة الشمسية، الجولة 1 بقدرة 200 ميغاوات	الشركات المحلية والدولية	القطاع الخاص: 400 مليون دولار أمريكي			كما هو مبين أعلاه.
2017	طاقة الرياح في معان بقدرة 80 ميغاوات	إيلكنور	القطاع الخاص: 150 مليون دولار أمريكي			كما هو مبين أعلاه.
2017	الطاقة الشمسية في الزعتري	شركة بيليكتريك غلف المحدودة	بنك التنمية الألماني: 15 مليون يورو			كما هو مبين أعلاه.
2017	الطاقة الشمسية في المفرق بقدرة 50 ميغاوات	شركة فوتوواتيو للمشاريع المتجددة	القطاع الخاص: 86 مليون دولار أمريكي			كما هو مبين أعلاه.
2017	الطاقة الشمسية في المفرق بقدرة 50 ميغاوات	هيرون السويسرية القابضة	القطاع الخاص: 79 مليون دولار أمريكي			كما هو مبين أعلاه.
2017	الطاقة الشمسية في المفرق بقدرة 50 ميغاوات	شركة أنظمة صن رايز الكهروضوئية	القطاع الخاص: 80 مليون دولار أمريكي			كما هو مبين أعلاه.
2017	الطاقة الشمسية في الصفواي بقدرة 50 ميغاوات	سعودي أوجيه	القطاع الخاص: 80 مليون دولار أمريكي			كما هو مبين أعلاه.
2018	الطاقة الشمسية في القويرة بقدرة 103 ميغاوات	تي اس كيه وانفيرونمينا (TSK and Environmena)	منحة من صندوق أبوظبي للتنمية: 150 مليون دولار أمريكي			كما هو مبين أعلاه.
2019	طاقة الرياح في الفجيج- الشوبك بقدرة 90 ميغاوات	كيبكو (شركة كوريا للطاقة الكهربائية) (KEPCO)	القطاع الخاص: 182 مليون دولار أمريكي			كما هو مبين أعلاه.
2019	طاقة الرياح في الطفيلة بقدرة 50 ميغاوات	شركة عابور للطاقة (زينيل)	القطاع الخاص: 113 مليون دولار أمريكي			كما هو مبين أعلاه.
2019	طاقة الرياح في الطفيلة بقدرة 50 ميغاواتW	كوبسكو (KOSPO)	القطاع الخاص: 113 مليون دولار أمريكي			كما هو مبين أعلاه.

السنوات	المشروع	الجهة المانحة/ الجهة المنفذة	نوع الدعم			أهداف المشروع
			السنوات	بناء القدرات	الدعم الفني	
2019	طاقة الرياح في الطفيلة بقدرة 100 ميغاوات	ماس للطاقة	القطاع الخاص: 201 مليون دولار أمريكي			كما هو مبين أعلاه.
2018	طاقة الرياح في إربد بقدرة 45 ميغاوات	هيكات للطاقة	القطاع الخاص: 100 مليون دولار أمريكي			كما هو مبين أعلاه.
2020	الطاقة الشمسية في الموقر بقدرة 200 ميغاوات	مصدر للطاقة النظيفة	القطاع الخاص: 200 مليون دولار أمريكي			كما هو مبين أعلاه.
2021	الطاقة الشمسية، الجولة 3 بقدرة 200 ميغاوات	الشركات المحلية والدولية	القطاع الخاص: 250 مليون دولار أمريكي			كما هو مبين أعلاه.
2019	طاقة الرياح، الجولة 3 بقدرة 100 ميغاوات	الشركات المحلية والدولية	القطاع الخاص: 150 مليون دولار أمريكي			كما هو مبين أعلاه.
2019	الطاقة الشمسية في الريشة بقدرة 40 ميغاوات	أكوا باور (ACWA Power)	القطاع الخاص			كما هو مبين أعلاه.
2019	الطاقة الشمسية في شرق عمان بقدرة 50 ميغاوات	آي أي اس الأردن / مجموعة ميتسوي	القطاع الخاص			كما هو مبين أعلاه

المصدر: وزارة البيئة (2017أ)

المراجع

عبد الله، ل (٢٠٠٢)، مساهمات مصر المحددة لاتفاق باريس: مراجعة وتوصيات، المجلة الدورية الدولية للصناعة والتنمية المستدامة، المجلدا، رقم ا، الصفحات ٤٩-٥٩، يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٠، الرقم الدوري الموحد للدوريات ٤٠٠٠-٢٦٨٢

سوق أبوظبي للأوراق المالية (٢٠١٩)، دليل الإفصاح للعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة للشركات المدرجة.

صندوق التكيف (٢٠٢٠)، مقترح للأردن ولبنان، مشروع صندوق التكيف AFB/PPRC.٢٦.a-b.٣٢
adaptation-fund.org/wp-content/uploads/٢٠٢٠/٠٨/AFB.PPRC_.٢٦.a٢٦-.b.-٣٢Proposal-for-Jordan-Lebanon.pdf

صندوق التكيف (٢٠١٩) مقترح تونس، مشروع صندوق التكيف AFB/PPRC.٢٥.١١
adaptation-fund.org/wp-content/uploads/٠٩/٢٠١٩/AFB.PPRC_.-٢٥,١١Proposal-for-Tunisia.pdf

صندوق التكيف (٢٠١٨أ)، بناء مرونة القطاع الزراعي في مواجهة التغير المناخي في العراق (BRAC)، صندوق التكيف: معرف المشروع IRQ/MIE/Agri/٢٠١٧/I
adaptation-fund.org/project/building-resilience-agriculture-sector-climate-change-iraq-brac٢-/

صندوق التكيف (٢٠١٨ب)، مقترح الجاهزية والدعم التحضيري: خطة التكيف الوطني: النهوض بالتنمية الواعية بالمخاطر وتخطيط استخدام الأراضي في تونس، مشروع صندوق التكيف
info.undp.org/docs/pdc/Documents/TUN/٢٠٪٦٢١٣Tunisia٢٠٪NAP٢٠٪GCF_٢٠٪٣١July٢٠١٩٪_CLEAN.pdf

صندوق التكيف (٢٠١٥)، مقترحات للأردن، مشروع صندوق التكيف AFB/PPRC.١٦.١١
adaptation-fund.org/wp-content/uploads/٠٤/٢٠١٥/AFB.PPRC_.-١٦,١١Proposal-for-Jordan.pdf

صندوق التكيف (٢٠١٢)، بناء أنظمة الأمن الغذائي المرنة لمنفعة جنوب مصر، مشروع صندوق التكيف EGY/MIE/Food/٢٠١١/I
adaptation-fund.org/project/building-resilient-food-security-systems-to-benefit-the-southern-egypt-region/

بوابة الأهرام (٢٠٢٠)، مصر توافق على إصدار الصكوك الأول من قبل شركة تابعة لطلعت مصطفى، ٨ أبريل/ نيسان، ٢٠٢٠
english.ahram.org.eg/NewsContent/٣٦٦٨٧٨/١٢/٣/Business/Economy/Egypt-approves-first-issuance-of-sukuk-by-Talaat-M.aspx

بورصة عمان (٢٠١٨أ)، أصدرت بورصة عمان توجيهات حول تقارير الاستدامة، ٢٩ أغسطس/ آب ٢٠١٨
ase.com.jo/en/announcements/ASE-Issued-Guidance-Sustainability-Reporting

بورصة عمان (٢٠١٨ب)، توجيهات حول تقارير الاستدامة، أغسطس/آب ٢٠١٨.

بورصة عمان (٢٠١٨ج)، الاستدامة ا سبتمبر/ أيلول ٢٠١٨.

بورصة عمان (٢٠١٨د)، الاستدامة ٢ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٨.

بورصة عمان (٢٠١٧)، التقرير السنوي٢٠١٧.

البنك العربي الأفريقي الدولي (٢٠١٩)، مقدمة في التمويل المستدام، برنامج مستدام التدريبي المعتمد، ٢٤-٢٨ مارس/ آذار ٢٠١٩.

المنتدى العربي للبيئة والتنمية (٢٠١٨). تمويل التنمية المستدامة في الدول العربي: التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية، صعب، ن. صادق، أ.، (إد)؛ بيروت، لبنان: المنشورات الفنية.

صندوق النقد العربي (٢٠١٩)، الاستقرار المالي في الدول العربية في ٢٠١٩، تقرير لمجلس محافظي البنوك المركزية والهيئات النقدية العربية.

أراب نيوز (٢٠٢٠)، مصدر تصدر أول سندات خضراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. arabnews.com/node/١٧٤١٩٤٦/business-economy. Accessed on ٢٩ November, ٢٠٢٠

جمعية البنوك في الأردن (٢٠١٦)، تقرير الاستدامة للقطاع المصرفي في الأردن: دراسة لعام ٢٠١٦ من قبل سكيما.

عاطف، ن. (٢٠١٧)، هل يمكن للبنوك الخضراء تعزيز التنمية المستدامة وتطبيقها: دراسة حالة مصر، مركز التنمية المستدامة، مايو/ أيار ٢٠١٧.

الهيئة المغربية لسوق الرساميل ومؤسسة التمويل الدولية (٢٠١٨)، السندات الخضراء، والاجتماعية والمستدامة: أدوات تمويل التنمية المستدامة.

الهيئة المغربية لسوق الرساميل وبورصة الدار البيضاء (٢٠١٧)، دليل المسؤولية الاجتماعية للشركات والتقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

الهيئة المغربية لسوق الرساميل ومؤسسة التمويل الدولية (٢٠١٧) المبادئ التوجيهية للسندات الخضراء.

البحرين (٢٠١٩)، خطة عمل حكومة البحرين (٢٠١٩-٢٠٢٢)

البحرين (٢٠١٨)، أول استعراض وطني طوعي حول تطبيق أجندة التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة.

البحرين (٢٠١٧أ) خطة عمل كفاءة الطاقة الوطنية.

البحرين (٢٠١٧ب) خطة العمل الوطنية للطاقة المتجددة. sea.gov.bh/nreap/

البحرين (٢٠٠٨) من رائدة إقليمية إلى منافسة عالمية: رؤيتنا، الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ للبحرين.

جمعية مصارف البحرين (٢٠٢٠)، توصيات السياسات للاعتبارات التنظيمية حول التمويل المستدام، لجنة التنمية المستدامة. banksbahrain.org/research-and-publications/

جمعية مصارف البحرين (٢٠١٨)، الشروط المرجعية للجنة التنمية المستدامة.

بورصة البحرين (٢٠٢٠أ) تقرير الاستدامة لبورصة البحرين. bahrainbourse.com/resources/files/Sustainability/Sustainability٢٠٪Report٢٠٪EN.pdf

بورصة البحرين (٢٠٢٠ب) بورصة البحرين تروج دمج الممارسات الفضلى البيئية والاجتماعية والمعنية بالحوكمة. bahrainbourse.com/bahrain-bourse-promotes-integration-of-environmental-social-and-governance-best-practices

بورصة البحرين (٢٠٢٠ج) دليل كتابة التقارير عن الافصاح عن العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة. bahrainbourse.com/resources/files/Sustainability/ESG_٢٠٪IIJune٢٠٢٠٪.pdf

بورصة البحرين (٢٠١٩)، التقرير السنوي لبورصة البحرين ٢٠١٩.

مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين واتحاد التكنولوجيا المالية (٢٠١٩)، تقرير النظام الايكولوجي للتكنولوجيا المالية في البحرين ٢٠١٨.

بنك المغرب -تحالف الشمول المالي (٢٠١٩)، المؤتمر العالمي حول التمويل الأخضر، ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٩، الرباط، المغرب.
afi-global.org/speeches/١٠/٢٠١٩/global-conference-green-finance-rabat-morocco-introductory-speech-governor-bank-al

بي ان بي باريباس (BNP Paribas) (٢٠٢٠)، ماذا تعلمنا من منتدى أبوظبي للاستدامة ٢٠٢٠.
cib.bnpparibas.com/sustain/what-we-learnt-at-the-abu-dhabi-sustainable-finance-forum-٢٠٢٠_a٣٣٤٧-٣-.html

بيزنس واير (Business Wire) (٢٠٢٠)
kommunikasjon.ntb.no/pressemelding/abu-dhabi-securities-exchange-adx-announces-issuing-the-first-sustainability-report-during-the-first-half-of٢٠٢٠-?publisherId=٩٠٠٦٣&releaseId=١٧٨٧٧٨٣١

بورصة الدار البيضاء وفيجوا يريس (٢٠١٨) مؤشرات الإفصاح عن العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة المعيارية وأفضل المؤدون، بورصة الدار البيضاء، ٢٧ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٨.

البنك المركزي المصري (٢٠٢٠)، توجيه البنوك لإنشاء دوائر الشمول المالي، تعميم البنك المصري المركزي، ٥ مايو/ أيار ٢٠٢٠.

البنك المركزي المصري (٢٠١٨)، تقرير الاستقرار المالي ٢٠١٨.

البنك المركزي المصري وتحالف الشمول المالي (٢٠١٨)، الشمول المالي من خلال الخدمات المالية الرقمية والتكنولوجيا المالي: حالة مصر.

البنك المركزي الأردني (٢٠١٨) تقرير الاستقرار المالي ٢٠١٨.

البنك المركزي الأردني، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) (٢٠١٧أ)، الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي: ٢٠١٨-٢٠٢٠.

البنك المركزي الأردني (٢٠١٧ب) ٥٠ عاماً من الإنجازات: ١٩٦٤-٢٠١٤، دائرة البحوث في البنك المركزي الأردني، ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٧.

البنك المركزي المغربي (٢٠١٦)، خارطة الطريق لمواءمة القطاع المصرفي مع التنمية المستدامة.

صندوق التكنولوجيا النظيفة (٢٠١٤)، خطة استثمار صندوق التكنولوجيا النظيفة المنقحة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا CSP: مذكرة الحديث الثالثة CTF/TFC.١٣/٦، صندوق التكنولوجيا النظيفة لجنة الصندوق الاستئماني ٢٦ يونيو/حزيران ٢٠١٤.

تقرير الشفافية المناخية (٢٠١٩)، الشفافية المناخية: من البني للأخضر انتقال دول مجموعة العشرين نحو صفر انبعاثات اقتصادية صافية: المملكة العربية السعودية- الملف القطري ٢٠١٩.
climate-transparency.org/wp-content/uploads/٠٩/٢٠١٦/Saudi-Arabia_Country-Profile.pdf

تقرير الشفافية المناخية (٢٠١٦)، الشفافية المناخية: من البني للأخضر انتقال دول مجموعة العشرين إلى الاقتصاد منخفض الكربون: المملكة العربية السعودية- الملف القطري ٢٠٦، والذي أصدرته الشفافية المناخية في ٢٠١٦.

البنك التجاري الدولي (٢٠٢٠)، هيكل الحوكمة المستدامة.
cibeg.com/English/CIBCommunity/Corporate٢٠٪Sustainability/Pages/Sustainabilty-Corporate-Governance.aspx

البنك التجاري الدولي (٢٠١٨)، استمرار البنك التجاري الدولي في كونه نموذجاً للاستدامة.
cibeg.com/English/News/Pages/CIB-continues-to-be-a-model-of-sustainability.aspx

ديلي نيوز مصر (٢٠١٩أ)، جميع البنوك العاملة في السوق المصري مدعوة لاعتماد مبادئ الصيرفة المسؤولة، ٢٠ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٩

wdailynewssegypt.com/٢٠/٠١/٢٠١٩/all-banks-operating-in-egyptian-market-invited-to-adopt-principles-of-responsible-banking/

ديلي نيوز مصر (٢٠١٩ب) الهيئة العامة للرقابة المالية توافق على إنشاء مركز إقليمي للتمويل المستدام بمرسوم رئاسي، ١٥ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٩.
wdailynewssegypt.com/١٥/١٠/٢٠١٩/fra-approves-establishing-regional-centre-for-sustainable-finance-by-presidential-decree/

ديلي نيوز مصر (٢٠١٨أ) البنوك المصرية تجد طرقاً للصيرفة الخضراء كمسار نحو التنمية المستدامة، ٢٥ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٨.
wdailynewssegypt.com/٢٥/١٠/٢٠١٨/egyptian-banks-find-their-way-towards-green-banking-as-path-to-sustainable-development

ديلي نيوز مصر (٢٠١٨ب) اتحاد المصارف العربي يسلط الضوء على الصيرفة الخضراء في منتدى الغردقة، ٢٤ يونيو/ حزيران ٢٠١٨.
wdailynewssegypt.com/٢٤/٠٦/٢٠١٨/uab-to-highlight-green-banking-in-hurghada-forum/

ديل نوفو، سيمون (٢٠١٦)، حالة للتشريع الشامل حول الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، بيزبحرين ٧ أغسطس/آب ٢٠١٦
bizbahrain.com/the-case-for-a-comprehensive-legislation-on-ppp/

الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) (٢٠١٢)، الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في تونس- التوظيف والكفاءة والآثار الاقتصادية.

لجنة الجهات المانحة لتنمية المشاريع (٢٠١٩)، ورقة إرشادية، النمو الأخضر المستجيب للنوع الاجتماعي: التمويل الأخضر:
enterprise-development.org/wp-content/uploads/DCED-Guidance-Sheet-Gender-and-green-finance.pdf

دي تي بيزنس (٢٠١٨)، جمعية مصارف البحرين تعزز التمويل المستدام، ٢٩ أبريل/ نيسان ٢٠١٨.
newsofbahrain.com/epaper/٢٠١٨-٠٤-٢٩/single/page١٠-.pdf

إعلان دبي للتمويل المستدام (٢٠١٦).
unepfi.org/grt/٢٠١٦/wp-content/uploads/Dubai-Declaration_launched.pdf

سوق دبي المالي (٢٠١٩أ) دليل كتابة التقارير عن الإفصاح عن العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة: تعزيز القيمة من خلال إفصاحات الاستدامة الطوعية.

سوق دبي المالي (٢٠١٩ب)، خطة الاستدامة الاستراتيجية لعام ٢٠٢٥.

سلطة دبي للخدمات المالية (٢٠١٩)، عمل سلطة دبي للخدمات المالية المجلد ١٦، ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٩.

الإسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أفريقيا) تمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ في المنطقة العربية، تقرير فني E/ESCWA/ SDPD/٢٠١٩/TP.١٠، ٢٧ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٩.

مصر (٢٠٢٠أ) وزارة البيئة وجهاز شؤون البيئة المصري، صندوق حماية البيئة.
eeaa.gov.eg/en-us/aboutus/epf.aspx#

مصر (٢٠٢٠ب) وزارة المالية، السندات الخضراء السيادية الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشهد طلباً قوياً في مصر، أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٠.
mof.gov.eg/English/Pages/Green-Bond-Documentation.aspx

مصر، رئيس الوزراء (٢٠١٩)، قرار رئيس الوزراء رقم ١١٢٩ لسنة ٢٠١٩ حول التعديلات المرتبطة بالمجلس الوطني للتغيرات المناخية، رئيس مجلس الوزراء.

مصر (٢٠١٨) وزارة التخطيط، الرصد والإصلاح الإداري، رؤية ٢٠٣٠: استعرض مصر الوطني الطوعي.

مصر (٢٠١٦أ)، وزارة الدولة لشؤون البيئة وجهاز شؤون البيئة المصري، الإبلاغ الوطني الثالث بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCC)، تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق البيئة العالمية.

مصر (٢٠١٦ب) رؤية مصر ٢٠٣٠.
arabdevelopmentportal.com/sites/default/files/publication/sds_egypt_vision_٢٠٣٠.pdf

مصر (٢٠١٥أ)، المساهمة المصرية المقررة والمحددة وطنياً.

مصر رئيس الوزراء (٢٠١٥ب) قرار رئيس الوزراء رقم ١٩١٢ لسنة ٢٠١٥ إنشاء المجلس الوطني للتغيرات المناخية، رئيس مجلس الوزراء.

مصر (٢٠١٠)، الجريدة الرسمية، قانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٠ فيما يختص بتنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية والخدمات، المجلد ١٩(أ) ١٨ مايو/ أيار ٢٠١٠.
mof.gov.eg/Arabic/_Layouts/MOF/ExternalPages/Laws/Default_Ar.aspx

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١١)، الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع التغيرات المناخية والحد من مخاطر الكوارث الناجمة عنها.

جهاز شؤون البيئة المصري (٢٠١٨)، تقرير مصر عن التحديث الأول لكل سنتين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ UNFCC))، تقرير من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق البيئة العالمية.

موقع البورصة المصرية (٢٠٢٠)، لجنة الاستدامة في البورصة المصرية.
egx.com.eg/en/Sustainability-Committee.aspx

البورصة المصرية (٢٠١٩)، نموذج توجيهات البورصة المصرية لكتابة التقارير عن الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة وأهداف التنمية المستدامة، أصدر من قبل البورصة المصرية في ٢٠١٩.

البورصة المصرية (٢٠١٧)، تقرير الاستدامة السنوي للبورصة المصرية، أصدر من قبل البورصة المصرية في ٢٠١٧.

البورصة المصرية (٢٠١٦) كتيب استدامة البورصة المصرية، أصدر من قبل البورصة المصرية في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٦.

البورصة المصرية (٢٠١٥)، كنيب استدامة البورصة المصرية، ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٥.

الهواري، د. و. غريس و ز. إقبال (٢٠٠٤)، تنظيم المؤسسات المالية الإسلامية: ورقة عمل رقم ٣٢٢٧ طبيعة سياسات البنك الدولي المنظمة، دائرة شراكات القطاع المالي في البنك الدولي، مارس/ آذار ٢٠٠٤.

وكالة أنباء الإمارات (٢٠٢٠)، دائرة الطاقة في أبوظبي تعلن عن برنامج السندات الخضراء.
تاريخ الوصول ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠ wam.ae/en/details/

بنك الاستثمار الأوروبي (٢٠١٩)، الأردن: بنك الاتحاد الأوروبي يعزز من النمو المرن والمستدام للبلديات من خلال شراكته مع بنك تنمية المدن والقرى.
eib.org/en/press/all/-٢٧١-٢٠١٩the-eu-bank-boosts-resilient-and-sustainable-growth-of-municipalities-in-jordan-through-a-partnership- تاريخ الوصول ١٧ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٩.

فاضل، عماد (٢٠١٢)، استراتيجية تونس بشأن تغير المناخ: التركيز على مبادرات التخفيف من وطأة تغير المناخ وإنشاء مركز نماء للبحوث والدراسات في قطاع الطاقة، جهة الاتصال الوطنية المعنية بتغير المناخ في تونس.

الهيئة العامة للرقابة المالية (٢٠١٨أ) تقرير الاستدامة السنوي للهيئة ٢٠١٨، الصادر عن الهيئة في ٢٠١٨.

هيئة الرقابة المالية (٢٠١٨ب)، التقرير السنوي ٢٠١٨: بناء الجسور وليس الجدران.

الهيئة العامة للرقابة المالية (٢٠١٧)، استراتيجية الهيئة للقطاع المالي غير المصرفي (٢٠١٨-٢٠٢٢).

هيئة التنظيم المالي (٢٠١٤)، ورقة مفاهيم المبادئ التوجيهية للسندات الخضراء.
fra.gov.eg/content/efsa_ar/pool_extra_efsa/UG٤٣٠٢٩UG٤٣٠٣٠.pdf

فوس، ج.، ك. بيتريك، ف فيوروتشي، م. موليت، ج. البراسين (٢٠١٨)، التمويل الأخضر في البحر الأبيض، المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، مارس/ آذار ٢٠١٨.

صندوق البيئة العالمية (٢٠١٩).
thegef.org/project/promoting-carbon-reduction-through-energy-efficiency-ee-techniques-baghdad-city

صندوق البيئة العالمية (٢٠١٤).
thegef.org/project/catalysing-use-solar-photovoltaic-energy

المعهد العالمي للنمو الأخضر (٢٠١٩)، مراجعة تجربة المعهد في تصميم وتشغيل مركبات التمويل الوطنية لتمويل تنفيذ سياسات المناخ والنمو الأخضر، التقرير رقم ٩ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٩.

جلوبالي تودای (٢٠٢٠)، تمويل الطاقة الشمسية في البحرين لتسريع وجود الطاقة النظيفة، ٢ مارس/ آذار ٢٠٢٠.
globallytoday.com/solar-financing-in-bahrain-to-accelerate-sustainability-drive/

جود، ب. و أ. تابت (٢٠٢٠)، تحديد مخاطر المناخ التي تواجه نظام ماليزيا المالي، مؤسسة التمويل والاستثمار المسؤول.

صندوق المناخ الأخضر (٢٠٢٠)، FPI٤٠: البرنامج عالي التأثير لقطاع الشركات: بلدان متعددة- البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية (EBRD) القرار B.٢٦/٠٩، مقترح التمويل.

صندوق المناخ الأخضر (٢٠١٩أ)، مقترح الجاهزية والدعم التحضيري، تقرير المعهد العالمي للنمو الأخضر لمملكة المغرب.

صندوق المناخ الأخضر (٢٠١٩ب) بناء القدرات للمضي قدماً في عملية خطة التكيف الوطنية مع المناخ في العراق، مقترح الجاهزية مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في جمهورية العراق.

صندوق المناخ الأخضر (٢٠١٩ج)، تقييم احتياجات التكنولوجيا وخطة العمل ذات الصلة للتخفيف من وطأة التغير المناخي والتكيف معه في أكثر القطاعات ضعفاً في العراق، مقترح الجاهزية مع مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ (CTCN) اليونيدو.

صندوق المناخ الأخضر (٢٠٠٨)، FP٠٨٦: مرفق المدن الخضراء: عدة بلدان- البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية (EBRD) القرار B.٣٤/٢١، مقترح التمويل.

صندوق المناخ الأخضر (٢٠١٧أ) FP٠٣٩: صندوق المناخ الأخضر- البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية إطار عمل تمويل الطاقة المتجددة في مصر، مقترح تمويل، تقرير البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية.

صندوق المناخ الأخضر (٢٠١٧ب)، FP٠٥٣: صندوق المناخ الأخضر- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعزيز التكيف مع التغير المناخي في مناطق الساحل الشمالي ودلتا النيل في مصر، مقترح تمويل. تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

صندوق المناخ الأخضر (٢٠١٧ج)، تعزيز السلطات الوطنية المعنية ودعم البرمجة القطرية للعراق، تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجمهورية العراق.

صندوق المناخ الأخضر (٢٠١٦)، IFP٠٢٥: صندوق المناخ الأخضر- البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية مرافق تمويل الطاقة المستدامة: أرمينيا، مصر، جورجيا، الأردن، مولدوفا، المغرب، سيبيريا، طاجكستان، تونس – البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية القرارB.٠٧/١٤، مقترح تمويل.

جلوبالي تودای كلين نيوز (مارس ٢٠٢٠).
globallytoday.com/solar-financing-in-bahrain-to-accelerate-sustainability-drive/

المبادئ التوجيهية عن التمويل المستدام في الإمارات (٢٠٢٠)
dfsa.ae/MediaRelease/News/The-DFSA-signs-Guiding-Principles-on-Sustainable-F

حسن، ج. ك. (٢٠١٩)، القروض المتعثرة وأثرها على القطاع المصرفي في البلدان العربية، دراسة اقتصادية رقم ٢٠١٩/٥٦، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

حوكمة (٢٠١٤) معهد حوكمة الشركات وشركة إيرنست ويونغ، الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٢٠٠٧-٢٠١٢: مراجعة مؤشر البيئة والاجتماعية والحوكمة في ستانداردز وبورز/»حوكمة» الخاصة بالشركات العربية.

الوكالة الدولية للطاقة (٢٠١٩)، سياسات الطاقة خارج بلدان الوكالة: المغرب ٢٠١٩.

مؤسسة التمويل الدولية (٢٠١٩أ)، شبكة الصيرفة المستدامة: تقرير التقدم القطري في مصر.

مؤسسة التمويل الدولية (٢٠١٩ب) تقرير التقدم العالمي لشبكة الصيرفة المستدامة: الابتكارات في السياسات وإجراءات الصناعة في الأسواق الناشئة.

مؤسسة التمويل الدولية (٢٠١٩ج) شبكة الصيرفة المستدامة: تقرير التقدم القطري في المغرب.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (٢٠١٥)، مصر: مشروع الاستثمارات في الزراعة المستدامة وسبل العيش (SAIL)، برنامج التكيف لأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة.

صندوق النقد الدولي (٢٠١٨)، المملكة العربية السعودية: قضايا مختارة، التقرير القطري رقم ١٨/٢٦٤، واشنطن العاصمة.

الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (٢٠١٩)، تحليل سوق الطاقة المتجددة: دول مجلس التعاون الخليجي ٢٠١٩.

الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (٢٠١٨)، آفاق الطاقة المتجددة: مصر، الطاقة المتجددة الدولية، أبوظبي.

موقع استثمر في السعودية (٢٠٢٠) رؤية ٢٠٣٠
investsaudi.sa/en/about/vision٢٠٣٠-/

العراق (٢٠١٨)، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية: ٢٠١٨-٢٠٢٢، يونيو/ حزيران ٢٠١٨.

العراق (٢٠١٦)، وزارة الصحة والبيئة، البلاغ الوطني الأولي للعراق إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة وصندوق البيئة العالمية.
unfccc.int/sites/default/files/resource/٣١٦٩٤٧٥٢٠_Iraq-NC-٢-IINC-Iraq.pdf

العراق (٢٠١٥)، وزارة الصحة والبيئة، مساهمات العراق المحددة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ٢٠١٥، تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق البيئة العالمية.
www٤.unfccc.int/sites/submissions/INDC/Published٢٠%Documents/Iraq/I/INDC-Iraq.pdf

العراق (٢٠١٢)، وزارة البيئة، الاستراتيجية البيئية الوطنية وخطة العمل للعراق (٢٠١٣-٢٠١٧)، تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية.

معهد العراق للطاقة (٢٠١٨)، نحو إدارة موارد المياه المستدامة في العراق، IEI ٣٠٠٨١٨.

البنك الإسلامي للتنمية (٢٠١٩)، إطار عمل التمويل المستدام.

الأردن (٢٠١٧أ)، وزارة البيئة، خطة الأردن الوطنية للنمو الأخضر، تقرير المعهد العالمي للنمو الأخضر والوزارة الاتحادية الألمانية للبيئة وحماية الطبيعة والسلامة النووية.

الأردن (٢٠١٧ب) وزارة البيئة، تقرير الأردن عن التحديث الأول لكل سنتين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCC)، تقرير من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق البيئة العالمية.

الأردن (٢٠١٧ج) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الرسائل الأساسية لاستعراض الأردن الوطني الطوعي، منتدى سياسي رفيع المستوى عن التنمية المستدامة، يوليو/ تموز ٢٠١٧، نيويورك.

الأردن (٢٠١٦أ) وزارة المياه والري، خطة الاستراتيجية الوطنية للمياه في الأردن (٢٠١٦-٢٠٢٥).

الأردن (٢٠١٦ب)، وزارة المياه والري، سياسات إزاء التغير المناخي لقطاع مياه يتسم بالمرونة.

الأردن (٢٠١٦ج)، المساهمة المقررة والمحددة وطنياً.
www٤.unfccc.int/sites/ndcstaging/PublishedDocuments/Jordan٢٠%First/Jordan٢٠%INDCs٢٠%Final.pdf

الأردن (٢٠١٤أ) وزارة البيئة، إبلاغ الأردن الوطني الثالث عن التغير المناخي، تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق البيئة العالمية.

الأردن (٢٠١٤ب) الجريدة الرسمية، القانون رقم ٣١ لسنة ٢٠١٤ قانون الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص.
ammanchamber.org.jo/Uplaoded/PRNews/٤٨٦٧.pdf

الأردن (٢٠١٣)، وزارة البيئة، سياسة التغير المناخي للمملكة الأردنية الهاشمية ٢٠١٣-٢٠٢٠، تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق البيئة العالمية.

الأردن (٢٠١٢)، قانون رقم ١٣ لسنة ٢٠١٢ قانون الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة.

قنداح عدلي (٢٠١٧)، رحلة استدامة جمعية البنوك في الأردن: من المسؤولية الاجتماعية إلى التنمية المستدامة، جمعية البنوك في الأردن ١٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٧.

مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية، الأمم المتحدة الإسكوا (٢٠١٧)، النمو من خلال التنويع وكفاءة الطاقة: إنتاجية الطاقة في المملكة العربية السعودية، تقرير استشاري رقم KS ٢٠١٧-DP ٠٢٤.

مؤسسة الملك خالد (٢٠١٨)، الشمول المالي في المملكة العربية السعودية: الوصول إلى أولئك المستبعدون مالياً.
kkf.org.sa/media/ipuh0olx/-٢financial-inclusion-in-saudi-arabia٢٠١٨-.pdf

لوبيز ك.، ج. بينديكس وك. سيرفين (٢٠٢٠)، البحرين والثورة الصناعية الثالثة، معهد ميلكن.

إعلان مراكش (٢٠١٧)، إطلاق بيان الرباط لاستدامة المراكز المالية، ١٤ أبريل/نيسان ٢٠١٧.
marrakechpledge.com/news/morocco-launch-of-casablanca-statement-for-financial-centers-sustainability/

صندوق تحقيق أهداف الألفية الإنمائية (٢٠١٣أ)، إدارة مخاطر التغير المناخي في مصر: صندوق تحقيق أهداف الألفية الإنمائية- ١٦٧٥.
mdgfund.org/node/١٦٤

صندوق تحقيق أهداف الألفية الإنمائية (٢٠١٣ب)، التكيف مع التغير المناخي لاستدامة تحقيق أهداف الألفية الإنمائية للأردن (صندوق تحقيق أهداف الألفية الإنمائية - ١٦٤٦).

محمد بن راشد آل مكتوم، حاكم دبي (٢٠١٥)، قانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٥ تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إمارة دبي.
dof.gov.ae/en-us/publications/Lists/ContentListing/Attachments/٥٣٢/PPP٢٠%Law٢٠%No.٢٠%٢٠%(٢٢)of٢٠١٥%.pdf

المغرب (٢٠١٧أ) المساهمة المقررة والمحددة وطنياً، نظرة قطرية على المساهمة المقررة والمحددة وطنياً في المغرب.

المغرب (٢٠١٧ب) الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

إن بيزنس (٢٠١٨)، لماذا تتناول البنوك في البحرين بشكل متزايد موضوع التمويل المستدام: تقدم أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة فرصاً للبنوك في جميع أنحاء العالم.
thenational.ae/business/economy/why-banks-in-bahrain-are-increasingly-discussing-sustainable-finance١,٧١٠١٨٩-

نخودة، سميتا، كرفاني، سيث وشالاتك (٢٠١٢)، تمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ للشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مواجهة تحديات التغير المناخي، تحديث صناديق المناخ.

شبكة الخطة الوطنية للتكيف (٢٠١٩)، الأردن: نهج خطة التكيف الوطنية.

ذا ناشونال (٢٠١٩)، مسودة قانون القطاع الخاص سيدفع الاستثمارات في المشاريع السعودية، ذا ناشونال.
thenational.ae/business/property/draft-private-sector-law-will-drive-investment-in-saudi-projects١,٩١١٤٨٦-

تاريخ الوصول ١٧ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٩.

المركز الوطني للتخصيص (٢٠١٨)، مسودة مشروع نظام مشاركة القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية.
ncp.gov.sa/en/PublicConsultation/Documents/Draft_Private_Sector_Participation_Law_-_English.pdf
.هولندا (٢٠١٨)، وزارة الشؤون الخارجية، ملف التغير المناخي: العراق

منظمة التعاون اقتصادي والتنمية وشبكة لجنة المساعدة التنموية عن المساواة بين الجنسين جندرنت (٢٠١٥)، كيفية جعل تمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ يعمل لصالح النساء: نظرة عامة على دمج المساواة بين الجنسين في المساعدة على مواجهة التغير المناخي:
oecd.org/dac/gender-development/Making-Climate-Finance-Work-for-Women.pdf

مجموعة أوكسفورد للأعمال (٢٠١٨)، المقرضون المطبقون للشريعة الإسلامية يقدمون التمويل البديل في الأردن، فصل الخدمات المالية، الأردن ٢٠١٨.
oxfordbusinessgroup.com/analysis/power-bonds-sharia-compliant-lenders-are-poised-expand-credit-while-islamic-bonds-offer-alternative

مجموعة أوكسفورد للأعمال (٢٠٢٠أ)، عبد اللطيف جواهري، محافظ، بنك المغرب: مقابلة، فصل الأعمال المصرفية، المغرب ٢٠٢٠.
oxfordbusinessgroup.com/interview/going-green-abdellatif-jouahri-governor-bank-al-maghrib-bam-sustainable-banking-and-increasing

مجموعة أوكسفورد للأعمال (٢٠٢٠ب)، اللوائح المصرفية الجديدة تعزز النمو في المغرب/ فصل الأعمال المصرفية، المغرب ٢٠٢٠
oxfordbusinessgroup.com/overview/take-it-bank-stronger-regulations-and-continental-expansion-fuel-growth

مجموعة أوكسفورد للأعمال (٢٠٢٠ج)، التمويل الأخضر يجذب المستثمرون لقطاع المغرب المصرفي، فصل الأعمال المصرفية، المغرب ٢٠٢٠.
oxfordbusinessgroup.com/analysis/breath-fresh-air-investors-turn-green-bonds-finance-clean-energy-and-sustainable-construction

مجموعة أوكسفورد للأعمال (٢٠٢٠د)، المغرب يزيد من عروضه المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، الفصل المصرفي، المغرب ٢٠٢٠
oxfordbusinessgroup.com/analysis/book-market-matures-new-sharia-compliant-offerings

مجموعة أوكسفورد للأعمال (٢٠٢٠هـ)، المملكة العربية السعودية ٢٠٢٠: تحليل الصناعة.
oxfordbusinessgroup.com/analysis/solar-powered-diversifying-energy-mix-through-solar-and-wind-projects

الشراكة لجاهزية السوق (٢٠١٩)، التقرير المرحلي المتعلق بتنفيذ المشروع للمملكة الأردنية الهاشمية، إبريل/ نيسان ٢٠١٩.

بيتروليوم إيكونوميست (٢٠١٩)، تطوير الاقتصاد الأخضر في المملكة العربية السعودية.
pemedianetwork.com/transition-economist/articles/renewables/٢٠١٩/developing-a-green-economy-in-saudi-arabia تاريخ الوصول ٤ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٩

حلول الطاقة المتجددة لدول منطقة البحر الأبيض المتوسط (٢٠١٩)، توسيع نطاق تنمية الطاقة المتجددة في الأردن.

وكالة رويترز للأنباء (٢٠٢٠)، عائدات الاكتتاب العام في شركة أرامكو لتمويل الصناعة السعودية بما في ذلك الصناعات الدفاعية، ٢١ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٠.
reuters.com/article/us-davos-meeting-saudi/aramco-ipo-proceeds-to-fund-saudi-industry-including-defense-finance-minister-idUSKBN1ZKIRC

المملكة العربية السعودية (٢٠٢٠أ)، الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة «منشآت».

monshaat.gov.sa/en/about

المملكة العربية السعودية (٢٠٢٠ب)، رؤية ٢٠٣٠: برنامج التحول الوطني
vision٢٠٣٠.gov.sa/en/programs/NTP

المملكة العربية السعودية (٢٠٢٠ج)، وزارة المالية، المملكة العربية السعودية تتصرف من خلال وزارة المالية: برنامج إصدار الصكوك.
mof.gov.sa/en/NDMC/IssuancePrograms/Documents/Information٢٠٪Memorandum٢٠٪-NDMC٢٠٪Sukuk-English٢٠٪-Final.pdf

المملكة العربية السعودية (٢٠١٩)، هيئة السوق المالية تعتمد تعديلات لائحة حوكمة الشركات، هيئة السوق المالية.
cma.org.sa/en/MediaCenter/PR/Pages/Corporate-Governance-Regulation.aspx

المملكة العربية السعودية (٢٠١٨أ)، رؤية ٢٠٣٠، برنامج تطوير القطاع المالي: خطة التنفيذ ٢٠٢٠، نشر بواسطة رؤية السعودية ٢٠٣٠.
vision٢٠٣٠.gov.sa/en/programs/FSDP

المملكة العربية السعودية (٢٠١٨ب)، رؤية ٢٠٣٠: سير التقدم،
vision٢٠٣٠.gov.sa/en/vision-progress

المملكة العربية السعودية (٢٠١٨ج)، رؤية ٢٠٣٠، نحو غد مستدام للمملكة العربية السعودية: أول استعراض وطني طوعي ٢٠١٨-١٤٣٩، منتدى الأمم المتحدة عالي المستوى: التغيير نحو مجتمعات مستدامة وتتمتع بالمرونة، ٩-١٨ يوليو/ تموز، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.
sustainabledevelopment.un.org/memberstates/saudiarabia#

المملكة العربية السعودية (٢٠١٧)، برنامج صندوق الاستثمارات العامة: ٢٠١٨-٢٠٢٠، رؤية السعودية ٢٠٣٠.

المملكة العربية السعودية (٢٠١٥)، المساهمة المقررة والمحددة وطنياً للمملكة العربية السعودية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

البنك المركزي السعودي (٢٠٢٠)، البنك المركزي السعودي يعلن عن إطلاق رخص للمؤسسات المالية غير المصرفية، ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠
sama.gov.sa/en-US/News/Pages/news٣٩٩-.aspx

البنك المركزي السعودي (٢٠١٩)، تقرير البنك المركزي السعودي. ١٤٤٠ H-٢٠١٩
sama.gov.sa/en-US/EconomicReports/AnnualReport/Annual_Report_٥٥th-EN.pdf

جريدة سعودي جازيت (٢٠٢٠)، المبادئ التوجيهية لدولة الإمارات العربية المتحدة عن التمويل المستدام للبنوك ذات الائتمان الإيجابي، ٢٦ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٠.
saudigazette.com.sa/article/٥٨٧٦٧٠/BUSINESS/UAE-guiding-principles-on-sustainable-finance-credit-positive-for-banks

جريدة سعودي جازيت (٢٠١٨)، أول إصدار للصكوك في المملكة العربية السعودية من خلال المتداولين الأساسيين، والإيجابية لتطوير سوق رأس المال الإسلامي، ٤ أغسطس/ آب
saudigazette.com.sa/article/٥٤٠٤٦٩

سيكوريتي، س. (٢٠١٩)، التمويل الإسلامي الأخضر: التطوير، النظام الإيكولوجي والتوقعات.

ستاندرز وبورز (٢٠١٩)، التمويل الأخضر يستحوذ على مجلس التعاون الخليجي، التصنيفات العالمية، ١٨ فبراير/ شباط.
spglobal.com/en/research-insights/articles/green-finance-takes-hold-in-the-gcc

مؤشري ستاندردز وبورز وداوجونز (٢٠١٦)، ستاندردز وبورز/ البورصة المصرية للعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة منهجية المؤشر: مؤشري ستاندردز وبورز وداوجونز: منهجية المؤشر صدرت في فبراير/ شباط ٢٠١٦.

مبادرة البورصات المستدامة (٢٠١٩)، السوق المالية السعودية.
sseinitiative.org/stock-exchange/tadawul/

مبادرة البورصات المستدامة (٢٠١٨)، السوق المالية السعودية، ١٧ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٨، السوق المالية السعودية «تداول» تنضم لبرنامج الشراكة لأجل الاستدامة التابع للأمم المتحدة،
sseinitiative.org/all-news/tadawul-joins-united-nation-partnership-programme-for-sustainability/

موقع الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وتمويل الطاقة (٢٠٢٠): الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وتمويل الطاقة، برنامج الإقراض الأخضر: دعم الطاقة المستدامة وحماية البيئة في الأردن.
sunref.org/en/projet/green-lending-programme-supporting-sustainable-energy-and-environment-protection-in-jordan/

تونس (٢٠١٩)، وزارة البيئة، إبلاغ تونس الوطني الثالث كجزء من إطار عمل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق البيئة العالمية.
unfccc.int/non-annex-I-NCs.

تونس (٢٠١٥)، وزارة البيئة والتنمية المستدامة، المساهمة المحددة والمقررة وطنياً لتونس لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، أغسطس/ آب ٢٠١٥.

دولة الإمارات العربية المتحدة (٢٠١٩)، هيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية، الخطة الرئيسية لهيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية لأسواق رأس المال المستدامة.

دولة الإمارات العربية المتحدة (٢٠١٧)، وزارة التغير المناخي والبيئة، الخطة الوطنية للتغير المناخي لدولة الإمارات العربية المتحدة (٢٠١٧-٢٠٥٠).

دولة الإمارات العربية المتحدة (٢٠١٦)، وزارة البيئة والمياه، أجندة دولة الإمارات الخضراء (٢٠١٥-٢٠٣٠): حالة التمويل الأخضر في دولة الإمارات العربية المتحدة، الاستبيان الوطني الأول عن مساهمات المؤسسات المالية في الاقتصاد الأخضر.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٨أ)، التكيف مع التغير المناخي في الدول العربي: الممارسات الفضلى والدروس المستفادة، تقرير صندوق البيئة العالمية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٨ب)، تمويل أجندة ٢٠٣٠: دليل تعريفي لمكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القطرية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٦)، مساهمات العراق المقررة والمحددة وطنيا لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (UNFCCC) ٢٠١٥ التقرير النهائي للاتفاقية ٢٠١٦.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٤)، تونس: التخلص من مخاطر الاستثمار في الطاقة المتجددة - اختيار الأدوات العامة لترويج الاستثمار في الطاقة المتجددة للخطة التونسية للطاقة الشمسية (نماء)، تقرير صندوق البيئة العالمية والوكالة الوطنية للحفاظ على الطاقة.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (٢٠١٤)، الاقتصاد الأخضر في تونس: أداة تنفيذ لاستراتيجية التنمية المستدامة الجديدة (٢٠١٤-٢٠٢٠).

موقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠٢٠)، ٢١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٠، العراق يطلق عملية خطة التكيف لمقاومة التغير المناخي.
unenvironment.org/news-and-stories/press-release/iraq-launches-national-adaptation-plan-process-climate-change#:

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠١٩أ)، قيادة التمويل اليوم لغد مجتمع يتسم بمقاومة التغير المناخي. تقرير لجنة التكيف المناخي واستشاريو تمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ في ٢٠١٩.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠١٩ب)، الأمم المتحدة والمملكة العربية السعودية يوقعان اتفاقية لتعزيز حماية البيئة.

unenvironment.org/news-and-stories/press-release/un-environment-and-saudi-arabia-sign-deal-strengthen-environmental

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠١٧أ)، خارطة الطريق لنظام مالي مستدام.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠١٧ب)،التحقيق البيئي الأممي: الاستعراض السنوي.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠١٥)، تصميم نظام مالي مستدام في بنجلاديش.

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (٢٠١٥)، دعم للخطة التونسية للطاقة الشمسية (نماء)، ملف تعريف نماء رقم ٧

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (٢٠١٣)، المعلومات المقدمة من جانب البلدان المتقدمة بشأن الموارد المقدمة للوفاء بالالتزام المشار إليه في الفقرة ٩٥ من القرار ١٦.CP/١، مؤتمر جميع الأطراف، الجلسة ١٩، وارسو، ١١-١٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٣.

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (٢٠١٧)، ملف مخاطر التغير المناخي - الأردن.

وحيش، ن. (٢٠٢٠) مصر تتجه نحو تخضير الاقتصاد، بوابة الأهرام.
english.ahram.org.eg/NewsContent/٣٦٤٦٣٩/٢٠٢٠/٥٠/AlAhram-Weekly/Economy/Egypt-goes-for-green.aspx تاريخ الوصول ٧ مارس/ آذار ٢٠٢٠.

واتسون، ك.، أودي، ل. شالاتك واتش بي اس (٢٠١٩)، إيجاز تمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تحديث عن صناديق المناخ.

وايت وكايس (٢٠١٥)، قانون الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص المغربي الجديد تنبيه للعملاء، الطاقة، البنية التحتية، وتمويل المشاريع والأصول.

البنك الدولي (٢٠٢٠أ)، بوابة معرفة التغير المناخي للتنمية والممارسين وصناع السياسات: المملكة العربية السعودية، لمحة قطرية، البنك الدولي.
climateknowledgeportal.worldbank.org/country/saudi-arabia

البنك الدولي (٢٠٢٠ب)، تقرير النتائج والانتهاء من التنفيذ : قرض EG, TF-٧٩٢٧ EG, TF-٠٩٦٩٣٠ EG-٠٩٦٩٢٩، لمشروع طاقة تطوير طاقة رياح في مصر. التقرير رقم ICR٠٠٠٤٩٦٥، البنك الدولي.

البنك الدولي (٢٠١٣)، تقرير النتائج والانتهاء من التنفيذ لمنحة بمبلغ ٦,٩ مليون دولار أمريكي إلى الحكومة العراقية لمشروع المساعدات الفنية للخطة الوطنية المتكاملة للطاقة، تقرير رقم ICR٠٠٠٠٣٠٣٥ الصادر عن دائرة التنمية المستدامة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي.

ورلد فاينانس (٢٠١٩)، توجه جديد لاقتصاد المملكة العربية السعودية، ورلد فاينانس.
worldfinance.com/featured/a-new-direction-for-the-saudi-arabian-economy.

برنامج الأغذية العالمي (٢٠١٩)، الخطة الاستراتيجية القطرية للأردن (٢٠٢٠-٢٠٢٢)، روما: المجلس التنفيذي الدورة العادية الثانية.

زروق، ج. (٢٠١١)، الأزمة المالية العالمية وقنوات تأثيراتها على اقتصادات الدول العربية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

UN environment programme

finance initiative

رقم الكتاب المعياري الدولي (ISBN):
978-92-807-3836-0

Job number:
DTI/2334/PA

تعد مبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP FI) شراكة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والقطاع المالي العالمي لحشد تمويل القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة. وتعمل مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع أكثر من ٣٥٠ عضوا – يتألفون من البنوك وشركات التأمين، والمستثمرين - وأكثر من ١٠٠ مؤسسة داعمة - للمساعدة في إنشاء قطاع مالي يخدم الناس والعالم، في حين إحداث تأثيرات إيجابية. ونهدف أن نلهم المؤسسات المالية وإبقائها على اطلاع وتمكينها لتحسين نوعية حياة الأفراد بدون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة. فمن خلال الاستفادة من دور الأمم المتحدة ، تعمل مبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على تسريع الحصول على التمويل المستدام.

unepfi.org

unepfi.org

info@unepfi.org

/UNEPFinanceInitiative

United Nations Environment Finance Initiative

@UNEP_FI